جامعـــــة 08 مـــــاي 1945- قالمـــة-
كليـــة العلوم الإقتصاديـة والتجاريـة وعلوم التسييـر
قســم العلــوم الإقتصاديــة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الإقتصادية
تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان:

دور برامج وآليات المرافقة المقاولاتية في تنشيط المشروعات الإستثمارية

- دراسة حالة الجزائر -

إعداد الطالبتان:
يحمدي عبير
ورفلة آمنة

إشراف الأستاذ:
د. حجاج عبد الحكيم

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

قال تعالى "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه " (سورة لقمان – الآية 12)

وقال رسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم" لايشكر الله من لايشكر الناس"

نحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا ملئ السموات والأرض على كل ما أكرمنا

ثم نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى الأستاذ الفاضل: حجاج عبد الحكيم، على ما أعطى من وقته بكرم وشاركنا بخبرته ومعرفته وما منح من علم وفكر ونصائح وتوجيهات سديدة، كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بإستقراء محتويات البحث، وشكر موصول إلى أساتذتنا الأفاضل بقسم العلوم الإقتصادية على من وهبنا علما، نصحا، توجيها وتشجيعا.

الإهداء

يسعد القلب و يفيض القلم لبلوغ هذا اليوم المنشود

لأهدي فيه هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من لم تدخر نفسها في تربيتي، إلى مثلي الأعلى و قدوتي في الحياة إلى من ضحت بنفسها من أجلنا

أمي الحنون " ليندة "

إلى من علمني حرفا حتى قرأته، إلى من تشققت يداه في سبيل رعايتي، إلى من أحمل إسمه بكل فخر

أبي الغالي " عبد العزيز "

إلى سندي و رفيق دربي زوجي الغالي " محمد "

إلى أغلى ما في الوجود إبنتي الكتكوتة " ميسان"

إلى من كانو ولا يزالو نجوما في سمائي إخوتي" أشرف "،"إخلاص"،" إيمان" و إبنها العزيز.

إلى عائلتي الثانية أم زوجي " الطاوس" و كل إخوته

إلى كل الأصدقاء و الأحباب

إلى من وسعهم قلبي و لم يذكرهم قلمي.

يحمدي عبير

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى

الذرع الواقي والكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع إشتياقي، لك أقدم وسام

الإستحقاق إلى أبي "سمير ورفلة" أطال الله عمرك

رمز العطاء وصدق الإباء، إلى ذروة العطف والوفاء، لك أجمل حواء، أنت أمي

"حسينة بوسنة" الغالية أطال الله عمرك

إلى من هم إنطلاقة الماضي وعون الحاضر سند المستقبل الذين لا عيش بدونهم ولا

متعة إلا برفقتهم أخواتي زينب ومريم وأخي محمد

وإلى الزملاء والأحباب والعائلة الكبيرة

وإلى رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة دفعة قسم العلوم الإقتصادية

2022

وفي الأخير يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل

ذكرني دائما بأن الفشل هو التجربة الذي تسبق النجاح أمين يا رب العالمين

ورفلة آمنة

الملخص:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لكل الإقتصاديات، لما لها من دور مركزي في سيرورة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لأي بلد، و من دون شك فإن تحسين أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها على نحو مستدام يستدعي وجود هيئات أو وكالات دعم ترافق ذلك، في هذا السياق بالتحديد تمثل هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على الدور المهم الذي تلعبه المرافقة المقاولاتية، وإيضاح مدى مساهمتها وأهميتها في ترقية وتطوير هذه المشاريع، إنطلاقا من تحليل مختلف البيانات الواردة من هيئات الدعم والمرافقة ممثلة في كل من ANADE و ANGEM و CNAC، ومن بين أهم النتائج التي إنتهت إليها الدراسة هو أن المرافقة المقاولاتية تلعب دور جد فعال في تحسين وتطوير مشاريع المقاولة.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الإقتصادية، المرافقة المقاولاتية، المشاريع.

Résumé :

Les petites et moyennes entreprises représentent un segment important de toutes les économies, en raison de leur rôle central dans le processus de développement économique et social de tout pays et sans aucun doute,, l'amélioration de la performance des petites et moyennes entreprises de manière durable nécessitent la mise en place des organismes ou des agences d'accompagnement qui l'accompagnent. Dans ce contexte, l'objet de cette étude est de présenter une tentative pour mettre la lumière sur le rôle important que pourrai joué l'accompagnement entrepreneuriale, ainsi que de clarifier l'étendue de sa contribution et son importance dans la promotion et le développement de ces projets, à partir d'une analyse des données fournies par les agences d'accompagnement entrepreneuriale présentées par l'ANADE, l'ANGEM et le CNAC. Parmi les principaux résultats, il apparaît que l'accompagnement entrepreneuriale joue un rôle très efficace au niveau de l'amélioration et pour le développement des projets de l'entreprenariat.

Mots clés: Petites et moyennes entreprises, Développement économique, Accompagnement entrepreneuriale, Projets.

قائمة المحتويات:

قائمة المحتويات	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: مدخل إلى المقاولاتية	
تمهيد الفصل الأول	07-07
المبحث الأول: المقاولاتية	07- 15
المطلب الأول: ماهية المقاولاتية	07-09
المطلب الثاني: المقاولاتية: أشكالها، أهميتها و العوامل الداعمة لبروزها	09-11
المطلب الثالث: عناصر و أبعاد ومراحل المقاولاتية	11-14
المطلب الرابع: مفاهيم ذات صلة بالمقاولاتية	14-15
المبحث الثاني: مفهوم المقاول	15-23
المطلب الأول: الجدور التاريخية لمصطلح "المقاول"	15-17
المطلب الثاني: تعريف المقاول	17-17
المطلب الثالث: خصائص وصفات ودوافع المقاول	18-23
المبحث الثالث: فوائد النشاط المقاولاتي والصعوبات التي تعيقه	23- 30
المطلب الأول: الفوائد التي تترتب على النشاط المقاولاتي	24-29
المطلب الثاني: الصعوبات التي تعيق النشاط المقاولاتي	29-30
خلاصة الفصل الأول	30-30
الفصل الثاني: المرافقة المقاولاتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد الفصل الثاني	32-32
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمرافقة المقاولاتية	32-41
المطلب الأول: مفاهيم حول المرافقة المقاولاتية	32-36
المطلب الثاني: أهمية وأهداف المرافقة المقاولاتية	36-37

المطلب الثالث: ميكانيزمات المرافقة المقاولاتية	41-37
المبحث الثاني: ماهية المشروعات الصغيرة و المتوسطة	49 -41
المطلب الأول : مفاهيم حول المشاريع الصغيرة و المتوسطة	46-41
المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة	47-46
المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة و المتوسطة	49-47
المبحث الثالث: تجارب دولية مختارة في المرافقة لمقاولاتية ودعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة	58 -49
المطلب الأول: تجارب بعض الدول المتقدمة	53-49
المطلب الثاني: تجارب بعض الدول العربية	56-53
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجارب السابقة	57 -57
خلاصة الفصل الثاني	58 -58
الفصل الثالث: هيئات ووكالات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر	
تمهيد الفصل الثالث	60-60
المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE	69 -60
المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	62-60
المطلب الثاني: أشكال التمويل المطبقة والإمتيازات الممنوحة من طرف ANADE	65-62
المطلب الثالث: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	69-65
المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	80 -70
المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	71-70
المطلب الثاني: أشكال التمويل المطبقة والإمتيازات الممنوحة من طرف ANGEM	74-71
المطلب الثالث: حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	80-74
المبحث الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	87 -81
المطلب الأول: تقديم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	83-81
المطلب الثاني: أشكال التمويل المطبقة والإمتيازات الممنوحة من طرف CNAC وإنجازاته	86-83
المطلب الثالث الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و خدمة المرافقة	87 -87
خلاصة الفصل الثالث	88-88
الخاتمة	92-90
قائمة المراجع	-
التصريح الشرفي	

قائمة الجداول:

رقم الجداول	الجدول	الصفحة
01	الأصول اللاتينية لمصطلح رائد الأعمال	16
02	أنماط المرافقة	39
03	أشكال المرافقة المقاولاتية	40
04	برامج الإقراض لتمويل المشروعات	55
05	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي من طرف وكالة ANADE	63
06	الهيكل المالي للتمويل الثنائي من طرف وكالة ANADE	63
07	الهيكل المالي للتمويل الذاتي من طرف وكالة ANADE	64
08	مدة تسديد القروض من طرف وكالة ANADE	64
09	المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ النشأة إلى غاية 30 جوان 2021	65
10	توزيع شهادات المطابقة والأهلية حسب قطاعات النشاط لغاية ديسمبر 2019 من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	67
11	توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع الأعمال من الإنشاء لغاية 30 جوان 2021 من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	68
12	حصيلة مناصب الشغل المستحدثة خلال ثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2021 من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	75
13	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	75
14	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	76
15	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	76
16	توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	77
17	القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	77
18	حصيلة تمويل خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	78

19	توزيع القروض للفئات الخاصة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	78
20	حصيلة الخدمات غير المالية لثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2021 من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	79
21	صيغ التمويل المطبقة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	83
22	إحصائيات ملفات الصندوق الوطني للبطالة إلى غاية 30 جوان 2021	86

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العبارة	الصفحة
01	عناصر المقاولاتية	12
02	أبعاد المقاولاتية	13
03	الصفات الأربع للمقاول في العالم	22
04	التدرج الهرمي للحاجات الإنسانية لماسلو	24
05	خصائص المرافقة المقاولاتية الجيدة	36
06	نسب توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ النشأة إلى غاية 30 جوان 2021 على مختلف قطاعات النشاط	66
07	نسبة تمويل الذكور والإناث حسب قطاعات النشاط للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ الإنشاء لغاية 30 جوان 2021	69

مقدمة

- **تمهيد:**

إن ما يميز الدور الأساسي والحقيقي للمقاول أو المقاولاتية هي القدرة على تجسيد الأفكار والإبتكارات على أرض الواقع، ثم توفير المخرجات بمستوى جودة معين في مختلف الأسواق لصالح المستهلكين أو المستعملين، وقد يكون كل هذا متكاملا عندما يكون مثل هذا المقاول في آن واحد صاحب الإبتكار أو الفكرة ثم تمويلها ثم تجسيدها، ثم تسويقها ثم الإستمرار في تطويرها من مختلف الجوانب، غير أن أداء هذا الدور من جهة ثم تطوير وتنمية هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نحو مستدام من جهة أخرى يرتبط في أحيان كثيرة بضرورة وجود نوع من آليات الدعم والمرافقة المقاولاتية لأصحاب المشاريع، للسماح لهم بالعمل في مناخ جيد يسهل لهم ممارسة نشاطهم ويساعدهم على النجاح وتحقيق أهدافهم، ولذلك عرفت هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية إزدهارا كبيرا وأخذت مكانة أساسية في السياسات العمومية للعديد من دول العالم بسبب دورها المركزي في النهوض بالعملية التنموية، وقد قامت الجزائر كغيرها من دول العالم بإنشاء عدة هيئات ووكالات دعم للمرافقة المقاولاتية من أجل النهوض بالعديد من القطاعات الإقتصادية من خلال دعم المقاولين ومرافقتهم في تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع، وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، أحد أهم هذه الهيئات الداعمة والمرافقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- **الإشكالية:**

تأسيسا على هذا السياق السالف الذكر تبرز معالم المشكلة في التساؤل الرئيس التالي:

كيف تساهم برامج وآليات المرافقة المقاولاتية في دعم و تنشيط المشروعات الإستثمارية في الجزائر؟

يندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- لماذا الإهتمام بالمقاول والمقاولاتية ؟

- ما هي أسباب فشل ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي دوافع لجوء أصحاب المشاريع للمرافقة المقاولاتية؟

- هل تلعب آليات الدعم والمرافقة المقاولاتية لأصحاب المشاريع دورا مهما في عملية إنشاء وتطوير المشروعات الإستثمارية في الجزائر؟

- **الفرضيات:**

تقوم الدراسة على جملة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

- المقاول أو المقاولين هم الأفراد الذين يتعاقدون مع الدولة كي يقوموا بنشاطات معينة مثل أعمال الإنجاز والبناء أو تحصيل الإيرادات، أو إدارة البنوك، أو تقديم الخدمات التجارية مقابل عائد معين.

- التأثير الإيجابي للمرافقة المقاولاتية يقتصر فقط على المرافقة المالية لأصحاب المشاريع.

- توفر الجزائر هيئات و وكالات للدعم والمرافقة المقاولاتية تسهم بشكل فاعل في معالجة المشكلات الأساسية المؤثرة سلبا على تطوير وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع المعالج بحد ذاته، فالبحث يطرح موضوعا مهما في مجال الأعمال، حيث تعد المرافقة المقاولاتية من الموضوعات الأساسية الهادفة إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول كافة، فالمرافقة المقاولاتية كلما زادت أعدادها وتنوعت مجالات أنشطتها إنعكس ذلك إيجابا على الإقتصاد الوطني وعلى المقاولين أصحاب المشاريع، ولا شك من أن الدولة الجزائرية قد أولت إهتماما بالغا بترقية وتطوير آليات المرافقة المقاولاتية ، حيث إستحدثت العديد من هيئات وأجهزة الدعم والمرافقة لأصحاب المشاريع.

- **أهداف الدراسة:**

إنطلاقا من أن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة كان ولا يزال يعرف إنتعاشا ملحوظا بالجزائر، ليس على مستوى النتائج المحققة فحسب، بل على مستوى الإهتمام والإحاطة أيضا ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتأكيد على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المرافقة المقاولاتية في النهوض بهذا القطاع وتنميته على النحو المنشود من خلال الوقوف على الوضع الراهن لأهم السياسات والاجراءات المتخذة فيا يتعلق بآليات الدعم والمرافقة المقاولاتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- **أسباب إختيار الموضوع:**

- الأهمية التي تلعبها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- التعرف على الدور الذي تلعبه هيئات المرافقة المقاولاتية بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- أهمية المقاولاتية في الوسط الإجتماعي والإقتصادي.

- **حدود الدراسة:**

تمثلت حدود البحث فيما يلي:

- **الحدود الزمانية:** يغطي البحث الفترة 2019 – 2021
- **الحدود المكانية:** تتعلق الدراسة بدور برامج وآليات المرافقة المقاولاتية في تنشيط المشروعات الاستثمارية انطلاقا من دراسة ANADE و ANGEM و CNAC في الجزائر.

- **منهج الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة إعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلائم وطبيعة الموضوع فكان إستخدامه عبر كامل محاور البحث والذي يستدعي جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق لحيثيات الموضوع محل

الدراسة ومختلف العناصر المؤثرة ذات العلاقة ثم تحليلها بغرض التعمق في فهم و تبيان العناصر المكونة للموضوع وإستنباط التفسيرات والإستنتاجات ذات الدلالة.

- **أدوات الدراسة:**

لتحقيق أهداف البحث وإختبار فرضياته، تم في عملية جمع البيانات والمعلومات الإعتماد على العناصر التالية:

- المراجع من الكتب، المجلات، المقالات، الرسائل الجامعية، ومواقع الأنترنت التي تعرضت للموضوع بصورة شاملة أو جزئية، مباشرة أو غير مباشرة.

- مختلف القوانين والتشريعات ووثائق العمل الرسمية التي تتعلق بالموضوع.

- مختلف الإحصائيات والتقارير التي تخص وكالات CNAC/ ANGEM /ANADE.

- **الدراسات السابقة:**

من بين أهم الدراسات التي تم الإطلاع عليها في مجال المرافقة المقاولاتية أو البحوث ذات العلاقة بصفة عامة:

1- **دراسة حمزة لفقير بعنوان:** روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 'دراسة حالة: مقاولي ولاية برج بوعريريج' أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل.م.د) في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة –بومرداس لسنة 2017/2016، إستهدفت الدراسة تبيان أهم السمات الشخصية المكونة للروح المقاولاتية لدى المقاولين الجزائريين (الحاجة للإنجاز، الثقة بالنفس، الإبداع، الإستقلالية وتحمل المسؤولية، الميل للمخاطرة، روح المبادرة)، ومتابعة تأثيرها على مسار إنشائهم لمؤسساتهم منذ أن كانت فكرة حتى أصبحت مؤسسة كمرحلة أولى ونجاحها وتوسعها كمرحلة ثانية، وقد شملت الدراسة عينة متكونة من 61 مقاول، إشتملت الدراسة في جانبها النظري على تحديد جملة من المفاهيم الأساسية كتعريف المقاولاتية والمقاول، وكما تم توضيح مختلف السمات والصفات التي يتميز بها المقاول بإعتباره شخصا يختلف عن باقي أفراد المجتمع وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج المهمة نذكر منها: عينة الدراسة تتوفر على جميع الخصائص والسمات المقاولاتية، ما يقارب 70 من أفراد العينة يعتبرون مؤسساتهم ناجحة، يتأثر المقاولون الجزائريون في إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة بالخصائص الشخصية التالية: الحاجة للإنجاز، الثقة بالنفس، الإستقلالية وتحمل المسؤولية، وروح المبادرة، في حين لا يوجد تأثير لكل من الإبداع والميل للمخاطرة على مسار إنشاء المقاولين عينة الدراسة لمؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة.

2- **دراسة أمال بعيط بعنوان:** برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر- واقع وآفاق- دراسة حالة Ansej, Angem, Cnac لولاية باتنة – نحضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل.م.د) في علوم التسيير، جامعة باتنة 01 لسنة 2017/2016، وتطرقت إلى تحليل مدى نجاعة برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر، وأجرت دراسة تحليلية بحاضنة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة والتي تهدف إلى تشجيع إنشاء المؤسسات في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال وتعزيز الإبتكارات والإبداعات في نفس المجال، وقد توصلت الدراسة الى نتائج عديدة من

أهمها التأكيد على الدور الإيجابي الذي تلعبه آليات الدعم في إنشاء المؤسسات مما يستدعي ضرورة تفعيل هذه الهيئات وتحفيز الفاعلين الإقتصاديين على المساعدة في إنجاحها.

3- دراسة محمد قوجيل بعنوان: دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر 'دراسة ميدانية'، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة - لسنة 2016/2015، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تحليل مدى فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، وهي دراسة بالغة الأهمية من خلال المتغيرات التي تناولتها، حيث تعد سياسات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الظواهر الكثيرة الإنتشار التي تهدف إلى توفير البيئة الملائمة لتحقيق البروز المقاولاتي، عرض الباحث من خلال أطروحته مختلف البرامج الحكومية الجزائرية وسياستها في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محاولا إزالة الغموض الذي يكتنف المقاولاتية في الجزائر، إشتملت عينة الدراسة على 118 فردا من أصحاب المؤسسات الناشئة مرتكزة على المنطقة الشرقية(كل من ولايات ورقلة، غرداية، بسكرة، باتنة ووادي سوف) خلال الفترة الممتدة ما بين جوان وسبتمبر 2015، بحيث ركزت على تأثير مختلف العوامل على ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من الثقافة المقاولاتية والمحيط الإقتصادي يؤثران بشكل فعال على الروح المقاولاتية لدى عينة الدراسة بينما هيئات الدعم والمرافقة لا تأثر على الروح المقاولاتية لدى عينة الدراسة.

تشترك الدراسات السالفة الذكر مع هذه الدراسة في عدة محاور وان اختلفت التفاصيل في تقديم ذلك، كما تتقاطع وتتفق هذه الدراسات مع هذه الدراسة في كثير مما تم تناوله و تشخيصه سواء عن المقاولة والمرافقة المقاولاتية وأهميتها وأدواتها أو عن واقع المرافقة المقاولاتية في الجزائر، فيما تختلف الدراسات السابقة عن هذه الدراسة في كون هذه الأخيرة حاولت أن تركز بشكل أساسي على التوجهات الجديدة للدولة والمستحدثة في هذا المجال، بالإضافة الى محاولة تقديم احصائيات محدثة للفترة محل الدراسة.

- **هيكل الدراسة:**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهدافها، قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة و ثلاث فصول ثم خاتمة:

حيث تناول الفصل الأول مدخل للمقاولاتية، الذي عرضنا فيه ماهية المقاولاتية، وعرجنا في المبحث الثاني على مفهوم المقاول، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لفوائد النشاط المقاولاتي والصعوبات التي تعيقه،

أما الفصل الثاني المعنون بـ المرافقة المقاولاتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد تناولنا فيه الجانب الإطار المفاهيمي للمرافقة المقاولاتية، في حين خصص المبحث الثاني لماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثالث فلقد تضمن تجارب دولية مختارة في المرافقة لمقاولاتية ودعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

وفيما يتعلق بالفصل الثالث والذي كان حول هيئات ووكالات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر فقد نم فيه تسليط الضوء على ثلاث وكالات بحيث تناول المبحث الأول عرض للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، أما المبحث الثاني فتضمن وكالة تسيير القرض المصغر، وفي الأخير الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

الفصل الأول:

مدخل للمقاولاتية

تمهيد:

يزداد يوميا الإهتمام بمجال المقاولاتية التي أصبحت مختلف مكوناتها محل دائرة إهتمام عدد كبير من الباحثين سواء كانوا إقتصاديين، إجتماعيين، مؤرخين، علماء النفس، مختصين في علوم التسيير...إلخ، مما أدى إلى تعدد وإختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمفهومها ولكن الشيء المتفق عليه هو إرتباطها بشكل كبير بالمقاول بإعتباره أهم عنصر فيها.

المبحث الأول: المقاولاتية

أصبح مصطلح المقاولاتية كثير التداول، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث، ونظرا لأهميتها المتزايدة أصبحت كل من الحكومات والباحثين الإقتصاديين بتطوير الإبداع الفكري وتشجيع المقاولين وقدرتهم على الإستمرار في السوق ونموهم.

المطلب الأول: ماهية المقاولاتية

تعد المقاولاتية بمختلف مكونتاها محل دراسة وإهتمام عدد كبير من الباحثين، سواء كان قطاعا عاما أو خاصا، مما أدى على تعدد وإختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمفهومها.

أولا- تعريف المقاولاتية:

المقاولاتية هي عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطر المصاحبة، وإستقبال المكافئة الناتجة، فهي عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة، وهذه الثروة تقدم عن طريق الأفراد اللذين يتخذون المخاطر في رؤوس أموالهم، والإلتزام بالتطبيق لكي يضيفوا قيمة إلى بعض المنتجات أو الخدمات، وهذه المنتجات أو الخدمات قد تكون أو لا تكون جديدة أو فريدة، ولكن يجب أن يضيف المقاول لها قيمة من خلال تخصيص الموارد والمهارات الضرورية[1].

كما تعرف المقاولاتية، حسب التقرير العالمي لريادة الأعمال للعام 2014 بأنها 'أي مبادرة لإقامة مشروع جديد، أو توسعة مشروع قائم من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد، أو إستدامة مشروع قائم، فالمقاولاتية هي أن تكون إلى جانب فريق عمل مكمل لمهاراتك ومواهبك وهي معرفة كيفية التحكم وتنظيم الموارد التي غالبا ما تكون مملوكة للأخرين والتأكد من عدم إنفاق المال إلا في الضرورة وهي إستعداد للمخاطرة المحسوبة سواء الشخصية أو المالية، ثم القيام بكل شيء ممكن للحصول على المنفعة المفضلة'[2].

وقد عرف Burch 1986 المقاولاتية على أنها 'مجموعة أنشطة تقدم على الإهتمام، وتوفير الفرص، وتلبية الحاجات، والرغبات من خلال الإبداع وإنشاء المنشآت'، أما Dolling 1995 فقد عرفها على أنها 'عملية إيجاد منظمة إقتصادية مبدعة من أجل تحقيق الربح، أو النمو تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد'، وأشار Barrow 1998 إلى أن المقاولاتية هي 'عملية الإنتفاع بتشكيلة واسعة من المهارات، من أجل تحقيق قيمة مضافة لمجال محدد من مجالات النشاط البشري، وتكون المحصلة لهذا الجهد إما زيادة في الدخل أو إستقلالية أعلى إضافة إلى الإحساس بالفخر نتيجة الجهد الإبداعي

[1]- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد علي، **الريادة وادارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص28.

[2]- علي فلاح مفلح الزعبي، **ريادة الأعمال**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي للنشر، بيروت، لبنان،2016 ، ص37.

المبذول'، وقد عرفها Carbonar 1998 بأنها 'مرتبطة بالتخطيط المحدد لمواجهة مخاطر محسوبة، بناء على معرفة السوق، والموارد المتاحة، وذلك لتحقيق النجاح المأمول'[1]، وعرف شمبيتر المقاولاتية على أنها 'تنفيذ مجموعات جديدة من تنظيمات المنظمة، ومنتجات جديدة، وخدمات جديدة، صادر جديد للمواد الخام، طرق إنتاج جديدة، أسواق جديدة، أشكال جديدة من المنظمات'[2]، ويعرفها ميريديث Meredith بأنها 'عملية تنظيم وتنسيق عوامل الإنتاج وإتخاذ القرارات الضرورية لإنشاء مشروع إقتصادي مع المحافظة عليه، والإبقاء عليه بالتوازي مع نمط الطلب وقيم السوق'[3].

بناءا على التعاريف السابقة يمكن القول أن المقاولاتية فكر ونشاط يتضمن جميع الوظائف والأنشطة، وتحري الفرص، والإستثمار فيها، والسعي لإنشاء المؤسسات، وتطويرها إستجابة لحاجات الأفراد والجماعات، فالمقاولاتية تهدف لإستغلال الموارد البشرية وتطبيق الإبداع والإبتكار في إنشاء المشروعات وبحث سبل تطويرها.

ثانيا- نشأة المقاولاتية:

إن المقاولاتية ليست وليدة اليوم، إلا أنها ظاهرة متجددة تحمل في طياتها أفكار وتصورات المبدعين في كل عنصر لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية لنجاح الأعمال والمشروعات الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة،

تعود جذور المقاولاتية إلى نظرية إحتكار القلة 'Oligopoly' حيث لم يكن بمقدور المقاول سوى حساب الكميات والأسعار للسلع التي سوف ينتجها و يتخذ قرارا مناسبا بشأنها، كما تأثرت المقاولاتية أثناء تطورها بالمدارس الفكرية المختلفة، فقد ساهم رواد المدرسة الكلاسيكية بنصيب وافر في تفسير السلوك المقاولاتي، ويرجع الفضل إلى ريتشارد كانتلون 'Richard Cantillon' في إدخال مصطلح المقاولاتية إلى النظرية الإقتصادية من خلال إعتبار المقاولاتية إرتفاع أو إنخفاض الأسعار مستقبلا، بينما أشار فرانسيس وولكر 'Francis walker' إلى أن المقاولاتية تتمثل في القدرات الإدارية التي يمتلكها المقاول وتساعده في جني الأرباح، أما المدرسة الإقتصادية فقد اعتبرت المقاول عنصرا من عناصر الإنتاج، حيث أشار ألفريد مارشال ' Alfred Marshal ' إلى أن المقاولاتية أحد تكاليف الإنتاج، بينما يشير شولتز 'Schultz' إلى أن المقاول هو من له القدرة على التعامل مع ظروف عدم التوازن، وقد ركزت المدرسة النمساوية على إعتبار المقاولاتية مرادف للإبداع والإبتكار، حيث أشار جوزيف شومبيتر 'Schumpeter Josef' إلى أن المقاول هو المبدع الذي يقدم إبتكارا تقنيا غير مسبوق، أما رواد المدرسة الحديثة فقد أسهموا بنصيب وافر في تطوير مفهوم المقاولاتية فقد أشار كل من

[1]- أحمد بن عبد الرحمان الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك، **ريادة الأعمال**، الطبعة الأولى، شركة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2019، ص ص 24-25.

[2]- حكمت رشيد سلطان، محمود محمد أمين عثمان، **الريادة منظور استراتيجي**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021، ص37.

[3]- بشرى بنت بدير المرسى غنام، عبد الرحمان بن أحمد هيجان، أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، **مبادئ إدارة الأعمال :الأساسيات والاتجاهات الحديثة**، الطبعة الحادي عشر، شركة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2019، ص16.

ماكليلاند 'Maclelland' ودركر 'Drucker' ومنتزبيرغ 'Mintzberg' وروبرت هزبرج' Robert Hezberg' إلى المقاولاتية بإعتبارها تمثل الحاجة إلى الإنجاز وتعظيم الفرص والإبداع، وإنشاء منظمات الأعمال والمخاطرة وتكوين الثروة[1].

ثالثا– صفات ومميزات المقاولاتية :

تتميز المقاولاتية بالصفات والمميزات الثالية[2]:

- تعتبر المقاولاتية أحد مدخلات عملية إتخاذ القرار المتعلق بالإستخدام الأمثل للمواد المالية والمادية المتاحة للوصول إلى إنتاج منتج جديد أو تقديم خدمة جديدة، إضافة إلى تطوير أساليب جديدة للعمليات.

- المقاولاتية هي مجموعة من المهارات الإدارية التي ترتكز على المبادرة الفردية بهدف الإستخدام الأفضل للموارد المتاحة والتي تتميز بنوع من المخاطرة.

- المقاولاتية تعبر عن الجهد المبذول من أجل إحداث التنسيق الكامل بين عمليات الإنتاج والبيع.

- المقاولاتية تعني الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تطبيق الأفكار الجديدة في المؤسسات والتي يتم التخطيط لها بكفاءة عالية.

- المقاولاتية تعني الإدراك الكامل للفرص المتمثلة بالحاجات والرغبات والمشاكل والتحديات والإستخدام الأفضل للموارد نحو تطبيق الأفكار الجديدة في المشاريع التي يتم التخطيط لها بكفاءة عالية.

- المقاولاتية هي المحور الإنتاجي للسلع والخدمات والتي تعود للقرارات الفردية الهادفة إلى تحقيق الربح من جراء إختيار النشاط الإقتصادي الملائم.

- المقاولاتية نحو العمل الذي يقوم به الفرد تلقائيا حيث يشتري بسعر معين في الوقت الحاضر، ليبيع بسعر غير مؤكد في المستقبل مما يجعله عرضة لحالات عدم التأكد.

المطلب الثاني: المقاولاتية: أشكالها، أهميتها و العوامل الداعمة لبروزها

أولا- أشكال المقاولاتية:

لا تتمثل المقاولاتية فقط في قيام شخص معين بإنشاء مؤسسة جديدة، فهناك أشكال عديدة لها، ومن أهم ما ورد من أشكال في الأدبيات المقاولاتية الأشكال الأربعة التالية [3]:

---

[1]- بن شلاط مصطفى، بودخيل محمد الأمين، الوالي فاطمة، **الأساسيات النظرية والتطبيقية للمقاولاتية والتعليم المقاولاتي**، كتاب جماعي من تأليف مجموعة من الباحثين" بعنوان **المقاولاتية ورهان التنمية الاقتصادية الواقع والمأمول**"، إصدار مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار، الجزائر، 2020، ص ص 132-133.

[2]- فايز جمعة النجار، عبد الستار محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[3]- محمد قوجيل، **مطبوعة دروس في مقياس المقاولاتية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017، ص03.

1- فرص للأعمال: يرى كل من Shane et Venkatarman اللذان يعرفان المقاولاتية على أنها مجموعة من التطورات لإكتشاف الفرص لإنشاء سلع وخدمات مستقبلية يتم إكتشافها، تقييمها وإستغلالها، وتعرف الفرصة على أنها حالات سوقية أو سلع جديدة، خدمات، مواد أولية، وطرق تنظيمية يتم إستغلالها وبيعها بأثمان تفوق تكلفتها الإنتاجية.

2- إنشاء منظمة: هذا النموذج مرتبط أكثر بمفهوم 'البروز المنظماتي'، ومعناه العمليات التي تقود إلى ظهور منظمة جديدة، والبروز المنظماتي يعود إجمالا إلى الفعل التنظيمي والإشكالات التنظيمية الناجمة عن نشاطات المشروع، الفريق، التنظيم.

3- خلق القيمة: هو متعلق بالمزيج (فرد- خلق القيمة) حيث عرف كحركية تغيير أين يكون الفرد في نفس الوقت عامل لخلق القيمة، بحيث يقوم بتحديد الطرق والأهداف ومجال خلق القيمة.

4- الإبتكار: أصبح الابتكار ضمن مساحة واسعة للتغيير، إنه يرجع إلى قدرة المقاولين على إقتراح أفكار جديدة من أجل منح أو إنتاج سلع، خدمات جديدة أيضا من أجل إعادة تنظيم المؤسسة، الإبتكار هو إنشاء مؤسسة عن تلك التي نعرفها من قبل، إنه إكتشاف أو تحويل منتج، إنه طريقة جديدة للعمل، التوزيع أو البيع.

ثانيا -أهمية المقاولاتية:

تساهم المقاولاتية بجملة من المنافع ومن أهمها مايلي[1]:

- تساعد المقاولاتية على الإبداع والتغيير، وخاصة التغيير مما يساعد في تحقيق النمو الإقتصادي.

- تساعد على تحقيق الموازنة بين الطلب والعرض.

- تساعد في تحويل المعرفة إلى منتجات وخدمات جديدة.

- تعد المقاولاتية بمثابة إستراتيجية للنمو والميزة التنافسية.

- تؤثر المقاولاتية بشكل إيجابي على الإقتصاد والمجتمع.

- تقليل هجرة الكفاءات من خلال توفير فرص عمل ملائمة للمقاولين.

- المساهمة في خدمة المجتمع، وتشجيع التصنيع لمقابلة إحتياجات السوق المحلي، والإحتياجات التصديرية.

[1]- عبير حسن رمضان، داليا محفوظ سويد، **ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة**، مكتبة الاقتصاد للنشر، الإسكندرية، مصر، 2019، ص16.

ثالثا -العوامل الداعمة لبروز المقاولاتية:

يمكن إيجاز أهم العوامل الداعمة للمقاولاتية في النقاط التالية[1]:

1- **عوامل إقتصادية وجغرافية:** حيث تعتبر فئة المقاولين ممتلكة للثروة الإقتصادية وخالقة للقيمة من خلال إنشاء مؤسساتهم الخاصة وخلق فرص عمل لهم ولأشخاص أخرين.

2- **التطور التكنولوجي:** فقد أصبحت التكنولوجيا في خدمة المشروعات الصغيرة وفي متناول المقاولين ويمكنهم إستعمالها في تطوير أفكارهم المقاولاتية وفي تسيير مشاريعهم المستقبلية.

3- **التجارة الإلكترونية:** فهي عامل مرتبط بالتكنولوجيا ومسهل للتبادلات والمعاملات الإقتصادية الدولية بالنظر لإنعكاساتها على تنمية وتطوير المشاريع المقاولاتية.

4- **إعتبار المقاولين كأبطال:** حيث ينظر إليهم عبر العالم على أساس أنهم أفراد متميزون وهم قادة للمستقبل كل في مجال تخصصه ويعتبرون أبطالا كل في مجاله.

المطلب الثالث: عناصر و أبعاد ومراحل المقاولاتية

أولا- عناصر المقاولاتية:

يرى Wichham Philip أن العملية المقاولاتية ترتكز على التفاعل بين العناصر الأربعة (الفرد، الفرصة، المنظمة، المصادر)، واعتبر الفرد هو المحرك الرئيسي والمسؤول عن تنسيق وتفعيل جميع هذه العناصر معا، وذلك لإيجاد قيمة مضافة جديدة لهذه العناصر من خلال تفاعلها وتكاملها وهي كتالي[2]:

1- **المقاول**: وهو الشخص الذي يقع في قلب إجراءات العملية المقاولاتية ويدير جميع الإجراءات والأنشطة.

2- **الفرصة**: وهي الفجوة الموجودة بين الواقع وما هو محتمل في السوق، وتمثل إحتمالية تقديم خدمة الزبائن بطريقة أفضل من الطريقة الحالية.

3- **المنظمة**: وهي الإطار والوعاء الذي يتم فيه تنسيق الأنشطة والمصادر والأشخاص، ويمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة تعتمد على عدد من العوامل مثل الحجم ومعدل النمو ونوع الصناعة التي تعمل بها ونوع المنتجات أو الخدمات التي تقدم، إضافة إلى عمر المنظمة والثقافة التي تتبناها.

4- **المصادر**: وتشمل الإمكانيات المتاحة التي يمكن للمقاول أن يستثمرها في المشروع وتتصف المنظمة المقاولاتية بالقوة والقدرة على تلقي الأفكار الجديدة والإستجابة للحاجة والتغيير.

---

[1]- بشير إبراهيمي، **دور الإختيارات الإتصالية للمقاول في تجسيد الأفكار الإبداعية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 2011، ص 122.

[2]- حسين عليان إرشيد الخالدي، **العوامل المؤثرة في إقامة الشركات المساهمة العامة للمشاريع الريادية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان، الأردن، 2007، ص 42.

ويمكن توضيح عناصر المقاولاتية في الشكل رقم 01 الموالي:

الشكل رقم (01): عناصر المقاولاتية

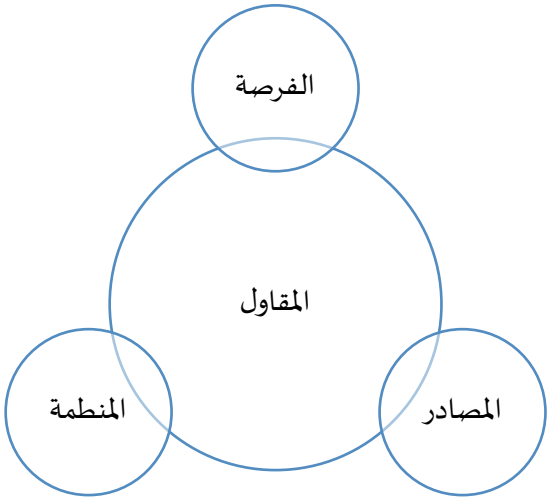

المصدر: حسين عليان إرشيد الخالدي، **العوامل المؤثرة في إقامة الشركات المساهمة العامة للمشاريع الريادية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان، الأردن ،2007، ص 42.

ثانيا-أبعاد المقاولاتية:

يمكن حصر أبعاد المقاولاتية في التالي[1]:

1- أن يكون العمل حرا: ويقصد به أن يكون العمل مستقلا لمالكه المقاول، وليس العمل لدى الآخرين.

2- أن يتضمن نوعا من المخاطرة: سواء كانت مصاحبة للفكرة الجديدة أو الأسلوب الحديث أو السوق الجديدة، وأيا كان، فالمقصود بالمخاطرة أي المخاطرة المدروسة والمخططة مسبقا لإحتمال تبعاتها.

3- أن يكون إبداعيا: فالجانب الإبداعي هو ما يميز المشروع المقاولاتي عن غيره من المشروعات التقليدية الأخرى، والإبداع ليس محصورا بالإختراعات الجديدة بل قد يكون بصفات كثيرة تميز المشروع أو منتجاته عن المشروعات الأخرى، فقد تكون في أسلوب البيع، أو نموذج الأعمال، أو خدمات مساندة, أو تسويق مبتكر، أو إضافات على المنتج، وغيرها من الأساليب التي تميز المشروع بطريقة إبداعية.

[1]- أحمد بن عبد الرحمان الشميمري، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

ومم سبق الذكر فالشكل رقم 02 التالي يوضح لنا أبعاد المقاولاتية:

الشكل رقم(02): أبعاد المقاولاتية

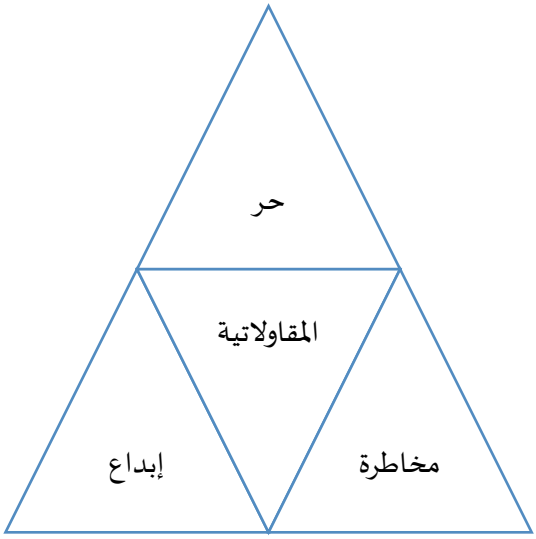

المصدر: أحمد بن عبد الرحمان الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك، **ريادة الأعمال**، الطبعة الأولى، شركة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2019، ص 24.

ثالثا- مراحل المقاولاتية:

هناك أربع مراحل لرحلة المقاولاتية وهي[1]:

- **تأسيس المشروع(الشركة):** ويشمل ذلك إيجاد الفكرة المناسبة من موجة الأفكار التي تداهمنا عند رغبتنا في تأسيس مشاريعنا الهامة وتحويلها إلى مشروع وتصميم النموذج الأولي وتجربته، - بداية العمل: في حالة نجاح النموذج الأولي وإجتياز تجربة فكرة المشروع يأتي الإنتقال لتقديم الخدمات التي يقدمها المشروع وهنا تحدي أخر هو الإنتقال لشريحة مستخدمين أكبر، لابد من العمل بصورة مستمرة والحفاظ على وتيرة العمل وبمعدل ثابت حتى يتمكن مؤسس المشروع من تقييم الأداء والخدمة المقدمة ومدى رضا العميل عن هذه الخدمة.

- **البحث عن الأرباح:** لا تؤسس مشروع من أجل أن تمتلك مشروع، لاتؤسس شركة من أجل أن تمتلك شركة، وإذا كانت من هؤلاء فمن الأفضل أن تحتفظ بالوظيفة بدلا من المخاطرة، للأسف كثير ممن يطلقون على أنفسهم مقاولون لم يتقاضوا أي أرباح حتى الآن بل لم يفكروا في ذلك أو في إيجاد نموذج ربحي، قد يأتي النموذج متأخرا وهذا أمر طبيعي ولكن المشكلة أن لايأتي أبدا، عملية البحث عن الأرباح هي عملية مستمرة ومتكررة وقد تختلف من مشروع لأخر وحسب قدرة المقاول على إيجاد نماطج ربح جديدة ومبتكرة.

- **البحث عن مستثمر وتمويل:** معظم المشاريع والشركات في عالم المقاولاتية تحتاج إلى دعم متمثل في إستثمار وتمويل بحيث تستطيع الشركة أو المشروع تقديم المزيد من الخدمات وإستهداف شريحة جديدة وكبيرة من المستخدمين ولتطوير

[1]- علي فلاح مفلح الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.

المشروع، مسألة البحث عم مستثمر وتمويل للشركة أو المشروع هي إحدى خطوات المخاطرة في المقاولاتية وهي خطوة تحتاج إلى دراسة وتأني قبل إتخاذها ومن الأفضل أن لا تفكر فيها إذا لم تكن تحتاجها فعلا.

- **التوسع والنمو:** الأمر بسيط جدا لكي تفهمه، عند زراعة أي بذور فإن الوضع الطبيعي لهذه البذور أن تنمو وإن لم تستطع النمو ستموت، كذلك هي المشاريع والشركات الناشئة، لابد أن نرى نموا وتوسعا لهذه المشاريع فهذا هو جوهر المقاولاتية، مايميز المقاولاتية هو مقدرة المشاريع على الإستمرار والنمو وقد تفشل المشاريع سريعا إذا لم تضع ذلك الأمر موضع إهتمام في ظل وجود منافسة شديدة وإنتاج المزيد من المشاريع المنتجة لنفس الخدمات ونفس المنتجات.

المطلب الرابع: مفاهيم ذات صلة بالمقاولاتية

كثيرا مايرتبط موضوع المقاولاتية بمفاهيم أخرى لها صلة وطيدة بها.

أولا- ثقافة المقاولاتية:

مفهوم يخضع لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية، حيث تعرف بشكل عام على أنها التلاؤم أو التوافق مع العوامل المحيطة، وتتضمن ثقافة المقاولاتية كذاك الأفكار المشتركة بين مجموعات الأفراد وكذا اللغات التي يتم من خلالها إيصال الأفكار به، وهو ما يجعل من الثقافة عبارة عن نظام لسلوكيات مكتسبة، وهي مجموعة القيم المشتركة المتقاسمة بين أطراف المجتمع، والتي يستعملونها في التعاملات والتبادلات، ومن خلال ما سبق يمكن القول أن ثقافة المقاولاتية هي عبارة عن مجمل المهارت والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة الأفراد، ومحاولة إستغلالها وذلك بتطبيقها وتجسيدها في إستثمار رؤوس الأموال، وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة جديدة، إبتكار في مجمل القطاعات الموجودة، إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي، وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة للتخطيط بإتخاذ القرارات، التنظيم والمراقبة، كما أن هناك ثلاث أماكن يمكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة هي: العائلة، المدرسة، المؤسسة[1].

ثانيا- الروح المقاولاتية:

لقد إزداد إهتمام الباحثين بدراسة روح المقاولاتية نظرا للأهمية الكبيرة في دعم وتشجيع المقاولاتية، ولأن هذا المصطلح حديث ومازال محمل بحث لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق موحد وشامل له، فحسب C.leger-Jarnoui لا يجب الخلط بين روح المقاولاتية وروح المؤسسة فلكل منها مفهومها الخاص، فروح المؤسسة بالنسبة إليها تتمثل في مجموع المواقف الإيجابية تجاه المؤسسة والمقاول، أما عن روح المقاولاتية فهي تنتقد التصور الذي يعتبرها عملية التعرف على الفرص وجمع الموارد الكافية ذات الطبيعة المختلفة من أجل تحويلها إلى مؤسسات، بل يجب أن ينظر إلى هذه العملية كنتيجة ممكنة التحقق لروح المقاولاتية وليس كمفوهم لها، حيث ترتبط روح المقاولاتية بالدرجة الأولى بأخذ المبادرة والعمل أو الانتقال للتطبيق، فالأفراد الذين يتمتعون بروح المقاولاتية يمتلكون العزيمة على تجريب أشياء

[1]- سفيان فنيط، هشام بورمة، **ثقافة وروح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي في ولاية جيجل "دراسة ميدانية: لعينة من الشباب الجامعي بجامعة جيجل"**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد الأول، أفريل 2018، جامعة محمد الصديق بن يحي "جيجل"، ص 223.

جديدة أو على إنجاز الأعمال بطريقة مختلفة وذلك بسبب بسيط يكمن في وجود إمكانية للتغيير، وليس بالضرورة أن تكون لهؤلاء الأفراد الرغبة في إنشاء مؤسستهم الخاصة، ولا حتى في الدخول في مسار مقاولاتي، فهم يهدفون بالدرجة الأولى إلى تطوير قدرة للتعامل مع التغيير، لإختبار وتجريب أفكارهم الجديدة والتعامل بكثير من الإنفتاح والمرونة مع التغييرات، وعليه فإن روح المقاولاتية هي عبارة واسعة الدلالات والمعاني، تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الفردية، لتشمل تطوير الكفاءات والقدرات لتقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة مما يمكن الأفراد من تطوير أنفسهم، وإكتساب مهارات ومعارف ناتجة عن الإنتقال للميدان العلمي، وتجريب الأفكار الجديدة، وبالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير وإكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات[1].

المبحث الثاني: مفهوم المقاول

ليس هناك إطار نظري ودقيق يتفق عليه جميع الباحثين في مجال مفهوم المقاول، هذا ما أدى إلى التباين والإختلاف الكبير بين مجموعة المفاهيم، ويرجع السبب في ذلك أنه كثيرا ما إرتبط مفهومه بالنظريات الإقتصادية من جهة وبطبيعة النموذج الإقتصادي السائد في المجتمع من جهة ثانية، وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى إعطاء لمحة عامة حول المقاول.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمصطلح "المقاول"

تعتبر أصول مصطلح المقاول أحد المؤشرات المهمة على الأنشطة التي يقوم بها المقاول، وعلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وبداية تعبر الجذور اللاتينية لكلمة المقاول، والمبينة في الجدول رقم (1)، عن شخص ما يلتحق بإحدى الشركات في توقيت معين بهدف صياغة أو تغيير المركز العصبي أو محرك صناعة القرارات في هذه الشركة تغييرا جوهريا[2].

[1]- فاروق بادة، **واقع الكفاءات المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2015-2016، ص ص 11-12.

[2]- عمرو علاء الدين زيدان، **ريادة الأعمال القوة الدافعة للإقتصاديات الوطنية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2007، ص ص97-98.

جدول رقم(01): الأصول اللاتينية لمصطلح رائد الأعمال

الأصل اللاتيني	المعنى بالإنجليزية	المعنى بالعربية
Entre	Enter	يدخل- يلتحق بـ..
Per	Before	قبل
Neur	Nerve Center	مركز عصبي
Entrepreneur	To Undertake To attempt To try in hand To contract To Adventure To Try	أن يتعهد أن يحاول أن يحاول أن يتعاقد أن يغامر أن يحاول

المصدر: عمرو علاء الدين زيدان، **ريادة الأعمال القوة الدافعة للإقتصاديات الوطنية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2007، ص 97.

و من ناحية أخرى فمصطلح المقاول(entrepreneur) ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر وهي كلمة مشتقة من الفعل (enreprender) والذي يقصد به أن يتعهد، أو أن يحاول، أو أن يتفق على، أو أن يغامر، أو أن يتصدى لأمر ما، أو أن يجرب، وتتضمن هذه المعاني العديدة لهذا الفعل إشارة إلى مصطلح أخر وهو مصطلح 'التاجر' الذي يعمل كوسيط بين طرفين في العملية التجارية، وهذا هو الإستخدام المبكر لهذا المصطلح في العصور القديمة، أما في العصور الوسطى فقد عرف 'المقاول' بأنه الفرد الذي يدير المشروعات الكبيرة نيابة عن مالكيها، وفي القرن السابع عشر إتسع معنى هذا المفهوم ليتضمن عناصر أخرى مثل المخاطرة والربح، فقد كان ينظر إلى المقاولين على أنهم الأفراد الذين يتعاقدون مع الدولة كي يقوموا بنشاطات معينة مثل تحصيل الإيرادات، أو إدارة البنوك، أو تقديم الخدمات التجارية[1].

أما في إنجلترا وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقد كان المصطلح الذي يقابل مصطلح المقاول(entrepreneur) هو مصطلح (Undertaker) أو (Avdventurer)، ولقد عرف J.dictionary كلمة

[1]- عمرو علاء الدين زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 98.

Undertaker على أنه الشخص الذي يحاول إستغلال الفرص التي تتميز بالمخاطرة[1]، وإذا ما تتبعنا تاريخ مصطلح 'المقاول' في علم الاقتصاد، فسنجد أن هذا المصطلح يدين بالفضل إلى كل من الإقتصادي R.Cantillon (1734) أول من وضع مفهوما للمقاول، ثم جاء بعده جملة من الباحثين من المدرسة التقليدية الفرنسية أمثال Turgot (1776) وبعدها J.B.Say (1803-1829)، وكذلك كان الموضوع محل اهتمام المدرسة النمساوية وتمثل ذلك في أعمال كل من Mises (1949-1985) و schumpeter (1934)، وكذلك أعمال كل من Kirzner (1973)، Baumol (1968)، Casson(1982)، الذين وضعوا الأسس التي يرتكز عليها مفهوم "المقاول" في وقتنا الراهن[2].

المطلب الثاني: تعريف المقاول

عرف كانتيلون Cantillon المقاول بأنه المبادر الذي يقود كل المبادلات في السوق مشتريا من المنتجين، وبائعا للمستهلكين، فهو يشتري بسعر محدد، ويبيع بسعر غير مؤكد في المستقبل، وهذا مايعكس روح المبادرة لدى المقاولين، حيث يميز كانتيلون المقاول عن غيره في قدرته على تحمل الخسائر المستقبلية، والأخذ بالمخاطرة، والتعامل مع الظروف الغامضة[3]، فالمقاول عند ساي Say هو ذلك الشخص الذي يدير العملية الإنتاجية وينظم عناصر الإنتاج فيها ويشرف على مجمل هذه العملية بالكامل، وعليه أن يكون قادرا على الربط والتوجيه والإشراف باعتباره حجر الزاوية في العملية الإنتاجية[4].

أما شمبيتر Schumpeter فقد عرف المقاول بأنه الفرد الذي يقدم أفكارا جديدة ويحرك حالة التوازن السائدة في السوق بمنتجات جديدة أو عمليات إنتاجية أو تسويقية جديدة أو نوع جديد من المنظمات الإنتاجية[5]، كما عرف دراكر peter Druckerالمقاول بأنه ذلك الفرد الباحث دائما عن التغيير، والإستجابة له، والعمل على إستثماره بإعتباره فرصة إستثمارية متاحة[6]، فيما عرف Knight المقاول هو الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق، ويتحمل اللايقين

[1]- حمزة لفقير، **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص ص 7-8.

[2]- عمرو علاء الدين زيدان، مرجع سبق ذكره، ص98.

[3]- فؤاد نجيب الشيخ، يحيى ملحم، وجدان محمد العكاليك، **صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن: سمات وخصائص**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 04، 2009، الأردن، ص 498.

[4]- حيدر شاكر نوري، محمود حسن جمعة، **دراسات في أثر المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في المنظمات**، المطبعة المركزية في جامعة ديالي، العراق، 2015، ص199.

[5]- فاطمة الصيفي، علياء محمود جراد، **ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة**، مكتبة الاقتصاد للنشر، الإسكندرية، مصر، 2019، ص49.

[6]- حكمت رشيد سلطان، محمود محمد أمين عثمان، **الريادة منظور استراتيجي**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021، ص25.

في ديناميكية عمل السوق[1]، وبالرجوع إلى قاموس (1988Meniam Webster) عرف المقاول على أنه الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة شركته بإستخدام مهارته الإدارية[2].

بناءا على التعاريف السابقة يمكن القول أن المقاول هو الشخص الذي لديه فكرة ويسعى لتجسيدها في أرض الواقع، ويقرر إنشاء وإدارة مشروع لتحقيق الربح، ولديه القدرة على مواجهة المخاطر التي تهدد مشروعه.

المطلب الثالث: خصائص وصفات ودوافع المقاول

أولا- خصائص المقاول:

من خلال مختلف التعاريف والمفاهيم التي قدمت للمقاول يمكن أن نستنتج مجموعة من الخصائص والتي تتمثل في مايلي:

- **إمتلاك الأفكار المبتكرة والقدرة على تحليلها:** فالفكرة هي البداية الطبيعية لأي شخص يريد أن يكون مقاول، وبدونها لن يكون هناك مشروع قادر على إتمامه و تنفيذه، و الأمر ليس بالصعوبة التي تتصورها، فهناك مئات الأفكار التي تمر على ذهنك يوميا، حتى الأشخاص الذين يعدون أنفسهم أشخاصا تقليديين، تمر بأذهانهم آلاف الأفكار الجديدة يوميا، فالرغبة في الإبداع وخلق الأفكار موجودة لدى جميع البشر، وهو جوهر المقاولاتية، كل ما نحتاجه هو إكتشاف الغريزة المقاولاتية بداخلنا، وإستخدامها لإبداع أنواع جديدة من المهن أو الخدمات أو المشروعات أو حتى الألعاب، و ذلك من خلال إيقاف هذه الأفكار وتحليلها وتنقيتها، وإخضاعها للفكر التجريبي، والإيمان بأحدها والإقتناع بها بشكل مطلق، ففي الواقع كل شخص فينا يعد مخزن من الأفكار الجديدة غير المسبوقة، ولكن هناك من يفكر في إغتنامها أو تحويلها من مجرد فكرة إلى واقع، وهناك من لا يهتم ويتركها تمر مرور الكرام[3].

- **الإخلاص للعمل والفكرة:** الإخلاص أحد العناصر الأساسية للتحفيز على الإبداع والابتكار، فمع الولاء التام للعمل والفكرة، تأتي الأفكار الملهمة المحفزة على العمل، التي تساعد على إنجازها في أسرع وقت بأفضل شكل، وهو ما يؤدي إلى إتقان العمل بإخلاص، و إنتاج مخرجات جيدة تساهم في نجاح المشروع بشكل عام، و الخطوة الأولى في الإخلاص للعمل، بالنسبة للمقاول هي إجراء الحوار مع نفسه ومع معاونيه من أجل الخروج بأفضل الخطط والأفكار الإبداعية من أجل المشروع الصغير، و هو ما يولد بالتالي الولاء والإنتماء للمشروع الذي يساهم الجميع في تنفيذه وإنجاحه[4].

- **الرؤية والإبداع:** فهذا الشخص 'المقاول'، وبعد أن إبتكر الفكرة، كان لديه رؤية واضحة حول ما يجب أن يقوم به من خطوات من أجل إنجاح تلك الفكرة وتحويلها لمشروع ناجح، و ذلك من خلال التخطيط للحد من مخاطر الفشل، وهو

---

[1]- محمد شقرون، **دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة**" دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص17.

[2]- بلال خلف السكارنة، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص20.

[3]- يحي السيد عمر، **ريادة الأعمال بين الموهبة والممارسة**، الطبعة الأولى، دار الأصالة للنشر والتوزيع ، إسطنبول، تركيا، 2021، ص ص 88-89.

[4]- المرجع نفسه، ص89.

أمر لا يحدث مرة واحدة في الحياة المهنية للمقاول، بل يستمر معه طوال العمر، ويمكن تقسيم رؤية المقاول إلى ثلاث رؤى فرعية، هي الخطة (أ)، و (ب)، و (ي)، أما الخطة الأولى فهي ما تفعله في الوقت الراهن في مشروعك الصغير، وهي خطة قابلة للتعديل دائما لحين الإستقرار على المشروع بكافة تفاصيله، أما الخطة (ب) فهي الخطة التي تستمر معك طوال فترة المشروع، ويتم تغييرها في حدود ضيقة وفقا لتقلبات السوق وتغييرات المشروع والعملاء وغيرها من العوامل، أما الخطة (ي) فهي نقطة الرجوع، وطوق النجاة في حال فشل المشروع، فلا يجب أن تكون نهاية المشروع هي نهايتك الشخصية، وهي خطة تعتمد عليها في الظروف الصعبة و مع نهاية المشروع، ويعد الإبداع من أهم السمات التي يتمتع بها المقاول، حيث إن هذه السمة تعزز قدرة المقاول على التفكير المبدع، و تحليل المشاكل التي تواجهه أثناء العمل، بل الإبداع في تطوير المؤسسة نفسها، و الشركة التي أسسها، و كذلك سعة الآفق وغيرها من المهارات اللازمة للمقاولاتية، وأثبتت الدراسات والبحوث أن التحول لمجتمع المعرفة، يتأتى لبلوغ الاقتصاد المعرفي الذي يبنى على إستغلال طاقات الإبداع والخيال لدى الأفراد، حيث ساهمت الثورة التكنولوجية والمعرفية في إقتحام فضاء المعلومات وإكتشاف كم لا نهائي من الحوافز الجديدة والمدخلات التي تشكل المادة الخام لعملية الإبداع والإبتكار، و تنمية الإدراك العقلي، وما يؤدي إلى تطور نوعي ملحوظ في قدرات الأفراد ومستوى تفكيرهم وإبداعهم[1].

- **الثقة بالنفس:** حيث يشعر الأفراد الذين يتمتعون بالثقة بالنفس أنهم قادرون على مواجهة التحديات التي يواجهونها، و أن لديهم الإمكانيات لمعالجة المشكلات التي تعترض طريقهم[2]، فإعتقاد المقاولين بقدرتهم على تذليل كافة المشكلات التي قد تعترضهم تنبع من إحساسهم الداخلي بالذات وإمكاناتها الحقيقية.

- **التحكم الذاتي:** إن مهمة بدء عمل جديد يتطلب من الفرد المقاول أن يكون لديه إيمان بالمستقبل وأنه قادر على الضبط والسيطرة على العوامل الخارجية المؤثرة به، وهذه سمة عكس سمة التحكم الخارجي التي تجعل من صاحبها متأثرا بالعوامل الخارجية إلى درجة سيطرتها عليه في قراراته[3]، فالمقاول يتمتع بقدر عال من المعايير الذاتية الواقعية، ويتقبل المسؤولية ولديه الإستعداد للمحاسبة، وأن يكون قادرا على ضبط العوامل الخارجية المؤثرة به والسيطرة عليها بشكل فعال، بما يمكنه من قيادة دفة العمل بكفاءة وفاعلية.

- **الوعي بمرور الوقت:** المقاول شخص غير صبور يتمتع بإحساس بالإستعجال، فهو يريد إنجاز الأعمال اليوم وكأن غدا لن يأتي، فهو ينتهز اللحظة من الوقت لكونها لها معنى عنده[4].

- **الإستعداد والميل نحو المخاطرة:** إن أي شخص لديه الشجاعة أن يبدأ عملا جديدا أو فريدا هو رجل مقاول، وهو ما يعد مخاطرة في حد ذاته، ما يلزم أن يكون جريئا، لا يخشى الفشل أو التجربة، ويعده ضريبة النجاح، وتلك المخاطرة تبدأ مع إنطلاق المشروع وتستمر معه حتى بداية جني الأرباح الأولية، وكلما زادت درجة الرغبة في النجاح إزداد الميل

---

[1]- يحي السيد عمر. مرجع سبق ذكره، ص89.

[2]- عمر علي إسماعيل، **خصائص الريادي في المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 4، 2010، العراق، ص74.

[3]- مصطفى يوسف كافي، **ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص18.

[4]- المرجع نفسه، 19.

للمخاطرة[1]، فالمقاولين يتحملون في تأسيسهم منشآتهم عدة مخاطر منها المخاطر المالية عندما يستثمرون أموالهم وأموال الشركاء والممولين في مشاريعهم الجديدة غير المسبوقة، أو في وسط أجواء شديدة المنافسة من كبرى الشركات العاملة في نفس المجال، أو يتحملون مخاطر الإستقالة من أعمالهم التي تتمتع بالإستقرار من أجل أنشطة جديدة غير مضمونة، وأيضا المخاطرة بالجهد والوقت، والكثير من المخاطر التي تواجه المقاول التي تنهي مشروعه وتقضي عليه، فالمقاول يتمتع بمهارة حساب المخاطر بدقة متناهية ويمكن التنبؤ بنجاحها أو فشلها، ويحدد البدائل المتاحة، و إتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر المتوقعة، أو التحكم في نتائجها السلبية وضمان عدم خروجها عن السيطرة.

- **الشغف**: يتمتع الكثير من المقاولين بمستوى عال من الحماس والشغف، ويمكن تعريف الشغف على أنه ذلك الإحساس القوي الذي يتواجد ذاتيا ويجعل الإنسان يفكر باستمرار وبإلحاح في أمر ويدفعه إلى تحقيقه على أرض الواقع وذلك مهما كانت الصعوبات والإنتقادات وحتى التعاليق السلبية من المحيط، ففي مجال المقاولاتية عادة ما يلد الشغف عند المقاول في مرحلة معينة، وذلك نتيجة تراكم معرفة وإهتمام حاد بموضوع أو فكرة لتحويلها إلى منشأة أعمال خاصة، ومن العلامات التي تشير إلى وجود الشغف عند شخص هناك التفاؤل والتطلع وحب الحديث عن الموضوع بإستمرار وحب الإطلاع على كل ما يحيط أو يرتبط به، مما يجعل الشخص وكأنه يعيش من أجل أو لذلك الموضوع, وبذلك يصل إلى إقتناع ذاتي وكذاك إقناع الغير إما بسهولة أو بعد إلحاح[2]، وهذا الشغف يعد حافزا مهما لخوض عالم الأعمال وممارسة أنشطة المقاولاتية.

- **الرغبة في إضافة شيء جديد للحياة:** وهو المعنى الأساسي للمقاولاتية، فتأخذ المقاولاتية أبعادا إقتصادية و إجتماعية، إذ إن قيمة جديدة تنتج عن إنشاء المشروع، وفي هذه النظرة الإقتصادية ينظر إلى الإبداع على أنه إيجاد توافق جديد للعوامل الاقتصادية، ويركز المشروع المقاولاتي عادة على الإبداع، الذي قد يكون إبداعا تكنولوجيا، أو منتجا جديدا، أو طريقة جديدة في تقديم المنتج، أو تقديم خدمة جديدة، كما أن المقاول لا يعمل في الفراغ بل له محيط اجتماعي يتلقى الدعم والتوجه من خلاله، كما أنه يتعامل مع العمال والمستخدمين والمستهلكين، والمجتمع المحلي والحكومة، وهي المجموعات التي يقدم لها الخدمة الجديدة، ويتوقع منهم المكافأة على ما يقوم به، وهو ما يجعله يبحث دائما عن الجديد[3].

- **الإصرار على النجاح:** يتميز المقاول بمعرفة الأهداف التي يريد الوصول إليها بدقة لذلك فهو يعمل بمثابرة وبدرجة أكبر من الفرد العادي لتحقيق النجاح، فيجب أن يكون المقاول ذا طموح غير محدود، مع ضرورة تميزه بالواقعية والقابلية للتنفيذ على أرض الواقع، حتى يتجاوز مستوى الأحلام، كما أن المقاول يواجه كثيرا من الأزمات في عمله، ولهذا يجب أن يكون لديه إصرار على النجاح والتفوق، ولذلك يبحث دائما عن الفرص الجديدة، ويلتقط أدنى إشارة واعدة، فينتقل من نجاح إلى نجاح، ومن عمل إلى عمل آخر، سعيا وراء التطور والنجاح، وفور إنتهائه من مشروع ما أو مرحلة معينة في مشروعه، يعكف على البحث عن مشروع آخر جديد أو البدء بالمرحلة التالية، فيكون البحث الدؤوب أداته السحرية

[1]- يحي السيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2]- سعيد أوكيل، **ريادة الأعمال أو المقاولاتية مقاربة شاملة وعملية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017, ص63.

[3]- عاكف لطفي خصاونة، **إدارة الإبداع والإبتكار في منظمات الأعمال**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص148.

للنجاح وتقديم القيمة الفريدة لعمله[1]، فالمقاولين لا يحبطهم هزيمتهم، إنهم ينظرون إلى الهزيمة كفرصة للنجاح، فهم عازمون على إنجاح كل مساعيهم، لذلك سيحاولون المحاولة مرة أخرى حتى ينجح.

- **الإندفاع نحو العمل:** يظهر المقاولين إندفاعا نحو العمل أعلى من الآخرين، حتى أن هذا الإندفاع يأخذ شكل العناد لممارسة الأعمال الصعبة والشاقة والمرهقة دون كلل أو ملل، كما أن لديهم الإستعداد للعمل لساعات طويلة، وفي الغالب يداومون طيلة أيام الأسبوع، ويعملون حتى أثناء مرضهم، حيث يرون أن العمل يساعد على سرعة شفائهم[2].

- **منهجي و منظم:** إن المقاولين لديهم القدرة على ترتيب وتنظيم وقتهم بشكل جيد[3].

- **الحاجة للإنجاز:** الرغبة في تقديم أفضل إنجاز أو الفوز في موقف تنافسي معين، والمبادرون في سبيل ذلك يتحملون مسؤولية بلوغ الأهداف، ويتقبلون تحمل الصعاب في سبيل ذلك[4].

- **التسلح بالتفاؤل:** يعد التفاؤل بالنجاح أحد الحوافز الرئيسية للعمل والتغلب على الصعاب والعوائق والمشكلات، لهذا يجب أن يكون المقاول واثقا في النجاح وأن يأخذ بالأسباب والإجتهاد حتى يخلق بداخله الأمل في النجاح، وكذلك بداخل مرؤوسيه، كما أن المقاولين على علم بأن الفشل هو حلقة من حلقات النجاح، ويؤمنون أنه يمكن تحويل هذا الفشل إلى نجاح، والتفكير السلبي إلى تفكير إيجابي، ومن ثم ينطلقون من قاعدة أن التفاؤل أول خطوات النجاح[5].

- **تحمل الغموض:** يعيش المقاولين دائما وسط مستويات مرتفعة من الغموض، وعدم التأكد في بيئة الأعمال، والشعور الدائم بعدم الأمان، وهذا الشعور يدفعهم بإستمرار لإنجاز مهام متعددة في الوقت ذاته[6].

ثانيا- صفات المقاول:

إن صفات المقاول هي مجموعة من المؤهلات والعقلية المنسجمة مع جملة الضغوط التي تؤثر على المقاول، ومدى إستغلاله للموارد المتاحة والقدرة على التغيير والتأقلم, وهذا ما يبرزه لنا الشكل التالي:

---

[1]- يحي السيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-92.

[2]- ياسر سالم المري، **ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2013، ص34.

[3]- ديما مفيد علي حسن، إعتماد محمد علام، **ريادة الأعمال والمشروعات الصناعية الصغيرة في الريف**، مكتبة الأنجلوا المصرية، مصر، 2019، ص 169.

[4]- عامر خربوطلي، **ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، منشورات الجامعة الإفتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص12.

[5]- يحي السيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[6]- محمد جودت ناصر، غسان العمري، **قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع، 2011، دمشق، الجمهورية العربية السورية، ص 148.

الشكل رقم(03): الصفات الأربع للمقاول في العالم

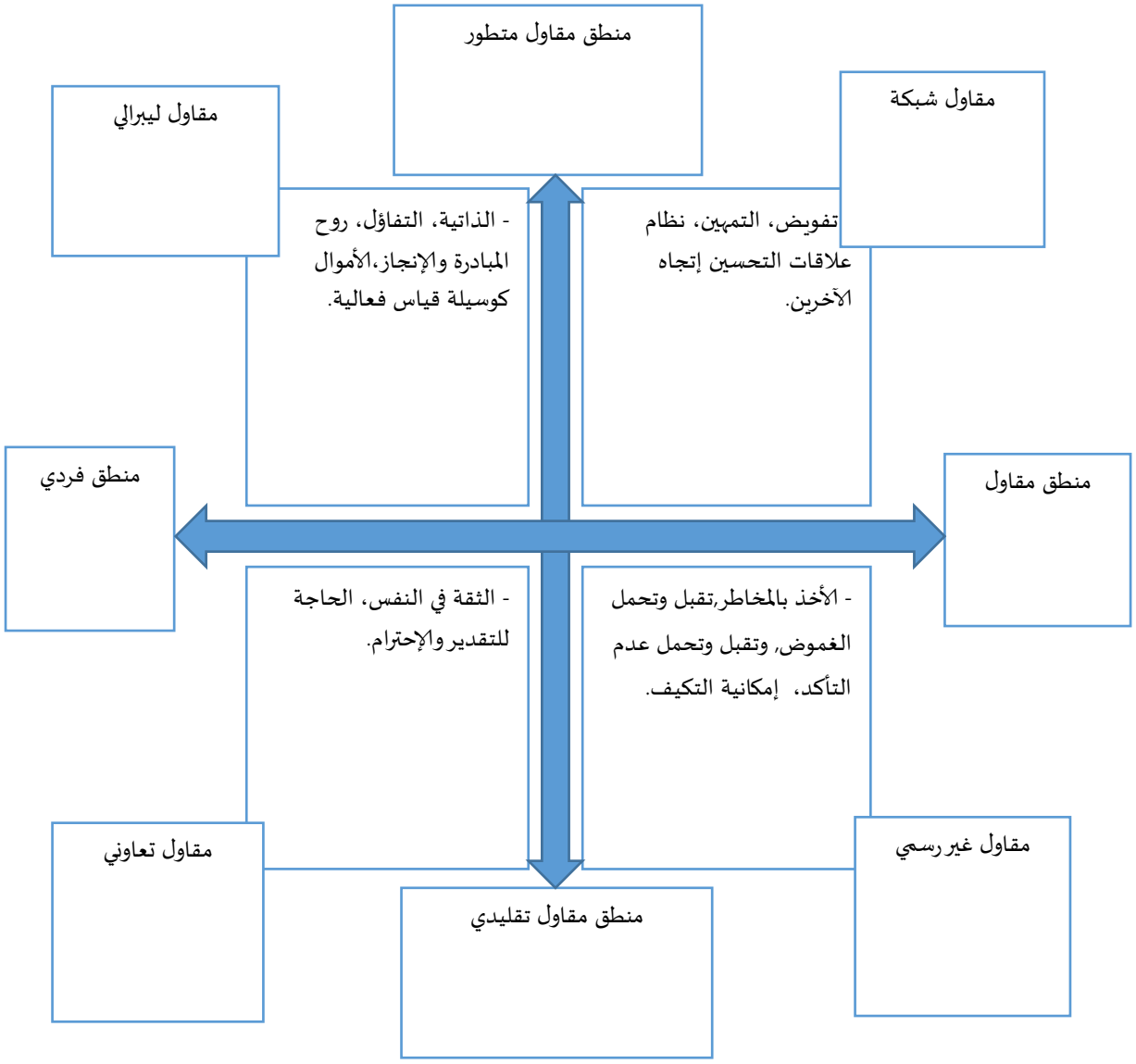

المصدر: سعيد لهواري، **محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل درجة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2006-2007، ص 33.

ثالثا- دوافع المقاول:

تعرف الدوافع بأنها هي التي تتفاعل عند الشخص خلال المسار المقاولاتي القبلي (بمعنى قبل الإنشاء الفعلي للمؤسسة) وتقسم هذه الدوافع إلى[1]:

- **الدوافع الاقتصادية:** ويمكن تلخيصها في دافع واحد ألا وهو تعظيم الربح (الدخل) لكن وجدت الدراسات مؤخرا, بأن الربح ليس الدافع الوحيد لإنشاء مؤسسة.

- **الدوافع النفسية:** وهي تنتج لحدوث إضطرابات في الحياة اليومية للفرد، ومن بين هذه العوامل عامل الإنشقاقات النفسية، التي تؤثر بشكل كبير على نفسية الفرد، حيث لكي يتجه الفرد نحو مسار المقاولاتية، فلابد أن تتدخل في حياته إثارة نفسية قوية، أو حدوث إضطراب في محيطه، أو يتلقى صدمة في حياته الخاصة والمهنية مثل عدم الأمن الإجتماعي، الإهمال....إلخ.

- **الدوافع الاجتماعية والثقافية:** وهي تتولد من الدين المعتنق، العائلة، الإطار السياسي الاقتصادي، والنظام التربوي.

فإذا كان رأس المال ضروري لكل نشاط مقاولاتي، فالثقافة والدين يمنحان الفرد رأس المال الروحي فيؤثر الدين على إتجاهات الأفراد، كما أشار weber في تحليله العائلة تؤثر أيضا على توجه الأفراد لإنشاء مؤسسة خاصة إذا كان أحد الأبوين مقاول، بالإضافة لشبكة علاقات ومعارف الفرد (أصدقاء، عائلة، معارف من الدراسة أو العمل،...إلخ).

كما يتطلب العمل المقاولاتي سواء نظام إقتصاد السوق، والحرية السياسية، فلا يمكننا رؤية مؤسسات حرة دون وجود حقوق تضمن حرية التبادل، حماية الأشخاص والسلع فحرية المقاولة وحرية التعبير هما أساس المسار المقاولاتي.

المبحث الثالث: فوائد النشاط المقاولاتي والصعوبات التي تعترضه

يمكن تقسيم فوائد المقاولاتية إلى ثلاث مستويات: الأول المستوى الشخصي المتعلق بالمقاولين أنفسهم، والثاني المستوى المجتمعي الذي تتوطن فيه ثقافة المقاولاتية والثالث المستوى الإقتصادي، وتجدر الإشارة الى أنه وبرغم الفوائد العديدة للمقاولاتية إلا أنه لها كذلك العديد من السلبيات والمخاطر التي يجب أخذها بعين الإعتبار.

[1]- سلامي منيرة، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008، ص ص70-71.

المطلب الأول: الفوائد التي تترتب على النشاط المقاولاتي

أولا- فوائد المقاولاتية على المستوى الشخصي:

ثمة فوائد جوهرية يكتسبها المقاول، جراء إنخراطه في فعاليات المقاولاتية وتأثره بثقافتها الإيجابية، ولعل أبرز تلك الفوائد ما يلي:

- جني الربح، وبلوغ الإستقرار المادي، وتحسين مستوى المعيشة، وإشباع مختلف الإحتياجات الإنسانية من مأكل وملبس وغيرها[1].

- تحقيق الطموح الشخصي, وإثبات الذات، تأتي كما يؤكد ماسلوا ضمن الإحتياجات الإنسانية الأساسية وهي في ترتيبه الهرمي تأتي في المرحلة الثالثة أي بعد الإحتياجات الفسيلوجية والإحساس بالأمان, وماسلوا يعتبر تحقيق الذات مهمة جدا أن أخذ الكفاية منها قد تسهل للفرد مزيدا من العطاء وهي لذلك البوابة الرئيسية التي من خلالها يستطيع الفرد المضي قدما في طريق النجاح[2].

الشكل رقم(04): التدرج الهرمي للحاجات الإنسانية لماسلو

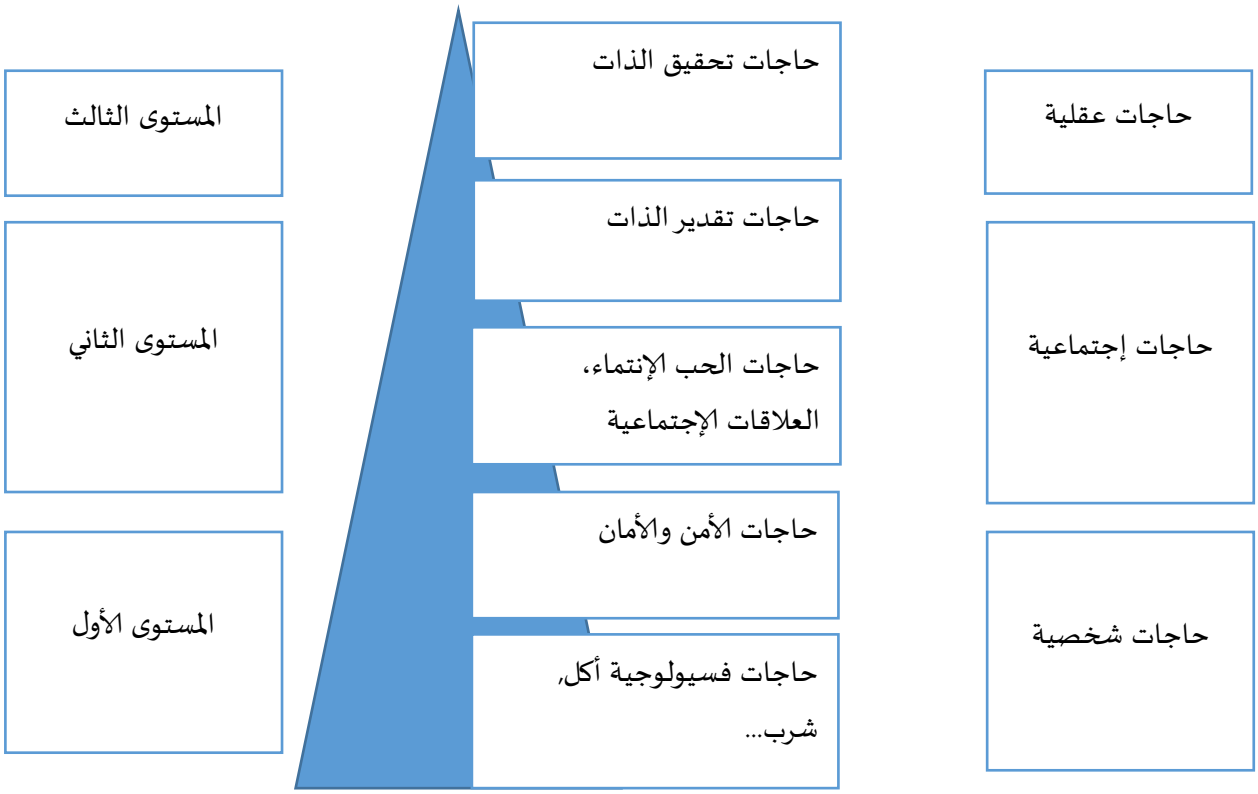

المصدر: إلياس طارق فؤاد، **الوصول إلى خط النهاية**, الطبعة الأولى، مركز الخبرات المهنية للإدارة " بميك"، القاهرة، مصر، 2017، ص:224.

[1]- يحي السيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2]- إلياس طارق فؤاد، **الوصول إلى خط النهاية**، مركز الخبرات المهنية للإدارة " بميك"، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2017، ص224.

- الفوز بالسعادة الشخصية للفرد مع بلوغ أهدافه ورؤية نجاحه على أرض الواقع.

- ملكية المشروع الصغير تتيح للفرد الإستقلالية والفرصة لتحقيق ما يصبو إليه.

- إشباع الرغبة لدى الفرد في المغامرة وتنمية حس المخاطرة لديه.

- إبراز القدرة الإبداعية لدى الفرد على التفكير والتخطيط والتنظيم والقيادة.

- زيادة طاقة الحماس والإجتهاد والعمل الدؤوب والجاد لدى الفرد بالشكل الذي يراه مناسبا.

- توظيف الإمكانيات الشخصية والمهنية في إقامة شراكات ناجحة وقوية مع العملاء ومختلف الجهات ذات الصلة بعمله، مثل: الشركاء والموردين والمستثمرين...الخ.

-تنمية حس الإستقلالية والإصرار ورباطة الجأش لدى الفرد، وتقوية قدرته على مواجهة تأثير مختلف القيود عليه وعلى عمله.

- تنمية القدرة الشخصية على التطوير والإبداع والتفرد.

- المقاولاتية فرصة شخصية للتميز: فيمكن عن طريقها تحقيق أهداف متميزة مختلفة عن الآخرين.

- توفير الأمان الوظيفي للفرد: فالمشكلة التي تواجه ألاف الخريجين منذ الإلتحاق بالسلك التعليمي هي إيجاد وظيفة تكفل له العيش الكريم، ومع نجاح وإنتشار المشاريع الصغيرة، أصبحت المقاولاتية هي العلاج الأمثل للحصول على فرصة وظيفية متميزة وتحقيق الأمان الوظيفي.

- يتمتع المقاولين بمشاعر الثقة والتقدير في مجتمعاتهم: من خلال ممارسة المسؤولية الإجتماعية عبر تنفيذ وإدارة المشروعات الصغيرة أو منظمات الأعمال الناجحة.

- ومع تمكن المقاولين من تحقيق فوائدهم الشخصية، وإستغلال الفرص المتاحة لديهم في إنشاء مشاريع جديدة، وتحويلها إلى مكاسب مادية، فهم بهذا إنما يقدمون أشياء جديدة ومختلفة بعض الشئ في صورة منتجات وخدمات وتكنولوجيا متفردة، ويساهمون بقوة في تحريك عجلة الإقتصاد ونموه، وإشباع الإحتياجات البشرية بطريقة مناسبة وعملية تنهض بمجتمعاتهم وتطورها[1].

ثانيا- الفوائد على المستوى المجتمعي:

- **خفض نسبة البطالة:** يلعب المقاولين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في توفير فرص العمل، و إمتصاص البطالة، في تشغيل الكفاءات والخبرات العاطلة عن العمل، التي لا تتطلب أجور مرتفعة، إذ أن تكلفة فرص العمل فيها تقل عن متوسط تكلفة العمل في المشروعات الكبيرة، حيث أن تكلفة فرصة العمل في المشروعات الكبيرة تصل إلى عشرة أضعاف تكلفة العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يعكس الدور الإيجابي لها، ويعزز قدرتها على

[1]- يحي السيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص52.

توظيف الأيدي العاملة، وبموارد مالية محدودة نسبيا مع تجنب الهدر في الموارد المتاحة[1]، فالإهتمام الدولي المتزايد بالمقاولاتية راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة، فهي أداة هامة لإستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة، اذ تعد حافزا قويا لخلق فرص العمل من خلال تنوعها وكثافتها على إستيعاب العمالة غير الماهرة والنصف ماهرة، وبتكلفة منخفضة نسبيا لفرصة العمل إذ ما قورنت بالمشروعات الكبيرة، مثل الورش الصغيرة والمصانع.

- **عدالة توزيع الدخول:** إن وجود مقاولات بالعدد الكبير، ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول، بحيث أنها تتطلب إمكانيات إستثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي يساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الإستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات إستثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الإجتماعي[2].

- **مكافحة الفقر والترقية الإجتماعية:** منذ منتصف الثمانينات، ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات إجتماعيا وإقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي، ثم في الدول المتقدمة نتيجة إرتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية وخاصة تجربة بنك الفقراء في بنغلاديش، فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر، وعوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الآجل الطويل في بناء الأصول، سواء المادية (سكن، أرض، تجهيزات)، المالية (الحسابات البنكية مثلا)، الإجتماعية (الشبكات والعلاقات الاجتماعية)، والبشرية (الخبرة والتعليم)[3].

- **ترقية روح المبادرة:** تؤكد مختلف الدراسات المهتمة بالتنمية الصناعية على أن أعمال المقاولاتية هي منبع المبادرة، بفضلها شهدت مختلف الإقتصاديات بروز منظمين تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاوليين الصغار المستقلين، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي ريغان سنة 1985 بقوله 'تأتي معظم الإبتكارات والأعمال الجديدة، والتقنيات والقوة الإقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة، ولكنها أخذة في النمو، من الأبطال الذين هم رجال الأعمال الصغيرة، والمنظمون الأمريكيون ذو كفاءة وجرأة يتحملون مخاطر كبيرة في سبيل الإستثمار وإبتكار المستقبل' ، على هذا الأساس يبرز أعمال المقاولاتية في ترقية روح المبادرة الذاتية والمهارة بعكس المشروعات الكبيرة التي لا توفر هذه الفرص[4].

- **محاربة الآفات الاجتماعية:** مما لا شك فيه أن ممارسات إعادة الهيكلة تتفاوت كثيرا من دولة لأخرى، لكن الإقتطاع من الموازنات المخصصة للرفاهية، والتسريح من العمل، والبطالة، وإنعدام فرص العمل المنتج، تسببت بجزء من الأعباء الإجتماعية الأساسية الناجمة عن التغيرات الإقتصادية الحديثة عبر العالم، في أغلب الأحيان يؤدي النفاذ المحدود إلى

---

[1]- فاطمة الصيفي، عليا محمود جراد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2]- ناصر مراد، **دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانة، الجزائر، 2007، ص218.

[3]- أحمد براهيم بحباح، فؤاد بن حدو، **إستفادة المقاولاتية من التجارة الإلكترونية في نشاطها التجاري**، مجلة البديل الإقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول، 2018، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، ص 223.

[4]- فوزية ساحي، **محاضرة في مقياس المقاولاتية**، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، ص 17.

التعليم، وعدم الثبات في العمل، وعدم وجود تحفيزات والمهارات اللازمة، إلى دفع الشباب إلى هامش المجتمع، فيتحكم بهم الضعف، ويصبحون عرضة لمخاطر عديدة منها الجرائم والمرض والإدمان على المخدرات، كما يتسبب الإفتقار إلى فرص عمل منتجة في المجتمع بدفع الشباب إلى مجتمعات غير حضارية وغير منظمة، غالبا ما تفتقر إلى الحد الأدنى من الموارد والخدمات، لهذا فإن المقاولاتية تمثل الحل لهذه المشاكل من خلال وضع حد لضعف أجيال المستقبل من خلال التعليم والتدريب الهادف وإستراتيجيات التوظيف، ويفترض أن توفر هذه الأخيرة الوسائل المناسبة التي تمكن الشباب من بناء المستقبل الذي يرجونه بدلا من التعويل على غريزة البقاء لديهم وحسب لتلبية إحتياجاتهم الفورية[1].

- **الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدينة:** يعد وجود المقاولين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن والتي تتركز فيها عادة المشروعات الكبيرة، لذا لابد من وجود برامج تنموية تساعد التخفيف من الفقر والبطالة، وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن حيث التلوث والضغط على خدمات البنية التحتية[2].

يمكن أن تكون أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الإندماج والتكامل والتوازن الجهوي بين المناطق.

ثالثا- الفوائد على المستوى الإقتصادي:

- **تحسين مستوى الإنتاجية:** ويمكن إن يتحقق ذلك في المؤسسة المقاولاتية من خلال حزمة من الإجراءات والسياسات في المؤسسة، كإستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والإبتعاد عن القرارات المتسرعة وغير المدروسة، والإستغلال الأمثل للمعدات والماكنات والموارد المتاحة، ومتابعة التطورات العلمية والتكنولوجية، وإستقطاب الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة، وترشيد النفقات الإنتاجية الثابتة والمتغيرة، وتطبيق أساليب الرقابة على الجودة، والقضاء على توقفات العمل وإختناقاته وزمن الإنتظار[3].

-**إستيعاب التكنولوجيا:** تمتاز المؤسسات المقاولاتية بقدرتها على إستيعاب التكنولوجيا الحديثة والعالمية والإلتزام بالمواصفات الدولية وزيادة القيمة المضافة, مما يمكن منتجات ذلك المشروعات من المنافسة في الأسواق العالمية هذا من ناحية, ومن ناحية أخرى فإن تلك المشروعات تمتلك القدرة على الإستفادة من المراكز التكنولوجية, والحاضنات التكنولوجية الحديثة, وتطبيق تلك الخدمات التكنولوجية على الإنتاج, كما يميز تلك المشروعات في هذا المجال دعم البحث والتطوير فيها وإستقطاب المتخصصين[4].

---

[1]- كارميلا سالزانو، **نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة العمل الدولية، الطبعة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص35.

[2]- فاطمة الصيفي، عليا محمود جراد، مرجع نفسه، ص29.

[3]- محمد رسلان، عبد الكريم نصر، **واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تطويرها في الاقتصاد الفلسطيني**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد 23، 2011، ص ص52- 53.

[4]- المرجع نفسه، ص 53.

- رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة: ويتحقق ذلك من خلال الكفاءة في إستخدام الموارد من قبل المقاولين أنفسهم في المجتمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى أقل إنتاجية إلى مستوى أعلى[1].

- **خلق فرص عمل جديدة:** يعمل المقاولون الذين ينتمون للقطاع الخاص في مجالات نشاط مختلفة صناعية، تجارية وخدمية وغيرها وبأحجام مشروعات كبيرة ومتوسطة وصغيرة في المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث يتيحون الفرصة لتوظيف آلاف العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم[2].

- **الإسهام في تنويع الإنتاج:** نظرا لتباين وتعدد إبداعات المقاولين من خلال تنوع نشاطاتهم من السلع أو المنتجات والخدمات الكاملة إلى العناصر والخدمات أو المنتجات الوسيطية والتي تؤدي إلى إضافة قيمة جديدة للمجتمع، وقد يكون هذا الإبداع في التكنولوجيا أو في الصناعة أو في الخدمات، أو في الأنشطة والوظائف المختلفة في المؤسسة مثلا لتسويق أو التوزيع أو الترويج أو التنظيم أو التسيير أو من خلال مدخل جديد للأعمال، أو طريقة جديدة في أداء العمل[3].

- **زيادة القدرة على المنافسة:** وذلك من خلال المعرفة الدقيقة الواعية للبيئة المحلية والبيئة الخارجية وتطوير أساليب العمل من خلالها والتفاعل معها بإيجابية، كما أن المبادرات الحديثة في المقاولاتية، إطلاق مؤسسات جديدة أو إعادة بعث مؤسسات قائمة، تحفز الإنتاجية، كلها عوامل تنمي التنافسية من خلال أنها تجبر المؤسسات الأخرى على العمل بأحسن أداء وإبتكار رفع مستوى لأداء والابتكار في المؤسسات مهما كان مستوى التنظيم، العمليات، المنتجات، الخدمات، أو الأسواق، وتدعيم التنافسية الاقتصادية بشكل عام، وهذا ما يستفيد منه المستهلكون من خلال تنوع الخيارات والأسعار[4].

- **نقل التكنولوجيا:** إذ يقوم المقاولون بنقل أدوات ووسائل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أو القيام بإبتكارات تكنولوجية جديدة، من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة وخلق فرص جديدة لهم ولغيرهم من الأفراد في المجتمع تكون مطابقة لإحتياجاتهم من حيث إبتكار منتجات وخدمات جديدة، مداخيل جديدة للأعمال، مصادر توريد جديدة للمواد الخام، أساليب عمل جديدة وغيرها[5].

- **التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الإقتصادية وتنميتها وتطويرها:** أي إحداث تغيرات هامة في المؤسسات الإقتصادية القائمة، وإعادة تعريف المشاريع الإقتصادية القائمة، ويشمل ذلك تحويل هذه المشاريع والمنظمات بجعلها

---

[1]- أحمد براهيم بحباح، فؤاد بن حدو، مرجع سبق ذكره، ص ص 221.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 221-222.

[3]- وسيلة سعود، فرحات عباس، **مدخل إلى المقاولاتية وأساليب دعمها في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية المستدامة- بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار- ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2017، ص 6.

[4]- المرجع نفسه، ص07.

[5]- مجيد عوض مبارك، **الريادة في الأعمال**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2009، ص 41.

أكثر إبتكارا من خلال التغيير في مجال الأداء وأنظمة الموارد والمصادر، وأنظمة الحوافز والمكافآت بالإضافة إلى ثقافة المنظمة، وإعادة صياغة الإجراءات والمعايير المؤسسية فيها[1].

- **إيجاد أسواق جديدة:** ويتحقق ذلك من خلال إجراء توافقات جديدة في الموارد والكفاءة في إستخدامها لدى المقاول، وإستغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق[2].

المطلب الثاني: الصعوبات التي تعيق النشاط المقاولاتي

هناك أشخاص يفضلون الأمان الوظيفي، وميزة الإستقرار الوظيفي، والتمتع بنظام الإجازات الرسمية، ولا يفضلون الإتجاه نحو الإستثمار المستقبلي، ومن أهم الصعوبات التي تواجه ريادة الأعمال بشكل عام والمقاولاتية بالتحديد[3]:

- **عدم إستقرار الدخل:** إذ لا يمكن للمقاولين ضمان الحصول على الربح ذاته بإستمرار، فإستقرار الدخل وإستمراريته يرتبط بالكثير من المتغيرات الوظيفية والمجتمعية والسياسية والإقتصادية، التي تجعل بيئة العمل غير مستقرة على الإطلاق وتجعل المشاريع الصغيرة على أقل تقدير مهددة بتراجع المكاسب خاصة في المراحل الأولى من حياة المشروع.

- **المخاطر بخسارة الإستثمار بأكمله:** تنطوي المقاولاتية على نسبة كبيرة من المخاطر بالمال والوقت والجهد، فمعدلات الفشل في المشاريع الصغيرة مرتفعة جدا مقارنة بالمشاريع الكبيرة ذات الموارد الثابتة وظروف الإنتاج والتشغيل المستقر، في حين أن المشاريع الصغيرة ضئيلة الموارد وقائمة على الجهود الفردية و لا تتمتع بالقدرة الكبيرة على مواجهة ظروف السوق الطارئة أو التحديات الصعبة.

- **تأثير حياة المقاولين الإجتماعية والأسرية:** تتطلب المقاولاتية من مالك المشروع الصغير قضاء ساعات طويلة في العمل، وبذل الجهد خاصة في السنوات الأولى من عمر المشروع، حتى إنه من المتوقع أن تأتي حياة المستثمر الإجتماعية والأسرية في المقام الثاني بعد دوره الأول كمقاول، وهو ما يعني تدني وظائفه الإجتماعية والأسرية ودخوله فيما يشبه العزلة نتيجة إنشغاله الشديد بالعمل وتحقيق الأهداف.

- **المعاناة من ضغط العمل:** إمتلاك مشروع صغير يعد مكسبا كبيرا من جانب، ومن جانب آخر فإنه شاق، حيث إن المقاول يستثمر جزءا كبيرا من ماله في هذا المشروع بمقابل التنازل عن دخل ثابت مضمون، أو يرهن كل ما يملك للدخول في هذا الإستثمار، وفي هذه الحالة يكون الإخفاق قاسيا للغاية، ولذلك فإن إستمرار العمل في ظل تلك الأجواء والمشاعر سيولد ضغطا كبيرا عليه.

- **المسؤولية الكاملة:** من سمات المقاول أن يتمتع الفرد بالإستقلالية التامة وهذا يعني أنه في موقع تحمل مسؤولية كاملة عن خططه وقراراته، وغالبا ما يصاحب ذلك شعور المقاول بالكثير من الأعباء النفسية والضغوط القوية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 41.

[2]- المرجع نفسه، ص41.

[3]- يحي السيد عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-39.

- **الإحباط**: تأسيس أي مشروع صغير يتطلب من المقاول أن يكون لديه إستعداد للتضحية والمغامرة والصبر الطويل، نظرا لما سيواجهه من عوائق وصعوبات تستتبع أحيانا كثيرة الشعور بالإحباط والقلق، فمثل هذه المشاعر تعد شيئا متوقعا خاصة أن النتائج المرغوبة قد لا تأتي عاجلا، لذا على المقاول ان يتمتع بالكثير من الصبر والتفاؤل للتحصن من الإحباط.

- **المخاطرة المالية:** ربما يواجه المقاولين الكثير من المخاطر المالية التي قد تتجسد في عدم تحقيق الأرباح أو تغطية تكاليف تدشين المشروع، وهذا من الأمور الطبيعية والمتوقع حدوثها بقوة، فمن غير المضمون أن يحصل مالك المشروع على الإيرادات الكافية لتغطية تكاليف التدشين والإنتاج، أو تحقيق الأرباح، فهو يستثمر بعض أمواله أو كلها في مشروعه، وهذا ما يدعوه إلى تحليل الإمكانات والموارد المتوفرة لديه ودراسة قدراته على تحمل نتائج الفشل قبل البدء بالعمل، وفي بعض الأوقات قد تكون نتائج الفشل كبيرة في بدايته، رغم أن كثيرا من المقاولين يخططون بدقة للمخاطر المالية التي قد يتعرضون لها، لكنهم يواجهون ظروفا وعوامل غير متوقعة.

- **المخاطر الوظيفية:** حيث يترك المقاول وظيفته التي قد تكون مستقرة (عملا ودخلا) إلى عمل حر مع عدم تأكده من نجاحه في المقاولاتية.

- **المخاطر الإجتماعية والعائلية:** إن إدارة الأعمال المقاولاتية الجديدة قد تتطلب من المقاول وقتا طويلا في العمل، وهذا ما يترتب عليه أن يترك وقتا قليلا للعائلة والأصدقاء، وهو ما يؤثر سلبا على تلك العلاقات.

- **المخاطر الإقتصادية:** حيث الدخل غير المؤكد، لذا فإن البدء بالمشروع لا يعني أن المالك يحقق إيرادا كافيا يغطي تكاليف المشروع ومصاريفه الشخصية في حياته اليومية.

- **المستوى العالي من التوتر:** في بداية العمل، قد تكون تجربة تدشين المشروع الصغير مصدرا للمتعة والإفادة لدى المقاول، لا سيما إذا كان مجال المشروع ذا صلة بإهتماماته ومجالات شغفه الخاصة، لكن مع مرور الزمن وإتساع نطاق المشروع و إرتفاع درجة المخاطرة يتحول العمل من مصدر للإثارة والمتعة إلى مصدر للإرهاق والتوتر.

خلاصة الفصل الأول:

تبين مما ورد بهذا الفصل أن المقاولاتية هي عملية مسح للبيئة بإستمرار، وتحديد فرص العمل، وحشد الموارد لتنفيذ تلك الفرص، ثم إطلاق مؤسسة تنمو عن طريق جني الأرباح، كما أن العملية المقاولاتية تتضمن بذلك وجود الفرص والمخاطرة، وتحتاج إلى الإبتكار والإدراك، والحس الإستشرافي وإمتلاك الموارد التي تستثمر الفرصة فتنشئ المنظمة الجديدة أو تطور القائمة، وأن المقاول هو العامل الأساس لنجاح وتطور دور المقاولين في المجتمع، إذ يجب أن يتفرد بشخصية تميزه عن الأخرين، كما يجب أن يمتلك الكثير من المميزات التي تجعله من القادة الناجحين ممن يتمتعون بكل مقومات القيادة، أن يروا في المخاطرة فرصة لبناء مشروع جديد بكل جوانب الإبتكار والإبداع لديهم، فمن معطيات الحياة الأكثر واقعية أن الإنسان لا يستطيع أن يحصل من الحياة على ما يريد دون التعرض لبعض المخاطر، وهو التعريف ذاته لمصطلح المقاولاتية.

الفصل الثاني:
المرافقة المقاولاتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يرى الكثير من الإقتصاديين أن المرافقة المقاولاتية من أهم روافد عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، التي تساعد المقاول منذ بداية إنشاءه لمشروعه، فهي تعتبر من الأساليب الحديثة التي تمكن أصحاب المشاريع الكبيرة والصغيرة والمتوسطة من بلورة وتجسيد أفكارهم على أرض الواقع في شكل إستثمارات من خلال تقديم الإستشارة والتوجيه لهم، وتجاوز المشاكل التي يمكن أن تصادفهم عند إنشاء المشروع، حيث تبنت العديد من الدول برامج تنموية لمرافقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال متابعة للفكرة وتقييمها، وتمويل المشروع، و كذا العمل الفني له.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمرافقة المقاولاتية

تعتبر المرافقة المقاولاتية من الآليات المبتكرة لدعم المؤسسات نظرا لكثرة التعقيدات المصاحبة لإنشائها، وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المبحث المفاهيم المرتبطة بها، الأسس و الخصائص التي ترتكز عليها إضافة إلى أهميتها، أهدافها و ميكانيزماتها.

المطلب الأول: مفاهيم حول المرافقة المقاولاتية

أولا - تعريف المرافقة المقاولاتية:

يعتبر تعريف المرافقة و خاصة مرافقة المشاريع الصغيرة أمر معقد لحد ما، ويرجع سبب ذلك إلى تعدد الفاعلين في هذا المجال و تشعبهم، وتنوع أشكال المرافقة و إجراءات تنفيذها[1].

فالمرافقة هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة تهدف إلى دعم منشئ للمشاريع في الفهم و التحكم في إجراءات الإنشاء، و كذلك التحكم في المشاريع و القرارات المرتبطة بها من خلال العديد من المساعدات المالية و الفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة[2].

وتعرف المرافقة بأنها عملية ديناميكية لتنمية و تطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط, حتى تتمكن من البقاء و النمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، ويرى Bares 2004 أن هيئات الدعم و المرافقة قادرة على تطوير الكفاءات الخاصة لتنفيذ المشروع، معناه القدرة على مساعدة المقاولين في جميع جوانب المشروع دون استثناء وهي: الجوانب التجارية، المالية، الإجتماعية[3].

ولقد إعتبرها Letowski André وهو مسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء المشاريع بفرنسا وخبير في مجال المرافقة، على أنها محاولة لتجنيد الهياكل و الإتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تواجه المشروعات

---

[1]- كمال زيتون، كريم جابر، **المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي 'آفاق التوسع الدولي للمؤسسات الجزائرية'، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 03.

[2]- عبد المولى هايل طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص67.

[3]- فاتن باشا، **المرافقة المقاولاتية**، مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علم النفس وعلوم التربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020-2021، ص ص 17-18.

ومحاولة تكييفها مع ثقافة و شخصية المنشئ، وتبعا لمختصي مهنة المرافقة و منطقهم في المرافقة تتمثل في أنها مجموعة من المؤشرات كالإستقبال و التوجيه، و هيكلة المشروع قبل تقديمه و تكون نادي للمنشئين، أما 'لفايول ' فهو يرى أن المرافقة كممارسة لمساعدة الأفراد على إنشاء مشروعاتهم، و تقوم على وجود علاقات اجتماعية بين صاحب المشروع و المرافق و ذلك خلال فترة محددة (ليس دائمة)، ويقول Olivier Culliere أن المرافقة تقوم على تقريب الفاعلين في عملية إنشاء و تطوير المشاريع الصغيرة من الهيئات القانونية، المنظمات الاستشارية، الجماعات المحلية، الوكالات العامة و الخاصة، وغيرها[1].

أما Dakou فيرى أن المرافقة المقاولاتية يجب أولا أن تنبثق من هيئة داعمة دورها هو خلق و إنشاء علاقات تنظيمية من أجل إنجاز وظائف أساسية لمؤسسة حديثة النشأة، هذه المرافقة تبقى مستمرة إلى غاية الحصول على استقلاليتها[2].

مما سبق يمكن إستخلاص أن المرافقة المقاولاتية مهنة قائمة بذاتها، تضم مجموعة من التقنيات الخاصة التي تأخذ بعدا ثقافيا، وهي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة، أي أنها تعتبر أكثر من ضرورة بالنسبة للمجتمعات التي تفتقر للروح المقاولاتية، و بصفة عامة المرافقة المقاولاتية هي عملية منظمة من طرف ثلاث جهات (المرافق، هيئة المرافقة، المقاول) تتم خلال مدة زمنية محددة تسمح للمقاول بالاستفادة من مختلف ديناميكيات التعليم (التدريب و التوجيه).

ثانيا: أسس وخصائص المرافقة المقاولاتية:

1- أسس المرافقة المقاولاتية:

هناك عدة أسس يمكن تلخيصها على النحو التالي[3]:

- **مبدأ المساواة:** المرافقة لا تفرض مبدأ السيطرة أو التحكم بين أطراف عملية المرافقة، حيث نجد أن المشاركة و الحضور لا يكون بداعي الإلزام لكلا الطرفين على حد سواء.

- **مبدأ التعبئة المشتركة:** الهدف الأساسي من المرافقة هو الإنتقال من حالة إلى أخرى يتم فيها تغيير في السلوك و اكتساب معارف و خبرات جديدة سواء بالنسبة للمرافق أو المقاول.

- **مبدأ عدم التكافؤ:** فالعلاقة بين المرافق و المقاول غير متوافقة، لأن المرافق يجب أن يكون ذي خبرة و كفاءة مقابل المقاول الذي لم يصل بعد إلى درجة الكفاءة في مجال إنشاء المؤسسة.

- **مبدأ الظرفية:** المرافقة وليدة حاجة مرتبطة بالظروف، وعادة المرافق هو الذي يحدد الحاجة من المرافقة.

---

[1]- نسرين غيتي، **مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص15-18.

[2]- أمال بعيط، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017، ص 31.

[3]- المرجع نفسه، ص 32.

- **مبدأ التزامن:** المرافقة لها بداية ونهاية، هذه الاخيرة تكون عندما يتحصل المقاول على استقلاليته ويصبح قادر على إدارة أعماله بنفسه.

2- خصائص المرافقة الجيدة:

يمكن توضيح هذه العناصر فيما يلي[1]:

- **المرافقة ترتكز على شخص:** على العكس فعمل الخبراء يرتكز على الخدمات المقدمة للمشروعات، فلا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية و المالية، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة لا بد للمقاول أن يستفيد فيها للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل البعيد.

- **المرافقة تستلزم الإرتباط (فرد- مشروع):** وهذا يعني توافق إمكانيات و كفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله، مما يؤدي إلى وجود توافق مستمر بين الفرد و المشروع خلال مراحل تسيير المشروع.

- **المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل:** يجب أن يكون المرافق منذ الإستقبال قادر على مصارحة المقاول الجديد اذا ما كان المشروع غير قابل لتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها، و بالتالي على هيئات المرافقة التوفر على تقنيين متخصصين يمكن أن يساعدوه هذه الفئة من المقاولين في تصحيح أخطاء مشاريعهم، وهكذا فيما يخص المشاكل المالية حيث يتوجب على المرافق العمل مع حامل المشروع على تشخيص موضوعي للحالة و إيجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة.

- **المرافقة يجب أن تشجع على إستقلالية الشخص:** في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بعمليات تتبع المشروع بدلا عن المقاول (خطة العمل مثلا)، والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل وهذا لتحقيق اقتصاد في الوقت (وبالتالي في التكاليف) وهذا ما ينتج عنه العديد من المشاكل مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لماذا يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، كيف يتحكم في الخزينة.

- **الاحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة:** هناك فئات مختلفة من المقاولين من بينها البطالين ذو التأهيل الضعيف، حيث يرى المختصين أن مرافقة حاملي المشاريع تأتي من مرجعية اجتماعية أكثر منها إقتصادية، لذا يجب عليه الاستماع و الفهم الجيد لأهداف المقاول، واظهار جميع العناصر المرتبطة بإنشاء المشروع والكلام باحترافية كبيرة مع المقاول، بهدف وضع المشروع في المكان الصحيح.

[1]- هشام زروقي، **المرافقة المقاولاتية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى خريجي الجامعات**، مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمنت، جامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2021، ص ص 187-188.

الشكل رقم (05): خصائص المرافقة المقاولاتية الجيدة

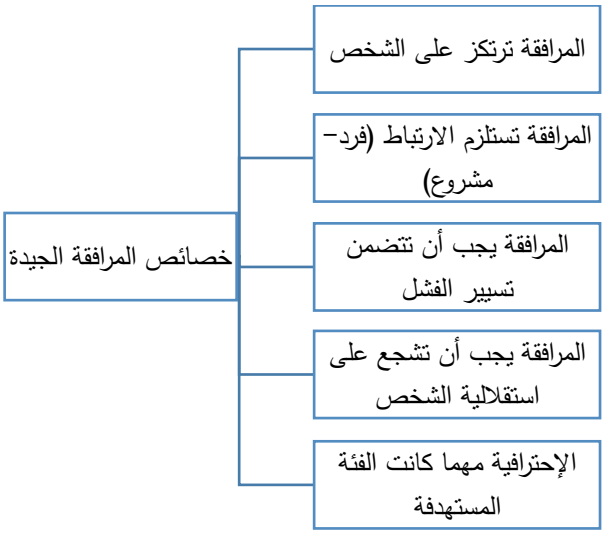

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المرافقة المقاولاتية

تظهر أهمية المرافقة المقاولاتية من خلال الأدوار التي تلعبها على الأصعدة الاقتصادية و الاجتماعية، الهيكلية ونذكر منها ما يلي[1]:

- **الدور الهيكلي:** تلعب المرافقة المقاولاتية دورا مهما في التغيرات الهيكلية التي تشهدها إقتصاديات الدول المتقدمة و النامية، كما تحافظ على النسيج الإقتصادي المؤسساتي بسبب تراجع أهمية قطاعات أخرى و بروز قطاعات النشاط، ويرجح بعض الاقتصاديين بروز أهمية المرافقة المقاولاتية مع التغيرات الهيكلية إلى تسهيل إنتشار أذواق المستهلكين، تبتعد عن السلع النمطية للإنتاج الواسع، وتفضل المنتجات المشخصة وجود منتجين صغار، يسهل فك الضبط والخوصصة، دخول المشروعات الجديدة وتلك الصغيرة إلى اسواق كانت محمية وغير قابلة للدخول من قبل، أدت العولمة المتزايدة إلى جعل الأسواق أكثر تذبذبا، وهذا نتيجة للمنافسة بين عدد أكبر من المؤسسات الأجنبية، قلصت الأهمية المتزايدة للإبداع في الدول ذات الأجور المرتفعة الأهمية النسبية للإنتاج الواسع، وزادت على العكس من ذلك تلك الخاصة بالنشاط المقاولاتي.

- **التنمية المحلية:** يعتبر إنشاء المشاريع الإقتصادية والإجتماعية مفيدا للتنمية المحلية من ناحية التشغيل، النمو، وزيادة الدخول على المستوى المحلي سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات المحلية (الجباية المحلية)على هذا الأساس تنخرط الجماعات المحلية من مبادرات لتشجيع المقاولة تتضمن جوانب المرافقة، التمويل و التنسيق بين مختلف الفاعلين على المستوى المحلي، ادت حركة النقل مواقع الإنتاج من الدول المتقدمة نحو الدول المنفتحة حديثا و تداعياتها في مجال

[1]- فاطمة الزهراء قاسي، **المرافقة المقاولاتية وتنشيط المشروعات الاستثمارية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص44-50.

التشغيل واختلال توازن النسيج الإقتصادي المحلي إلى بروز سياسة للتسيير الإستراتيجي للمراكز الإقتصادية المحلية قائمة على توفير بيئة محلية مناسبة للإبداع و ترتكز على المعرفة، بما يسمح للمؤسسات الجديدة المنشأة بالإستفادة من عامل المعرفة في الإنتاج و التصدير ودفع النمو الإقتصادي المحلي والقومي، تشكل حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات الآليات المحلية الأبرز لدعم المقاولة.

- كذلك تساهم المرافقة المقاولاتية في الترقية الإجتماعية الفعلية للفئات المهمشة.

- تساعد برامج دعم المشاريع الصغيرة مع برامج دعم المقاولة المصغرة في توسيع الطاقات الإنتاجية للطبقات الفقيرة ضمن استراتيجيات لمكافحة الفقر.

- يقوم العديد من الأفراد بإنشاء مقاولات في إطار استراتيجيات للتشغيل الذاتي، خصوصا بالنسبة للأفراد المتواجدين في وضعيات اجتماعية خاصة كالبطالين، الشباب المتخرجين من الجامعات, النساء، والأقليات المهاجرة والعرقية.

المطلب الثالث: ميكانيزمات المرافقة المقاولاتية

المرافقة المقاولاتية ظاهرة ديناميكية تتعدد اتجاهاتها وعناصرها لذا سنحاول تناولها من حيث ثلاث أبعاد، مراحلها أنواعها و أشكالها.

أولا- مراحل المرافقة المقاولاتية:

يمر المسار المقاولاتي عن طريق حاضنات الأعمال ب ثلاثة مراحل متتابعة تتمثل في[1]:

- **المرافقة قبل الإنشاء (الإستقبال):** تبدا عملية الإعلام، التوجيه و إعادة التوجيه بمجرد إتصال حامل المشروع بهيئة الدعم، حيث تعتبر هذه الفترة بداية معالجة الفكرة وترك مساحة كبيرة لحامل المشروع للتعبير عن فكرته، هذا الاخير يعرض مشروعه, ثم تفضيل الإجراءات المكتوبة للمشروع و المعلومات التي تم جمعها وإنطلاقا من هذه المعطيات يتم التحديد الدقيق للمنتوج أو الخدمة أو إعادة حامل المشروع إلى عوامل أخرى لجمع المعلومات ثم اكتشاف حاجات التكوين الفني أو الإداري التسيري، ويختلف شكل الإستقبال من هيئة لأخرى، حيث أن بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات، توجيه المقاول، أما الأخرى تقوم منذ اللقاء الأول بتحليل و تقييمم إمكانيات المشروع و بالتالي فمرحلة الإستقبال تقوم بالأساس على التعارف بين حامل المشروع و الهيئة المرافقة.

- **المرافقة خلال مرحلة الإنشاء:** إتفق العديد من الباحثين في مجال المقاولاتية على تعقيد و تعدد أبعاد ظاهرة المقاولاتية من جهة، و من جهة أخرى حول تعدد مراحل الإنشاء، فعملية خلق المؤسسة ثم تحليلها على مستويين متكاملين، حيث يمر حامل المشروع خلال مرحلة الإنشاء عبر عدة حالات قبل أن يصبح مسيرا للمؤسسة، كذلك فالمشروع يمر على عدة مراحل قبل أن يتحول إلى مؤسسة.

[1]- فريدة حدادة، خالد بن جلول، **دور المرافقة المقاولاتية في دعم وتطوير القطاع السياحي الجزائري**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06 . مارس 2019، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص05- 07.

- إن الإنتقال من حالة إلى أخرى سواء بالنسبة لحامل المشروع أو المشروع نفسه، يحدد مختلف المستويات الموجودة في مسار الإنشاء، وهو ما يمكن أن يفسر تنظيم و تطور عوامل التركيب الإستراتيجي نحو استمرارية وتماسك عام لمشروع المؤسسة.

- المرافقة في تركيب المشروع تشمل عمليات الدعم بهدف الوصول إلى نضج فكرة السوق، التكوين التقني و الإداري، تغطي هذه المرحلة تحديدا المساعدة في دراسة السوق، دراسة الجدوى، إكتشاف الحاجات الناقصة في التكوين لتكتملها.

-**المرافقة بعد الإنشاء (المتابعة):** القليل من هيئات الدعم تقوم بمتابعة المشاريع الصغيرة بعد إنشاءها، ومع ذلك تهتم الهيئات المتخصصة بالدعم المالي كثيرا في هذه العملية، والسبب في ذلك هو محاولة التحقق من امكانية استرجاع الأموال المفروضة عموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء، مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين.

في حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل.

تشمل المرافقة بعد الإنشاء كأشكال دعم أصحاب المشاريع الهادفة إلى المساعدة في وضع أدوات التسيير المعتمدة، نصائح من أجل اتخاذ القرار، المساعدة في تحقيق استراتيجية تجارية، إدماج مؤسسة بشكل أحسن في بيئتها.

- تكمن أهمية خدمة المرافقة في إعطاء دعم نفسي للمقاول بالتغلب على الصعوبات التي تواجهه خلال مسار مراحل المرافقة المقاولاتية، بحكم أن الفكرة أو الأفكار التي يحملها و يريد تجسيدها تحتاج لحظة عمل، وهو ما يفرض على السلطات وضع أفراد ذوي خبرة لمرافقة أصحاب هذه المشاريع بصفة مستمرة إلى غاية نجاح المشروع و تحقيقه للأرباح.

ثانيا- أنواع المرافقة المقاولاتية:

تنقسم المرافقة المقاولاتية إلى العديد من الأنواع التي يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- **المرافقة الفنية:** في هذه المرحلة يقوم المرافق بمساعدة المنشئ في دراسة الجدوى الإجتماعية أي الموارد الإجتماعية التي يحتاجها لمشروعه، وتحديد الشروط اللازمة لإنجاح المشروع من اختياره للموقع، و الآلات وكذلك مساعدة صاحب المشروع فيما يتعلق بأساليب الإنتاج و إستخدام الأنظمة المعلوماتية، بعد أن يكون قد حدد هو و المرافق الهدف الذي يريد الوصول إليه بدقة.

- **المرافقة المعنوية:** وهي من أنواع المرافقة التي يحتاجها المنشئ منذ النقطة الأولى في الإنطلاق في مشروعهن فهذه المرافقة تقدم للمنشئ النصح و التوجيه و الإرشاد، حيث تعمل على بلورة أفكاره أو ضبطها، وتجسيدها على ارض الواقع.

- **المرافقة أثناء التدريب و التكوين:** وتعتبر المرافقة في هذا النوع بمثابة عملية تلقين وتعليم، ففي هذه المرحلة من المرافقة يقوم المرافق بتلقين دروس للمنشئ عن المقاولة، وكيفية إنشاء مؤسسة، ويعرفه بصفات المقاول الناجح الذي يعتبر قائدا ومبادرا.

[1]- فضيلة بوضروة، وأخرون، **أسلوب المرافقة كأداة لمتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس بالمدية، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد 08، العدد 15، 2021، ص ص 67-68.

- **المرافقة التكنولوجية:** ينبغي تشجيع المشاريع الصغيرة على التكنولوجيا و استخدامها، وذلك من خلال التوجيهات التي يقدمها المرافق للمنشئ عن التكنولوجيا الحديثة و دعم أسعارها.

- **المرافقة الإعلامية:** تتمثل في المساعدات التي يقدمها المرافق للمنشئ، وهي أن يوجهه للطرق التي تمكنه من إقامة أنظمة المعلومات والإتصال داخل مؤسسته، كما يتضمن هذا النوع التسويق لقطاع المؤسسة الصغيرة.

- **المرافقة المالية:** لعلها من أهم ما ينتظره المنشئ عموما، حيث تشمل المساعدة المتعلقة بالتمويل، خاصة ترقية الإدخار ومؤسساته، و المساهمة في ضمان جزء من القروض، وتخفيض تكلفة التمويل، و الإعفاء الكلي أو الجزئي، وكذا منح مساعدات مباشرة خاصة لبعض المشاريع.

- **المرافقة الإدارية:** تتمثل في التسهيلات التي يقدمها المرافق للمنشئ و المتعلقة بالإجراءات الإدارية، كتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص و التسجيل، إجراءات الحصول أو إمتلاك العقار...إلخ.

يمكن كذلك للمرافقة أن تأخذ أنماط متعددة حسب مصدرها، طبيعتها، مستوى دخلها و القطاع الذي تهتم به، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): أنماط المرافقة

معايير التصنيف	نوع المرافقة
حسب مصدر المرافقة	- مرافقة عمومية (الدولة، الهيئات المحلية) - مرافقون خواص (الخبراء المرافقين الخواص، مكاتب الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، البنكيين) - المنظمات غير الحكومية. - المرافقون الاجانب. - المنظمات الدولية. - المرافقون الخواص الدوليون. -المنظمات غير الحكومية الدولية.
حسب طبيعة المرافقة	- المرافقة المؤسساتية-تحت شكل هيئات، تحت شكل قوانين وقواعد. - مرافقة أجنبية. -تدخل مباشر، تدخل غير مباشر. - وساطة في التجهيزات. -التزويد بالتجهيزات . - وضع خبراء تحت التصرف . - مرافقة في مجال التسيير. -التكوين. -الإستشارة.
حسب قطاع النشاط المتدخل فيه	- مرافقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة. - مرافقة المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة. - مرافقة المشاريع الصغيرة و المتوسطة في قطاع النقل. - مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي وغير الرسمي.

المصدر: أمال بعيط، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017، ص 39.

ثالثا- أشكال المرافقة المقاولاتية:

يمكن ايجاز أهم أشكال المرافقة المقاولاتية في الجدول التالي:

الجدول (رقم 03): أشكال المرافقة المقاولاتية

الشكل	تعريفه	دلالته في المرافقة	دوره بالنسبة للمقاول	ميدان تطبيقه
التدريب	مرافقة شخصية لإكساب الثقة الذاتية للمقاول من خلال نقل معارف نظرية و تطبيقية	قاد وجه صاحب	تطوير الاداء الشخصي	الرياضة، الأعمال التجارية، أصحاب المؤسسات
الوصاية	مرافقة شخص من طرف شخص أخر أكبر منه سنا و يفوقه خبرة	صاحب	الحصول على معارف جديدة أو موروثة و إدماجه داخل المؤسسة	في المؤسسة أو بعض النشاطات الحرفية
التوجيه	مساعدة الأجيال على تكوين مسار مهني من طرف خبير عادة ما يكون في مجال الأعمال	قاد وجه	الإستفادة من خبرة شخص كبير لبناء مسار مهني	عدة مراحل من حياة المؤسسة كالإنشاء و إعادة الإنشاء
الإستشارة	تشخيص الوضعية للمساعدة على إيجاد حلول لمشاكل شخصية أو أزمات مهنية من طرف مختصين	قاد	حل المشاكل من طرف مختصين	أي وضعية تستدعي خبرة في مجال معين

المصدر: أمال بعيط، **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017، ص 42.

تلاحظ من الجدول أشكال المرافقة تتمثل في التدريب، الوصاية، الكفالة، التوجيه و الاستشارة، حيث ترتكز هذه الأشكال في مجملها على مبدأ معرفة/علاقة الذي يتلخص في سلسلتين، سلسلة المحادثة(من الحوار إلى النقاش)، وسلسلة التكيف (من الإستكشاف إلى الإستعاب).

ترتكز كذلك عمليات الدعم و المرافقة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة على المحاور التالية[1]:

- **الدعم اللوجيستيكي:** توفر بعض هيئات الدعم مقرات لنشاط المشاريع الصغيرة خلال فترات محددة، وبشروط سهلة وتكلفة أقل، بالإضافة إلى تقديم النصائح التي يحتاجونها.

- **الدعم المالي:** تختصر هذه الهيئات في مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة لبدء نشاطها، من هنا تتولى هذه الهيئات توفير الدعم المالي، وتقديم تسهيلات أمام المقاولين، وعلى حسب نوع المشروع، والمنطقة وخصائص حاملي المشروع يختلف الدعم المالي المقدم.

- **شيكات النصح و التكوين:** حيث تقدم غرف التجارة كل النصح والتكوين، إضافة إلى حصول المقاولين على تكوين في مجال تخصص مؤسسته.

المبحث الثاني: ماهية المشروعات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للنمو والتطور الإقتصادي والتخطيط المستقبلي، فهي تمثل أحد الدعائم الأساسية للتنمية في أي دولة في العالم، وتماشيا مع هذا التوجه سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم نظرة عامة حول مفهوم المشاريع الصغيرة و المتوسطة، خصائصها بالإضافة إلى أهميتها الإقتصادية و الإجتماعية، كما سنطرق إلى اهم الصعوبات و المشاكل التي تواجهها.

المطلب الأول : مفاهيم حول المشاريع الصغيرة و المتوسطة

أولا- تعريف المشاريع الصغيرة و المتوسطة:

لا يوجد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة و المتوسطة متفق عليه، إلا أنه يوجد اتفاق على المعايير الأساسية التي يمكن على أساسها وضع تعريف لهذه المؤسسات حيث تتمثل هذه المعايير في:

1 - المعايير الكمية:

تتمثل المعايير الكمية في التالي[2]:

- **معيار رأس المال:** يعتبر معيار رأس المال من المعايير الأساسية التي تستخدم في تمييز حجم المشروع نظرا لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية، ويختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى، فعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي حددت لجنة المال و الإستثمار المنبثقة عن لجنة تنشيط الحركة الإقتصادية في الكويت مفهوم المشروع الصغير بأنه المشروع الذي لا يتجاوز رأس ماله 600 ألف دولار تقريبا، وعلى مستوى دول أخرى (الفليبين، الهند،

[1]- لويزة فرحاتي، **هيئات المرافقة المقاولاتية واستراتيجياتها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 377.

[2]- نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، الطبعة الأولى، لبنان، 2006، ص ص 30-31.

باكستان، كوريا) فإن مدى رأس مال المشروع يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، وكنموذج للدول المتقدمة فإنه يقدر ب 700 الف دولار.

- **معيار العمالة:** يعتبر من المعايير الاكثر استخداما لتمييز حجم المشاريع و يختلف ايضا بين دولة و أخرى، ومن التصنيفات التي استخدمت في هذا المجال، التصنيف التالي:

- مشروعات أعمال أسرية (1-9) عمال.

- مشروعات الأعمال الصغيرة (10-49) عامل.

- مشروعات الأعمال المتوسطة (50-99) عامل.

- مشروعات الأعمال الكبيرة (اكثر من 100) عامل.

- **معيار حجم الموجودات الثابتة:** يستعمل لقياس مستوى نشاط الشروع وقدرتها التنافسية و يستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا.

إن قيمته تتراوح ما بين 50 إلى500 دولار يمكن اعتبارها معيارا لتعريف المشروع الصغيرة، ولكن فقط في المنشآت المكثفة للعمل، كذلك يمكن تحديد قيمة تتراوح ما بين 10,000 إلى2,500,000 في بغض القطاعات التي توظف تكنولوجيا أكثر تقدما (المطابع مثلا).

- **معيار معامل رأس المال:** يعتبر هذا المعيار من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمشروع، وكذلك معيار العمالة لذا فإن الإعتماد على أي منهما منفردا يؤدي الى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المشروع، فقد نجد أن عدد العمال في المنشأة قليل و لا يعني ذلك أن حجمها صغير إذ من المحتمل أن يكون حجم رأس المال فيها كبيرا أي أنها تستخدم أسلوب فن إنتاجي كشف رأس المال، وبالتالي تصنف هذه المنشأة حسب معيار رأس المال من المنشآت الكبيرة.

وقد تكون بالفعل كذلك في حين تكون مصنفة صغيرة وفقا لمعيار العمالة وربما يحدث العكس، فقد نجد رأس المال صغيرا و حجم العمالة كبيرا فيتم تصنيف المنشأة كبيرة لمعيار العمالة و صغيرة لمعيار رأس المال.

2- المعايير النوعية:

تتمثل هذه المعايير في مايلي[1]:

- **المعيار القانوني:** يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال و كذا مصادره و حجمه، فعادة ما تأخذ المشاريع الصغيرة و المتوسطة شكل المشاريع العائلية (شركات، أشخاص) و الشركات التضامنية أو الوكالات أو شركات التوصية بالأسهم ولكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم.

[1]- عبد الله خباية، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص15- 16.

- **قيمة المبيعات:** هناك من يصنف هذا المعيار ضمن المعايير النوعية غير أنه كمي في قياسه، ولكن نوعي في مدلوله، ذلك أن قيمة المبيعات وحجمها إنما يتحدد حسب السوق وكذا نوعية المنتج، وفي هذا المجال هناك من يعتبر أن المشروعات الصغيرة و المتوسطة تتوجه دائما إلى الاسواق المحلية و بطريقة مباشرة أي أن لها علاقة مباشرة بزبائنها.
- **معيار الإستقلالية:** المشاريع الصغيرة و المتوسطة هي التي تكون مستقلة، أي أنها تملك على الأقل 50 بالمئة من رأس مالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك.
- **معيار الإدارة(التنظيم):** و تصنف المشروع إلى مشاريع صغيرة أو متوسطة حسب هذا المعيار إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية:

- الجمع بين الملكية و الإدارة.

- قلة عدد مالكي رأس المال.

- ضيق نطاق العمل.

- صغر حجم الطاقة الإنتاجية.

- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

- **المعيار التكنولوجي:** حسب هذا المعيار فإن المشروعات الصغيرة و المتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى.

فمن بين التعاريف أيضا التي قدمت للمشاريع الصغيرة و المتوسطة نجد:

- **تعريف الإتحاد الأوروبي:** قام الإتحاد الأوروبي بإصدار توصية بإنشاء أول تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي اعتمدتها لجنة المفوضية الأوروبية سنة 1996، ليطبق هذا التعريف على نطاق واسع في جميع دول الإتحاد، وفي 6 ماي 2003 اعتمدت اللجنة توصية جديدة بعد التي تمت 1996 من أجل مسايرة التطورات الإقتصادية و التكنولوجية الحديثة، وقد جاء تعريف المشروعات الصغيرة و المتوسطة على النحو التالي[1]:

- **المشاريع المصغرة:** هي مؤسسة عمال أقل من 10 عمال ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أو مجموع مميزاتها السنوية 2 مليون أورو.

- **المشاريع الصغيرة :** هي المؤسسة التي تشغل أقل من 50 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أو مجموع ميزانيتها 10 ملايين أورو.

- **المشاريع المتوسطة :** هي المؤسسة التي تشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 50 مليون أورو.

[1]- فارس طارق، **دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2017، ص 15.

- **تعريف البنك الدولي:** يقدم البنك الدولي تعريف إستخداما مع الدول النامية معتمدا على حجم العمالة في تقسيم المشاريع، حيث إعتبر المشروع الذي يعمل فيه أقل من 10 أعمال ومبيعاته الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار و إجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار و متناهية الصغر، و المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل فيها من 10 إلى 49 عاملا و إجمالي الأصول و المبيعات حتى 3 مليون دولار، أما المشروعات المتوسطة فيعمل بها من 50 إلى 100 عامل و إجمالي الأصول و المبيعات حتى 10 مليون أورو[1].

- تعاريف مدارس مختلفة نذكر منها الآتي[2]:

تعرف الكنفدرالية العامة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة (فرنسا) المشاريع الصغيرة و المتوسطة هي تلك التي يتولى فيها قادتها شخصيا ومباشرة المسؤوليات المالية والإجتماعية، التقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمشروع، ويعرف قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر المشروعات الصغيرة بأنها كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم، و يكون للمشروع صفة الإستقلالية في الملكية والإدارة ويقل عدد العمال فيه عن 100 عامل ويقل رأس مال المشروع عن مليون جنيه، أما المشرع البريطاني فقد عرفها بأنها تلك المشاريع التي يتوفر فيها شرط أو شرطين هما: حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار، حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 2502 دولار، وعدد العمال و الموظفين لا يزيد عن 250 شخص.

من خلال ما سبق يمكن القول أن المشاريع الصغيرة و المتوسطة هي كل شركة تمارس نشاطا إقتصاديا أو إنتاجيا أو خدميا، وذلك لسد مختلف حاجيات المجتمع فهي من القطاعات التي أثبتت جداراتها و موقعها بكفاءة، و يعود إختلاف مفهومها من دولة إلى أخري يكون وفقا لإختلاف إمكانيات والظروف الإقتصادية والإجتماعية لتلك الدولة كطبيعة المكونات وعوامل الإنتاج و نوعية الصناعات و الكثافة السكانية وغيرها.

ثانيا- خصائص و مزايا المشاريع الصغيرة و المتوسطة:

تتميز المشاريع الصغيرة و المتوسطة بالعديد من الخصائص و المزايا التي تميزها عن المشاريع الكبيرة وتجعلها ملائمة للحالة الإقتصادية لعديد من الدول التي كانت تعاني من المشكلات في جوانب حياتها الإقتصادية بإختراق حدود صناعاتها التكنولوجية فائقة التطور، ويمكن إيجاد أهم المميزات و الخصائص للمشروعات الصغيرة و المتوسطة وهي كالتالي[3]:

- مالك المنشأة هو مديرها (الملكية الفردية): اذ يتولى العمليات الإدارية و الفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.

---

[1]- عمر فرحاتي، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الجزائر، 2017.07.06، ص 18.

[2]- عبد الله خباية، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

[3]- محمد عبد الله أبو عزلة، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2015، ص 45-46.

- الإعتماد على الموارد الأولية المحلية: تعتمد هذه المشروعات على المواد الخام الأولية الموجودة في البيئة المحيطة وذلك بسبب عدم قدرتها على الإستيراد.

- إنخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة و ذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في هذه المشروعات.

- غير الرسمية: يغلب على أنشطة أعمال الصغيرة الصبغة غير الرسمية وذلك بسبب قلة عدد العمال وصغر حجم المشروع، وكذلك بسبب قرب العاملين من بعضهم البعض ومعرفتهم لبعضهم.

- المركزية: تسم المشروعات الصغيرة بالمركزية في اعمالها حيث يقوم المالك للمشروع نفسه أو بمساعدة بعض المساعدين بتأدية النشاطات المختلفة في المشروع.

- سهولة التأسيس: حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرا لانخفاض كلفتها مقارنة بالمشروعات الكبيرة.

- الإرتقاء بمستويات الإدخار والإستثمار على إعتبار أنها مصدر جيد للإدخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.

- عدم الإهتمام الكبير في جوانب البحث والتطوير حيث أن هذه المشروعات في الغالب لا تستخدم تقنيات معقدة و ذلك لأن البحث والتطوير يحتاج إلى أموال وخبرات للقيام به وهذه الأموال لا تتوافر لدى مثل هذه المشروعات.

- قدرة المشاريع على تلبية احتياجات مختلفة ومتباينة للمستهلكين سواء على صعيد المنتوجات و الخدمات.

- المرونة و القدرة على الإستثمار نظرا لقدراتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب ما يساعد على توزيع عادل للدخل والثروة و تحقيق التوازن الجغرافي والإقليمي.

تعتبر كذلك المشروعات الصغيرة جزء من منظور المشروعات الكبيرة وتعتمد على نفس عناصرها و تتميز أيضا بالخصائص التالية[1]:

- **الخصائص الاقتصادية:** تتمثل في قدرتها على توفير فرص عمل كبيرة وإمكانية إرتباطها بغيرها من المشروعات الكبيرة كمشروعات مغذية لها بمكوناتها، كما تستطيع تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة.

حيث تمتلك عناصر النجاح ما يمكنه من التفوق في بعض المجالات وعلى الأخص في الأنشطة التي تناسب الإنتاج الصغير أو تلك التي تعتمد على مهارة يدوية.

- **الخصائص الإجتماعية:** وذلك من خلال ما توفره فرص للعمل وعنصر رأس المال و هو العنصر النادر في معظم البلاد النامية، وبذلك فهي القادرة على إستغلال الموارد النادرة بكفاءة عالية.

- **الخصائص الإدارية:**

- في الغالب مالك المشروع هو مديره.

[1]- محمد عبد الله أبو عزلة. مرجع سبق ذكره، ص ص46- 47.

- يسهل تغيير نشاطه لما يتمتع به من مرونة.

- غالبا يعمل من خلال بيئة محلية.

- في الغالب يأخذ شكل قانوني فردي.

-لا يحتاج لنظام اداري معقد و إن كان يلزم إتباع عناصره بما يناسب المشروع الصغير.

- مصادر تمويل المشروع المتاحة محدودو و البدائل المطروحة قليلة.

- تتأثر القرارات الإدارية الخاصة بالمشروع و بخصائص شخصية المالك.

-**الخصائص الفنية:** يمكنها إستخدام فن إنتاجي مناسب وقد تستخدم معدات أو ماكينات مستعملة من قبل، يعني امكانية استراد هذه المعدات بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها الأصلية و تشغيلها لفترات طويلة نسبيا مع صيانة بتكلفة مناسبة.

بالإضافة إلى الخصائص السابقة هناك مميزات أخرى متعلقة بالمشروعات التجارية على اختلاف أنواعها تتمثل في مايلي[1]:

- الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل: المشروع الصغير يتميز بقلة عدد العلاقة الطيبة بين المنظمة و المشروع.

-المعرفة و التفصيلية بالعملاء و السوق : سوق المشروعات الصغيرة و المتوسطة محدود نسبيا و المعرفة بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم و احتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الإحتياجات وبالتالي سرعة الإستجابة لهذه المتطلبات.

-مرونة الإدارة: لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير رسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء، بساطة الهيكل التنظيمي يرجع إلى خبرة صاحب المشروع وتقديره للمواقف.

- التجديد: إن المشروعات الصغيرة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والإختراعات فكثير من براءات الإختراع تعود إلى الأفراد و أغلبهم يعملون في المشروعات الصغيرة.

- رفع الناتج القومي و الدخل القوي: الناتج القومي يعني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما في فترة زمنية معينة، نلاحظ هذا الإنتشار الواسع و النشاط الهائل للمشروعات الصغيرة في كافة مجالات الصناعية و التجارية و الخدماتية أنها تساهم بشكل كبير و نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي يفوق مساهمة المشروعات الكبيرة.

المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة

تحتل المشروعات الصغيرة و المتوسطة مكانة هامة في الإقتصاديات المعاصرة لأهميتها الجوهرية في تحقيق التطور الهيكلي و رعاية الإبتكارات التكنولوجية بالإضافة إلى دورها في مجال محاربة البطالة فهي تعتبر أحد مفاتيح التنمية الإقتصادية المستمرة.

[1]- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية**،الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 25-31.

ويمكن ايجاز أهمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة على المستوى الإقتصادي بما يلي[1]:

- مساهمة المشاريع الصغيرة و المتوسطة في جذب و تعبئة المدخرات: تعتبر المشاريع الصغيرة و المتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات و تحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، حيث تساهم في توفير مناصب عمل جديدة، انطلاقا من أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يعد عنصر لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق و تفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون للمشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

- مساهمة المشاريع الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات: تحظى المشاريع الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات و يرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية نذكر منها منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها مهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا و رواجا في الأسواق الخارجية، وتمتعها بقدر كبير من المرونة في التحول من نشاط لآخر و من خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر لإنخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

- مساهمة المشاريع الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي: من المؤكد أن تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل المنافسة السائدة في الاسواق بمختلف مستوياتها، لكن تكاملها يعتبر ظاهرة صحية، تدفع عملية التنمية إلى الأمام.

- إن المشاريع الصناعية الكبيرة و المشاريع ذات الإنتاج الهائل و النشاط الواسع تحتاج إلى المشاريع الصغيرة و المتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معاملة ورشاته بنسبة 100 بالمئة بل لا بد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المشاريع الصغيرة و المتوسطة والإستفادة من خدماتها و منتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة، فمثلا صناعة السيارات لابد وأن تأخذ الخراطيم من جهة والنظريات من جهة أخرى و القطع الصغيرة من جهة ثالثة وبالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية والوسيطة التي تقدمها المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة و المتوسطة

يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة من أهم القطاعات التي تشكل المنظومة الإقتصادية العالمية، و بالرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها إلا أنها تعاني جملة من العراقيل و الصعوبات على عدة مستويات التي تحد من فعاليتها في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و سوف يتم ذكر أهمها في النقاط التالية:

- معوقات غير تمويلية: تعاني المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية من عدة معوقات تتمثل أهمها في عدم ملائمة بيئة الاعمال بالإضافة إلى المعوقات المتعلقة بضعف قدراتها الداخلية كالخبرات المحدودة لأصحاب هذه المشروعات، وعدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية، و إستهداف السوق المحلية، وضعف التصدير،

[1]- محمد الأمين كروش، عائشة عمري، مداخلة بعنوان: **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية – الأهمية والدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** -، يوم دراسي حول "**دور المؤسسات الصغيرة في دعم التنمية المحلية**"، 2016.04.25، ص ص9 -10.

وضعف الإلمام بطبيعة الأسواق الداخلية والخارجية، وضعف القدرة الإبتكارية و البطء في تبني وسائل الإدارة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات كوسيلة لنفاذ الأسواق[1].

- معوقات تمويلية: من أهم المعوقات التي تواجهها المشاريع الصغيرة و المتوسطة نجد مشكلة التمويل، مثلا على مستوى دول الإتحاد الأوروبي نجد 21 بالمئة من المشاريع الصغيرة و المتوسطة تعاني من محدودية فرص الحصول على التمويل، فالحصول على التمويل اللازم يعتبر إشكالا حقيقيا يحد من تطور هذا القطاع وذلك يرجع لضعف الضمانات التي تقدم للبنوك من أجل الحصول على التمويل اللازم، ونقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية لأصحاب المؤسسات هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجدهم يجتنبون التعامل مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات أهمها ارتفاع اسعار الفائدة، وأيضا تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض، مما يجعل المستثمرين يحجمون عن الإقدام على تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع[2].

- معوقات إقتصادية: وهي المشكلات التي تتعلق بمناخ النشاط الإقتصادي و مناخ الإستثمار بصفة عامة وتتمثل في حصول إنكماش في النشاط الإقتصادي أو ركود في قطاع ما يكون فيه المشروع مرتبط به، مما يعيق تشغيل المشروع تشغيل اقتصاديا، وعدم اهتمام الحكومات بصغار المنتجين و تقديم الدعم اللازم الذي يحتاجونه لمواجهة حالات الخلل الإقتصادي من ركود وإنكماش ويتأثرون به سلبا في إنتاجهم[3].

- معوقات تنظيمية: معظم المشاريع الصغيرة و المتوسطة تمتاز بأنماط تنظيم و تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه إقتصاد تنافسي, تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي و هذه الوضعية ناتجة عن الانفتاح الكلي للسوق وغياب التأهيل لهذه المؤسسات أيضا عدم إلمام مدير المؤسسة بكل وظائف الإدارة و المعرفة الفنية وعدم الدراية بمشاكل الإنتاج و التسويق أو التمويل، و نقص الإمكانيات و المؤهلات لتطوير آفاق المؤسسة باعتبار أنه من غير الممكن أن يكون شخص واحد على علم تام و كاف بكل هذه المسؤوليات[4].

كذلك تعاني المشاريع الصغيرة و المتوسطة جملة من المشكلات الاخرى وهي[5]:

- من بين المشكلات التي تواجه هذه المشروعات عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي و الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية، و التوزيع غير المدروس للعقار مما صعب للمستثمرين الحقيقين في توسيع نشاطاتهم.

---

[1]- تقرير التمية العربية "**المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة**"، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الرابع، الكويت، 2019، ص41.

[2]- ياسر عبد الرحمن، براشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة نماء الإقتصاد والتجارة، جامعة جيجل - محمد الصديق بن يحي-، الجزائر، العدد الثالث، 2018، ص 228.

[3]- علاء عباس، محمد السلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-114.

[4]- حنان جودي، **استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص ص 23-24.

[5]- عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تحدي المعوقات وضرورة دعم قدراتها التنافسية في ظل المنافسة الدولية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد الأول، 2012، ص ص 121-122.

- معظم المشروعات الصغيرة و المتوسطة تمتاز بأنماط تنظيم و تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تنافسي، اين تشكل المنافسة الشرط الاساسي لممارسة أي نشاط إقتصادي، وهذه الوضعية ناتجة عن الإنفتاح الكلي للسوق وغياب التأهيل لهذه المشروعات و هو ما ينطبق على معظم الدول النامية.

- تسرب اليد العاملة المدربة من المشروعات الصغيرة و المتوسطة إلى المشروعات الكبيرة بحثا عن شروط أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل بجانب توافر فرص أكبر للترقية، مما يضطرها باستمرار إلى توظيف يد عاملة أقل كفاءة و مهارة، وتحمل مشاكل و أعباء تدريبهم فضلا عن عدم بقاءهم في أعمالهم و هو ما من شأنه أن يخفف من الإنتاجية ومن نوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى إرتفاع التكاليف.

- صعوبات جبائية من حيث نسب اقتطاع الرسوم و الضرائب المطبقة على أنشطة هذه المشروعات في طورها الإستغلالي و ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف عدة مشروعات إنتاجية عن النشاط، وبالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل، وصعوبات جمركية نتيجة الاجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين و الآليات الجمركية والبعد عن التطبيقات والأعراف الدولية.

- صعوبات تتعلق بتمويل الجهاز الإنتاجي لهذه المشروعات، اذ يتطلب استراد مدخلات الإنتاج توفر عملة صعبة بالقدر الكافي و هو ما لا يتوفر في كل الأحوال لهذه المشروعات مقارنة بالمشروعات الكبيرة.

المبحث الثالث: تجارب دولية مختارة في المرافقة لمقاولاتية ودعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة

هناك العديد من التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي كان لها الأثر في تطوير إقتصاد بلدها، حيث إستطاعت هذه التجارب أن تتكيف مع المتغيرات والتأثيرات الإقتصادية وتجاوز العراقيل و الصعوبات التي واجهتها سنعرض في هذا المبحث مجموعة من تجارب الدول الأجنبية والعربية.

المطلب الأول: تجارب بعض الدول المتقدمة

أولا- تجربة ايطاليا:

- ترجع الإنطلاقة الكبرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا إلى بداية السبعينات حيث تعتمد إيطاليا في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التعريف المعمول به من طرف الإتحاد الأوروبي الذي كان موضوع التوصية لجميع الدول الأعضاء، وقد ميز بين المؤسسات بالتركيز على معيار عدد العمال، الإستقلالية، رقم الأعمال، فمن أهم السمات المميزة للتجربة الإيطالية هي إنشاء التجمعات الصناعية التي يوجد بها نحو 200 منطقة صناعية يعمل بها ما يعادل 2.2 مليون شخص وتشمل كافة الأنشطة الإقتصادية و تميز التجمعات الصناعية، حيث يتم إطار المنطقة الصناعية الواحدة تصنيع كافة مكونات السلعة الواحدة، كما تشترك هذه المؤسسات في تجميع و نشر المعلومات حول التقنيات و طرق الإنتاج الجديدة و الإستفادة من خدمات المرافق المشتركة[1].

[1]-عبد الرحمان كساب عامر، **جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، داركتاب للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص ص 257-259.

تسيطر المشاريع الصغيرة على البنية الإنتاجية للإقتصاد الإيطالي ولدى 45 % من الشركات الإيطالية 10 عمال أو أقل و هذه النسبة أكبر مرتين من المعدل الأوروبي، فالمشاريع الصغيرة في إيطاليا عند تأسيسها تمر بعدة أطوار و تختلف أشكال التمويل فيها حسب الطور الذي تمر فيه طور التأسيس: يتم عادة من قبل العائلة المالكة، وطور النمو الأولي: يتم ذاتيا من خلال الأرباح المستثمرة، وطور النمو المتسارع: يمكن للمالك أن يقترض الأموال من المصارف، مستعينا ببعض المنظمات التي تساعده في تقديم الكفالات، وإن الإهتمام بتمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، والتمويل والدعم المالي من أهم معوقات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لذلك تأسست مؤسسات أخرى وسيطة في إيطاليا غايتها ضمان سداد القروض، كبديل عن تقديم الضمانات التي يعجز أصلا أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن تقديمها[1].

وتعود أسباب نجاح مرافقة المقاولات في إيطاليا إلى عدم اعتبار المقاولات و الشركات جد الصغيرة كيان مستقل، و لكن جزء من مجموعة مترابطة و ذات علاقات متداخلة مع بعضها البعض، كذلك وجود درجة كبيرة من التعاون و التنسيق بينها حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى عدد من المراحل المحددة تكون كل مجموعة من تلك الشركات مسؤولة عن واحدة منها، و يتيح هذا النموذج المرونة في العمل و تقليل وقت الإستجابة ولا تستطيع الشركات الكبرى في بعض الأحيان توفيره، حيث تتميز هذه السياسات التي تهدف إلى تنمية و تطوير المقاولات بالمرونة و الديناميكية فتكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سواء في الداخل أو الخارج بالإضافة إلى ضمان الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي[2].

حيث تدعم السياسات و القوانين الإيطالية منذ مطلع تسعينات القرن الماضي المقاولات عن طريق سلسلة من الحوافز والمنتجات المالية، سواء كانت الإجراءات مباشرة أو غير مباشرة، أيضا الخدمات الصناعية اللازمة لها كذلك وجود الشركات الأم التي تقيم علاقات عمل أفقية مع المقاولات، و تعهد إليها بمراحل هامة من دورة التصنيع، كما يوجد نظام لعلاقات العمل يتيح لكل من أصحاب العمل و ممثلي النقابات التشاور حول مختلف جوانب المفاوضة الجماعية، و الموضوعات المتصلة بالمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية[3].

ثانيا-تجربة اليابان:

ركزت اليابان على إصلاح النظام التعليمي و قيام الجامعات في اليابان بعملية الربط و التحالف فيما بينها، و كذلك في قطاع الأعمال، وربط المخرجات الجامعية بسوق العمل، و اتجهت الجامعات إلى توقيع اتفاقيات في قطاع الأعمال أنشئت بموجبها منظمات أعمال ريادية لجيل الشباب، كما اتجهت إلى تعزيز الإبداع و الإبتكار و الريادة مما ساهم إلى حد كبير في خلق جيل مبتكر و ريادي في اليابان، كما أن هناك تكامل بين المشروعات الكبيرة و الصغيرة، و دعم حكومي لتطوير هذه المشروعات، ومنهجها التمويلي المناسب لتحقيق قدرات تنافسية مرتفعة، وقامت الحكومة اليابانية بدعم و

---

[1]- سمير زهير الصوص، **بعض التجارب الدولية في مجال وتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة: السياسات والتحليل والإحصاء**، مكتب المحافظة قلقبلية، فلسطين، 2010، ص 33-35.

[2]-فاطمة الزهراء قاسي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[3]-سمير زهير الصوص، مرجع سبق ذكر، ص 35.

مرافقة المشروعات الصغيرة من خلال التمويل المالي المباشر للدولة، و التأمين ضد الديون المتعثرة من خلال ضمان الدولة وتغطية الخسائر التي تتعرض لها المشروعات المالية عند عدم سداد المنشآت الصغيرة و المتوسطة للقروض التي تحصل عليها، كما تقوم الحكومة اليابانية بتوفير الدعم الفني و المهني و التشريعي و المؤسسي للمنشأة الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة إلى الدعم التسويقي، حيث تحد الحكومة اليابانية مشترياتها من الصناعات الصغيرة و المتوسطة سنويا، مع إلزام المنظمات الحكومية بإتاحة الفرصة أمام هذه الصناعات للحصول على العقود و المناقصات التي تعلنها الحكومة اليابانية[1].

فالحكومة اليابانية إتبعت سياسة تهدف إلى توفير المساعدات للمشروعات الصغيرة و المتوسطة سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو إدارية وذلك عن طريق تشجيع إقامة المجمعات الصناعية و الخدمية و القيام بتحديث المشروعات الصغيرة و المتوسطة، وتأسيس برنامج يمكن عن طريقه حصول المشروعات الصغيرة و المتوسطة على نفس المميزات و الشروط التعاقدية الممنوحة للقطاع العام و الحكومي، وإنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل و الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، ودعم رجال الأعمال عن طريق تسهيل حصولهم على قروض بشروط ميسرة، والإستعداد للتكيف مع الأوضاع الإقتصادية المتغيرة، التي قد تكون تؤدي إلى تعثرأو افلاس المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على بعض الحوافز الفنية والإدارية، ولقد أدى دعم الحكومة الموجه نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الإنتاج بجودة عالية تبعا للمواصفات العالمية، مما أدى إلى إعتماد المشروعات الكبرى على إنتاج المشروعات الصغيرة بدلا من استرادها من الخارج، هذا وقد ساعد التطور الفكري الذي طرأ على الصناعة إلى تحول العمالة من الصناعات الكبيرة إلى الصناعات الصغيرة في اليابان، فكثير من الصناعات الكبيرة أصبحت تتخلى عن إنتاج الكثير من مكونات التصنيع و إسناد إنتاجها إلى مصانع أخرى صغيرة أكثر تخصصا، مما يحقق وفرا أكبر في تكلفة الإنتاج مع ضمان تحقيق جودة أعلى[2].

وضعت الحكومة اليابانية برامج التدريب خاصة بالمشروعات الصغيرة و أهمها[3]:

- برامج التدريب الفني و التقني وهي تلك البرامج الخاصة و المتخصصة بالنواحي الفنية و التقنية بما يحقق رفع مستوى مهارة العمال في العمل و يعيد تأهيلهم بما يناسب متطلبات العمل.

- البرامج الموسعة لتحسين الإدارة و ذلك نظرا لانخفاض مستوى المديرين الإداري في الصناعات الصغيرة، فقد عمدت اليابان من خلال هذا البرنامج إلى ايجاد مناخ مناسب لنمو المشروعات الصغيرة عن طريق تحسين مجالات الإدارة.

---

[1]- خالد عبد الوهاب الياجوري، **ريادة الأعمال مفتاح التنمية الإقتصادية في العالم العربي**، إتحاد الغرف العربية، مصر، 2017، ص ص 17-18.

[2]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، ص 151.

[3]- سمير العيادي، ميساء حبيب سلمان، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها التنموي**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2017، ص 57.

- إتخذت اليابان اجراءات مالية عديدة و أنظمة ضريبية داعمة لتشجيع المشروعات الصغيرة كتقديم الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية المتنوعة.

- من الملاحظ أن اليابان عمدت إلى دعم المنشآت الصغيرة من خلال سياسات الإقتصاد الكلي التي تتمثل في برامج الحماية و الإرشاد و الضرائب، كما قامت بصياغة القوانين التي تدعم المشروعات في إنشاء جهات متعددة تقدم الدعم الاستشاري و التدريبي و كذلك تقديم التمويل اللازم و بشروط داعمة و مشجعة.

ثالثا-تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تمثل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية نحو 99.9% من المشروعات وتوظف منها نحو 45%من القوى العاملة هناك، و تمثل مساهمة هذه المشروعات نحو 50% من الناتج المحلي، و لقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال برامج التنمية الصناعية و دعم و مرافقة المشروعات الصغيرة من خلال وضع نظام تمويلي لمساعدة المشروعات الصغيرة يتضمن إنشاء شركات متخصصة لإقراض المشروعات الصغيرة لشراء الآلات والخدمات أو زيادة رأس المال العامل، و منح قروض ميسرة لأصحاب المشروعات أو تلك التي يمتلكها القصر أو السيدات أو المعوقين أو المحاربون القدامى، و ضمان القروض و التسهيلات الإئتمانية المقدمة للمنشآت الصغيرة، و قد تصل نسبة الضمان نحو 90% من القروض الممنوحة للصناعات الصغيرة، وكذلك قدمت إدارة التجارة الأمريكية برنامجا للإستفادة من التجارة الإلكترونية لتشجيع المنشآت الصغيرة المصدرة، و ذلك بتوفير المعلومات عن الأسواق المحتملة و الطلب المتوقع بها، والمنافسة والقواعد والمقاييس المطلوبة لدخول الأسواق، وقد افتتحت الإدارة فروعا في مختلف الولايات و تصل عددها إلى 104 مراكز لمساعدة هذه المشروعات لتحقيق أهدافها التصديرية، علاوة على ذلك هناك عدد كبير من غرف التجارة و غيرها من الجمعيات التي تعمل كحاضنات أعمال و تسهم في دعم المشروعات الصغيرة، وقد إنخفض التمويل الموجه لرأسمال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة بسبب تداعيات أزمة شركات التكنولوجيا، حيث إنخفض التكوين الرأسمالي من ذروته في هذا العام بنحو 100 بليون دولار أمريكي، فخصصت الحكومة الأمريكية لبرنامج أبحاث المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية نحو 204 بليون دولار سنويا لدعم مشاريع البحث والتطوير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية ذات إمكانيات التوسع والنمو، ويركز برنامج سبير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 14 إلى 24 موظفا، و تمثل تلك المنشآت نحو 41% من المشروعات الممولة من البرنامج[1].

من سمات تجربة الولايات المتحدة الأمريكية نجد[2]:

- إرتباط المنشآت الصغيرة و المتوسطة بالمنشآت الكبرى بشكل واضح في العديد من الأنشطة الإقتصادية.

- إنشاء الإدارة الإتحادية للمنشآت الصغيرة كجهة مركزية ذات فروع في الولايات المتحدة الأمريكية و المدن الرئيسية.

---

[1]- أسامة عبدالعزيز الزامل، محمد عبدالله القويحص وأخرون، **تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني**، منتدى الرياض الإقتصادي، الدورة السادسة، ديسمبر2013، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ص74-75.

[2]- المرجع نفسه، ص75.

- تقديم برنامج للإستفادة من التجارة الإلكترونية لتشجيع المنشآت الصغيرة المصدرة ، توفير المعلومات عن الأسواق المحتملة.

- إرتفاع نمو تمويل المنشآت ذاتيا ودون دعم حكومي في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتكنولوجيا الحيوية.

- من الأهمية بمكان تحديد أهلية المشروعات للتمويل الحكومي بشكل يمنع سوء إستغلال تلك الموارد.

- كلما زاد تمويل مشروعات رأس مال المخاطر زادت إحتمالات النجاح والأرباح.

- الربط بين أنواع عديد من المساعدات الحكومية قد تؤدي لنمو أعلى للمشروعات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول العربية

أولا- تجربة مصر:

- تعد مصر من أكبر الدول العربية من حيث عدد و كثافة المشروعات الصغيرة و المتوسطة العاملة فيها، و من أنجح التجارب في مجال تطوير المقاولات حيث بدأت تجربة المرافقة المقاولاتية للمؤسسات عام 1991 من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة بإنشاء الصندوق الإجتماعي للتنمية، وفي أوائل الثمانينات اتجهت الدولة إلى الإهتمام بالقطاع الخاص، و قدمت له الدعم من خلال تحسين البنية الأساسية و المرافق و الإتصالات بالإضافة إلى إقامة المدن الصناعية، و مع الأخذ بنظام الإصلاح الإقتصادي و التعديل الهيكلي منذ بداية التسعينات كان لا بد من التركيز على المشروعات الصغيرة و المتوسطة و محاولة تدعيمها كأحد أهم الآليات لعلاج الآثار السلبية لعمليات الخصخصة، حيث تتعدد الجهات التي ترعى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجتمعات الجديدة فهناك مشروعات تابعة لوزارة الصناعة، ومشروعات تابعة لأجهزة تنمية المدن التابعة لها تلك التجمعات، ومشروعات تابعة للقطاع الخاص، مشروعات تابعة للجمعيات، كما أصدرت الدولة مجموعة من القوانين و القرارات الخاصة بحوافز الإستثمار التي تعمل على دعم و تشجيع الإستثمار في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة و مساندتها و قامت بعمل العديد من المعارض الخاصة بالمشروعات الصغيرة لتوفير سبل تسويق منتجاتها[1].

- تعد مصر من أوائل الدول التي اتجهت إلى الإستفادة من أليات التمويل من خلال أسواق المال و ذلك لتوفير الدعم و التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء بورصة النيل في عام 2009 كمنصة متخصصة لإدراج و تداول أسهم هذه الشركات بما يساعدها على تحقيق النمو و زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، لتسهيل نفاذ المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة إلى التمويل و ضمان الإئتمان, تبنت الحكومة المصرية عدد من المبادرات للنهوض بالقطاع يأتي على رأسها المبادرات المتبناة من قبل البنك المركزي المصري التي تستهدف تسهيل قروض

[1]- سمير عبد الحميد عريقات، المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة (سلسلة مذكرات خارجية)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، 2007، ص06.

نفاذ مشروعات القطاع الى التمويل من خلال زيادة محفظة القروض و التسهيلات الإئتمائية المباشرة و غير المباشرة الممنوحة للقطاع لتصل إلى نسبة لا تقل عن 20 %من إجمالي محفظة التسهيلات الإئتمائية للبنوك العاملة في مصر[1].

تتعدد البرامج و المساعدات المقدمة من طرف هيئات المرافقة في مصر، نذكر منها[2]:

- تقدم بعض الهيئات ذات الصلة بالمرافقة المقاولاتية عددا من المساعدات في مجال التمويل تتمثل في بنك التنمية الصناعية بالإشتراك مع مركز تحديث الصناعة في برنامج التمويل للتنمية يقدم خدمات التمويل المقاولات والمشاريع، كما يساعد البنك عملائه في تسويق منتجاتهم وذلك من خلال إشتراكه في المعارض، كذلك نجد شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي أنشأت سنة 1989 بمساهمة 09 بنوك تجارية وشركة تأمين مصرية وظيفية هذه الشركة ضمان نسبة 50 % من الإئتمان المصرفي الممنوح للمشاريع التي تخضع للمرافقة في كافة الأنشطة الإقتصادية.

- جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين التي تساعد خريجي الجامعات على إنشاء مشاريعهم الخاصة بدل إنتظار التوظيف وأسسها مجموعة من أساتذة جامعة حلوان من أجل تقديم الدعم المالي والمعنوي لهؤلاء الشباب.

- الصندوق الإجتماعي للتنمية أنشأ بغرض تعبئة تنمية الموارد البشرية ويقدم الصندوق عدة خدمات: برنامج الحاضنات الصناعية، و يعمل على توفير المناخ الملائم لقيام نشاط صناعي، برنامج مركز لتنمية الأعمال الصغيرة، برنامج مراكز التقنية النوعية في مجالات اقتصادية متنوعة، برنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية و الإقتصادية الصحيحة.

ثانيا- تجربة الأردن:

إعتمدت دائرة المشاريع الصغيرة في الأردن على الإحصاءات العامة في تعريف المشروعات الصغيرة و المتوسطة في معيار حجم لعمالة في المشروع الصغير بما لا يزيد عن 5 عمال و ارتفع هذا العدد في وزارة الصناعة و التجارة إلى ما بين 5-19 عاملا، حيث اعتمد صندوق التنمية و التشغيل الأردني في تعريفه للمشروعات على رأسمال المشروع، لا شك أن الأردن لديه عدد كبير من المؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، وهذه المشاريع بعضها يحمل صيغة دولية وبعضها محلية حكومية أو أهلية تطوعية، حيث بلغ رأس المال الإقراضي لتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة و دعمها في الأردن 88 مليون دينار في نهاية العام[3].

فالحكومة الأردنية بذلت جهودا مخلصة في دعم وتعزيز المرافقة المقاولاتية، من خلال تأسيس جمعية المقاولين الشباب عام 1998، كمؤسسة غير ربحية تهدف إلى إيجاد مقاولين شباب و العمل على تعزيز قدراتهم من خلال التعليم والتدريب والدعم لرفع مستوياتهم، كما قامت بإنشاء مركز المملكة رانيا للمقاولاتية عام 2004 كمنظمة غير حكومية غير

[1]- هبة عبد المنعم، وآخرون، **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2009، ص160.

[2]- فاطمة الزهراء قاسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 143-144.

[3]- علي الخضر، بيان حرب، **إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2006، ص ص389-390.

ربحية لدعم النمو الإقتصادي من خلال توفير الخدمات اللازمة لتنمية المقاولاتية وتسويق التكنولوجيا، وتوجيه جهود المركز نحو طلبة الجامعات والباحثين والمخترعين وأصحاب المبادرات الشخصية، وتقديم الإستشارات لتطوير الروح المقاولاتية، كما تنتشر حاضنات الأعمال في الأردن كنموذج مقاولاتي فعال لجيل الشباب و خصوصا حاضنات الأعمال التكنولوجية في كثير من الجامعات الأردنية[1].

تقدم الهيئات و المؤسسات في الأردن حزمة من البرامج المختلفة لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في برامج الإقراض لتمويل هذه المشروعات و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): برامج الإقراض لتمويل المشروعات

إسم المؤسسة
أ.المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية
صندوق التنمية والتشغيل الإقراض الفردي الإقراض الجماعي تطوير المشاريع
وزارة التنمية الإجتماعية /مشاريع متحصصة برنامج الأسر المنتجة برنامج صناديق الإئتمان
بنك الإنماء الصناعي/صندوق الحرفيين قروض حرفية قروض صناعية تمويل مواد موجودات ثابتة تمويل مواد أولية ج- التأجير التمويلي د- رأس المال المبادر
مؤسسة الإقراض الزراعي قروض فردي قرض جماعي قرض شركات
المؤسسة العامة للإسكان و التطوير الحضري قرض الدعم الوظيفي قرض المشاريع الصغيرة
مؤسسة إدارة و تنمية أموال الأيتام قروض سكنية الهيئات الدولية و الأجنبية المؤسسات الأهلية غير الحكومية

المصدر: علي الخضر، بيان حرب، **إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2006، ص390.

[1]- سمير العيادي، ميساء حبيب، مرجع سبق ذكره، ص22.

ثالثا- تجربة تونس:

تعد التجربة التونسية في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التجارب الهامة والرائدة على مستوى الوطن العربي، إذ تعتبر مشروع وطني كبير تظافر الجهود الكثيرة لتنفيذه، من أجل تنمية قطاعات إقتصادية مختلفة من جهة، ومن جهة أخرى لتوفير فرص عمل لائقة و مستديمة بغية توطين العمالة، و ذلك عبر آليات كثيرة و أدوات تمت عن طريقها عملية التنفيذ والمتابعة نستعرض من أهمها[1]:

- إنشاء البنك التونسي للتضامن عام 1997 كبنك مختص في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مختلف القطاعات الإقتصادية برأس مال مساهم طرحت أسهمه للإكتتاب على الشكل 46 % لدى القطاع الخاص و المواطنين عامة، 54 % بعض المؤسسات الحكومية، وذلك كأحد سبل المساهمة في معالجة إشكالية البطالة و الحد من العمالة المهاجرة لأصحاب المبادرات الذين ينقصهم التمويل لمشروعاتهم الصغيرة ، من أصحاب المهن و الحرف و حاملي شهادات التعليم المهني و التعليم العالي بغية إدماجهم في النسيج الإقتصادي الوطني عن طريق منحهم قروض قصيرة أو متوسطة المدى، بشروط ميسرة.

- إنشاء الصندوق الوطني لضمان الإقراض عام 2003 مهمتها ضمان الأشخاص الغير قادرين على تأمين ضمانة لقروضهم عند تمويل مشاريعهم.

- إنشاء حاضنات المشاريع مهمتها استضاف أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة بغية مساعدتهم في تأمين المكان و المستلزمات و الخدمات لفترة معينة لديها من أجل تمكينهم من متابعة مشروعاتهم بمفردهم بعد انتهاء الفترة المحددة لهم.

كذلك سعت تونس كغيرها من الدول إلى دعم ومرافقة قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة من خلال تشجيع إنشائها و تسخير مجموعة من البرامج لمرافقتها في مختلف مراحل الإنشاء[2]:

- **برنامج مشروعي:** عبارة عن مشروع شراكة بين القطاع العام و الخاص، يدعم المقاولاتية في كل من القيروان، الكاف، و سيدي بوزيد، من خلال موافقة أصحاب المشاريع في المراحل الأولى من الغنشاء بتقديم مجموعة من الدورات التدريبية.

- **برنامج start up factory:** و هو عبارة عن مبادرة من مؤسسة Ooredoo موجهة للمقاولين الشبان في ميدان التكنولوجيا الحديثة، و ينقسم هذا البرنامج إلى 3 مراحل: عملية فرز ملفات المرشحين ، عملية الإحتضان و التأطير و عملية عن انطلاق المشروع.

- **برنامج إنطلاق:** هو مبادرة أطلقها صندوق الصداقة القطري بالتعاون مع مؤسسة Microsoft وOoredoo، و يوفر هذا البرنامج مجموعة من الدورات التكوينية في العديد من الميادين من ذلك البرمجيات و التكنولوجيات الحديثة.

[1]- سمير العيادي، ميساء حبيب، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2]- أمال بعيط، مرجع سبق ذكره، ص98.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجارب السابقة

يمكن إيجاز أهم عوامل النجاح والفشل في التجارب الدولية المختارة فيما يتعلق بالمرافقة المقاولاتية ودعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة فيا يلي[1]:

أولا-عوامل النجاح:

- نشر ثقافة المقاولاتية من خلال وسائل الإعلام و الإتجاه نحو غرس ثقافتها في البرامج التعليمية في مراحل مبكرة، و كذلك تقديم برامج تعليميو متكاملة في المقاولاتية تمنح درجات الدبلوم و الماجستير و الدكتوراه فيها.

- عقد مؤشرات بالإشتراك مع الغرف التجارية والمؤسسات التمويلية بهدف حفز الشباب على ممارسة العمل المقاولاتي.

- إنشاء عدد من المراكز المقاولاتية على مستوى الدولة لتقديم برامج تدريبية و تعليمية للمقاولين.

- تقديم جوائز مادية و شهادات تقدير للمتميزين في المشروعات المقاولاتية، خصوصا في الجامعات في الدول المتقدمة.

- منح إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة لتساعدهم لتعزيز المقاولاتية في أنشطتهم.

- إنشاء العديد من المنظمات الحكومية لمساعدة و تطوير المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

- تقديم الدعم المالي من المؤسسات المالية و البنوك في شكل قروض ميسرة السداد و بنسبة فائدة منخفضة بدعم و ضمانة الدولة.

ثانيا- عوامل الفشل:

- إغفال استخدام وسائل الإعلام في نشر ثقافة المقاولاتية إلا في المراكز المتخصصة بها و بحاضنات الأعمال.

- قلة عدد المراكز المقاولاتية التي تقدم الدعم و العون للمشروعات المقاولاتية.

- ضعف الترابط و التواصل بين المقاولين و خبراء المقاولاتية، والإتجاه إلى الدعم المشروعات الكبيرة فقط.

- إن برامج المقاولة تركز فقط على الطلاب و شباب الخريجين دون جميع فئات المجتمع.

- إجراءات و صعوبات عملية تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، و تزايد الأعمال الروتينية للحصول على التمويل.

[1]- سمير العيادي، ميساء حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 24.

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل المرافقة المقاولاتية باعتبارها وسيلة فعالة وضرورية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر بحد ذاتها أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وقد تبين في هذا الفصل أن إنشاء المشاريع من الضروري أن تحتاج إلى متابعة ومرافقة في كل مرحلة من مراحل الإنشاء وذلك من خلال تقديم الخدمات الضرورية والتوجيه اللازمتين لزيادة فرص نجاح المشروعات الوليدة وتسريع وتيرة التنمية، حيث يختار المقاول مجموعة من البرامج المدرجة ضمن كل صيغة تمويلية تساعده في تنفيذ قراره والبدء في النشاط، وهذا ما لاحظناه من خلال عرض تجارب وبرامج بعض الدول الأجنبية منها إيطاليا، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، والدول العربية المعتمدة في مصر، الأردن وتونس.

الفصل الثالث:

هيئات ووكالات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر

تمهيد:

يعد موضوع الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر من المواضيع المهمة، حيث إرتبط بظهور عدة مشاكل وصعوبات تعيق إنشاء وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى خلق العديد من الآليات التي تهدف إلى دعم المقاولاتية، وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، أحد أهم هذه الهيئات الداعمة والمرافقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المشاريع وتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المرجوة وعلى رأسها تخفيض معدلات البطالة من خلال تشجيع الشباب على إنشاء مشاريع خاصة بهم.

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

أولا- التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، موضوعة تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة إقتصادية، بهدف مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مشروعات صغيرة في مجال إنتاج السلع والخدمات قصد خلق الثروة ومناصب العمل، تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وإمتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة، وتضم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني وكذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى[1].

ثانيا- نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم على إنشاء الوكالة وجاء فيها ما يلي "عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 24 جوان 1996، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتدعى في صلب النص' الوكالة' "[2]، وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 وعملا بأحكام المادة الأولى التي تعدل وتتم أحكام مواد المرسوم التنفيذي المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية

---

[1]- الموقع الإلكتروني **للوكالة الوطنية لد عم و تنمية المقاولاتية.**

https://promoteur.anade.dz/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf

تاريخ الإطلاع يوم 11 ماي 2022.

[2]- المادة 01 من المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996، ص12.

لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي كما يلي" تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمى 'الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية' وتدعى في صلب النص 'الوكالة' "[1].

ثالثا - مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

تضطلع الوكالة، بالإتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام الآتية[2]:

- تدعم وتقدم الإستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية.

- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.

- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالإمتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

- تقوم بمتابعة الإستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الإستثمارات، وتشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم، وتحدث بنكا للمشاريع المفيدة إقتصاديا وإجتماعيا.

- تقدم الإستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض.

- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع وإستغلالها.

- تبرم إتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.

- تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الإستثمارية، وتكلف من يقوم بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة.

- تنظم تداريب لتعلم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.

- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب وإستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

---

[1]- المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، **المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها**، الجريدة الرسمية رقم 70، الصادرة في 25 نوفمبر 2020، ص9.

[2]- المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، **المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**، الجريدة الرسمية، العدد 54، الصادرة بتاريه 10 سبتمبر 2003، ص06.

وقد طرأت بعض التعديلات على مهامها وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 والمهام التي أسندت للوكالة والتي جاءت كما يلي[1]:

- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب وإستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

- تعد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن إستحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالإشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.

- تشجيع إستحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الإستثمار المتاحة من مختلف القاعات التي تلبي إحتياجات السوق المحلي و أو الوطني.

- تسهر على عصرنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها.

- تعد وتطور أدوات الذكاء الإقتصادي وفق نهج إستشرافي، بهدف تنمية إقتصادية متوازنة وفعالة.

- تعمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز إستحداث المؤسسات المصغرة.

- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة.

- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

المطلب الثاني: أشكال التمويل المطبقة والإمتيازات الممنوحة من طرف ANADE

أولا- شروط التأهيل للإستفادة من الجهاز ومراحل المرافقة:

يمكن إستعراض أهم شروط التأهيل للإستفادة الخاصة بهذا الجهاز بالإضافة الى مراحل المرافقة في مايلي[2]:

1- شروط التأهيل للإستفادة من الجهاز:

- أن يكون سن حامل المشروع يتراوح ما بين 18 و 55سنة.

- أن يكون حامل المشروع ذوي شهادة أو تأهيل مهني و/ أو مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى.

- أن يقدم حامل المشروع مساهمة شخصية مطابقة لأحد صيغ التمويل المختارة.

- أن لا يكون حامل المشروع قد إستفاد من إعانة لإستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم.

---

[1]- المادة 06 من نص المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية رقم 70، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2020، ص9.

[2] - الوكالة الوطنية لد عم و تنمية المقاولاتية، مرجع سبق ذكره.

https://promoteur.anade.dz/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf

تاريخ الإطلاع يوم 11 ماي 2022.

2- مراحل المرافقة:

- فكرة المشروع - التسجيل عبر الموقع الإلكتروني - إستقبال وتوجيه - محادثات فردية - إعداد المشروع - تكوين صاحب المشروع - المصادقة على المشروع من قبل لجنة إنتقاء وإعتماد وتمويل المشاريع - موافقة البنك - الإنشاء القانوني للمؤسسة - تمويل المشروع - الإنطلاق في النشاط - متابعة النشاط.

ثانيا - أشكال الدعم المالي للوكالة والإمتيازات التي تمنحها:

تتمثل أهم أشكال وصيغ الدعم والتمويل ومختلف أنواع الإعانات والتحفيزات الجبائية المقدمة من طرف الوكالة فيما يلي[1]:

1- التركيبة المالية: وتشمل ثلاث أنواع تتمثل في كل من التمويل الثلاثي والتمويل الثنائي والتمويل الذاتي:

جدول رقم (05): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

	التمويل الثلاثي				
	الفئة	**المنطقة**	**المساهمة الشخصية %**	**قرض بدون فائدة (وكالة أناد) %**	**البنك %**
حتى 10.000.000دج	البطالين والطلبة	**كافة المناطق**	05	25	70
	الغير بطالين	**مناطق الجنوب**	10	20	70
		مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	12	18	70
		بقية المناطق	15	15	70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

https://promoteur.anade.dz/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf تاريخ الإطلاع 11 ماي 2022.

جدول رقم (06): الهيكل المالي للتمويل الثنائي

التمويل الثنائي		
قيمة الإستثمار	**المساهمة الشخصية**	**قرض بدون فائدة (وكالة أناد)**
حتى 10.000.000 دج	%50	%50

المصدر: **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.**

https://promoteur.anade.dz/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf تاريخ الإطلاع 11 ماي 2022

[1] - **الوكالة الوطنية لد عم و تنمية المقاولاتية، مرجع سبق ذكره.**

https://promoteur.anade.dz/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf تاريخ الإطلاع 11 ماي 2022.

جدول رقم (07): الهيكل المالي للتمويل الذاتي

التمويل الذاتي	
قيمة الإستثمار	**المساهمة الشخصية نقدا أو عينا**
حتى 10.000.000 دج	%100

المصدر: **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.**

https://promoteur.anade.dz/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf تاريخ الإطلاع 11 ماي 2022

2 - الإعانات المالية:

- قرض غير مكافئ: تمنح الوكالة قرض غير مكافئ لحاملي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و 50%، حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع.

- تخفيض نسبة الفوائد البنكية: تخفيض في نسب فائدة قروض الإستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك بنسبة 100%.

- مدة تسديد القروض:

جدول رقم (08): مدة تسديد القروض

المدة/ أنواع التمويل	مدة التأجيل أو الإرجاء لتسديد القرض	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض غير مكافئ
التمويل الثلاثي	18 شهرا	05 سنوات	05 سنوات (بعد إنقضاء فترة تسديد القرض البنكي)
التمويل الثنائي	06 أشهر		05 سنوات

المصدر: **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.**

https://promoteur.anade.dz/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf

- قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل: عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته إلى 500.000 دج للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات بإستثناء الأنشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجأ حاملي المشاريع إلى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات.

- قرض إضافي غير مكافئ للإستغلال: يمكن لحاملي المشاريع الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للإستغلال بصفة إستثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار 1.000.000 دج، ففي حالة الضرورة وبصفة إستثنائية، يمكن لحاملي المشاريع للإستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي.

- المرافقة والتكوين: يستفيد حاملي المشاريع بلا مقابل من المساعدة التقنية للوكالة ومن إستشارتها ومرافقتها ومتابعتها، ومن برامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة.

3- الإمتيازات الجبائية:

- مرحلة الإنجاز: الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص بمرحلتي الإنشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي، لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط، تطبيق نسبة مخفضة ب 5 تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الإستثمار.

- مرحلة الإستغلال: الإعفاء من الرسم على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع، إبتداءا من تاريخ إتمامها، الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو حسب الحالة (IRG، IBS أو TAP)، لمدة 03 سنوات أو 10 سنوات، حسب موقع المشروع، إبتداءا من تاريخ الإستغلال، عند إنتهاء فترة الإعفاء المذكورة سابقا، يمكن تمديدها لسنتين 02 عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة03 عمال على الأقل لمدة غير محددة.

المطلب الثالث: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

منذ نشأتها عكفت الوكالة على تمويل العديد من المشاريع في إطار دعم وتنمية المشروعات الصغيرة المقاولة.

1- القطاعات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: منذ إنشائها حتى نهاية 30 جوان 2021 وصل عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة 391568 الذين خلقوا 934521 فرصة عمل، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (09): المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ النشأة إلى غاية 30 جوان 2021

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	%	عدد الوظايف	قيمة الإستثمار (مليار دج)	التكلفة المتوسطة للتوظيف (دج)	التكلفة المتوسطة للمشاريع الصغيرة (دج)
الزراعة	59365	15	140394	222.63	1585771	370235
الحرف التقليدية	43419	11	127113	111.65	878361	2571482
البناء والأشغال العمومية	35692	9	103224	138.90	1345583	3891530
هيدروليك	566	0	2070	3.37	1626477	5948422
الصناعة	28855	7	82602	139.69	16911062	4840933
الصيانة	11077	3	25411	31.20	1227967	2816996
الصيد البحري	1133	0,29	5556	7.52	1352974	6634708
المهن الحرة	12715	3	28460	35.56	1249488	2796731
الخدمات	109564	28	255152	360.25	1411892	3288006
نقل التبريد	13390	3,5	24138	33.80	1400265	2524242
نقل البضائع	56775	14,5	96675	147.15	1522154	2591885
نقل المسافرين	19017	5	43726	46.89	1072454	2465906
المجموع	391568	100	934521	1278.60	1368197	3265356

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°39 Edition novembre 2021, P 28
https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_No_39.pdf Consulté le 11/05/2022.

نلاحظ من خلال الجدول أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة موزعة على مختلف النشاطات الإقتصادية، بحيث أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر جاذبية ب109564 مشروع ممول والذي خلق 255152 منصب شغل، وتبلغ قيمة الإستثمار في قطاع الخدمات 360.25 مليار دج، وقد رصد قطاع الزراعة 59365 مشروعا والذي وفر 140394 منصب شغل منذ نشأة الوكالة إلى غاية 30 جوان 2021، ثم قطاع نقل البضائع بتمويل 56775 مشروع والذي خلق 96675 منصب شغل، وقد وصل عدد المشاريع الممولة لغاية 30 جوان 2021 حوالي 391568 مشروع والذي وفر حوالي 934521 منصب شغل، أما نسب توزيع المشاريع الممولة على مختلف قطاعات النشاط فهي مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): نسب توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ النشأة إلى غاية 30 جوان 2021 على مختلف قطاعات النشاط

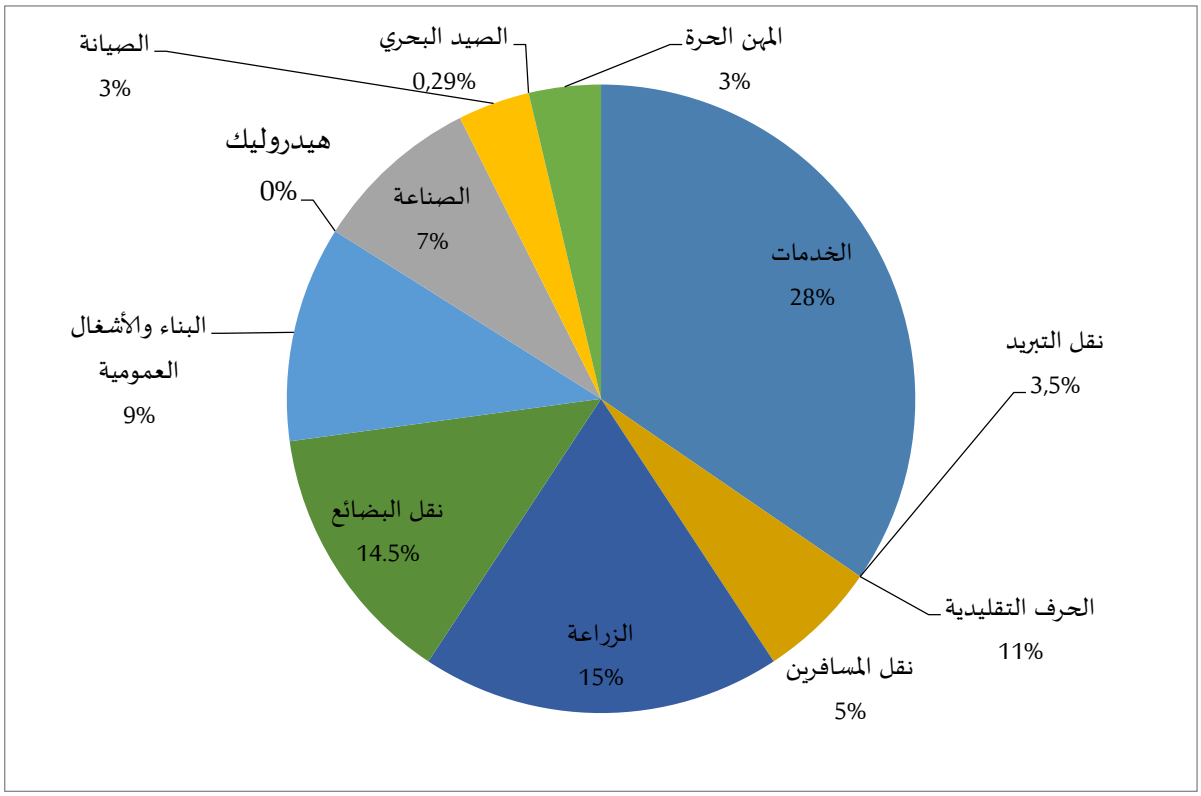

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات الجدول رقم 09

نلاحظ من خلال الشكل تنوعا في النشاطات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث إحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى ب 28% مشروع ممول يليها قطاع الزراعة ونقل البضائع ب 15% و14.5% ثم الحرف اليدوية ب 11% من مجموع المشاريع الممولة.

2 - توزيع شهادات الأهلية والمطابقة حسب قطاعات النشاط في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

يعرض المقاولين مشاريعهم الإستثمارية أمام لجنة تابعة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث تدرس اللجنة الملفات وتبدي رأيها حول ملائمة وقابلية وتمويل مشروع الاستثمار.

تتوج الملفات المقبولة من طرف اللجنة بإعداد شهادة الأهلية والتمويل تسلم إلى المعني في أجل لا يتعدى ثلاثة أيام، وتوزيع شهادات المطابقة والأهلية منذ نشأة الوكالة إلى 31 ديسمبر2019 في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): توزيع شهادات المطابقة والأهلية حسب قطاعات النشاط لغاية ديسمبر 2019

قطاع النشاط	مجموع شهادات الأهلية والمطابقة الصادرة	%	شهادات الأهلية عند الإنشاء	شهادات المطابقة عند التوسع
الزراعة	136600	%19,01	136364	236
الحرف التقليدية	80810	%11,25	80558	252
البناء والأشغال العمومية	49997	%6,96	49198	799
هيدروليك	1598	%0,22	1564	34
الصناعة	63676	%8,86	63141	535
الصيانة	7295	%1,02	7256	39
الصيد البحري	2261	%0,31	2256	5
المهن الحرة	14023	%1,95	13496	527
الخدمات	236161	%32,87	234615	1546
نقل التبريد	23310	%3,24	23174	136
نقل البضائع	73565	%10,24	73004	561
نقل المسافرين	29214	%4,07	27853	1361
المجموع	718510	%100	712479	6031

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°36 Edition , 2020, p26.

https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf le 11/05/2022.

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع شهادات المطابقة والأهلية بلغت 718510 شهادة منها 712479 شهادة للأهلية وتقدم عند الإنشاء و 6031 شهادة للمطابقة وتقدم عند التوسع، كان لقطاع الخدمات النصيب الأكبر منها ب 236161 شهادة، يليه قطاع الزراعة ب 136600 شهادة، ثم نشاط نقل البضائع ب 73565 شهادة.

3 - توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع الأعمال منذ إنشائها إلى غاية30 جوان 2021:

منذ نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى غاية 30 جوان 2021، قامت الوكالة بدعم وتمويل 391568 مشروع للمقاولين، وقد بلغ عدد المشاريع الممولة من جنس الذكور 350273 مقابل 41295 مشروع للإناث.

الجدول رقم (11): توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع الأعمال من الإنشاء لغاية 30 جوان 2021

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	ذكور	إناث	نسبة الإناث %	نسبة الذكور %
الزراعة	59365	56613	2752	5	95
الحرف التقليدية	43419	36037	7382	17	83
البناء والأشغال العمومية	35692	34845	847	2	98
هيدروليك	566	539	27	5	95
الصناعة	28855	24553	4302	15	85
الصيانة	11077	10895	182	2	98
الصيد البحري	1133	1117	16	1	99
المهن الحرة	12715	6805	5910	46	54
الخدمات	109564	91268	18296	17	83
نقل التبريد	13390	13001	389	3	97
نقل البضائع	56775	56064	711	1	99
نقل المسافرين	19017	18536	481	3	97
المجموع	391568	350273	41295	11	89

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°39 Edition novembre 2021, P 29

https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_No_39.pdf le 11/05/2022.

يتبين لنا من خلال السابق أن عدد الملفات الممولة بالنسبة للذكور أكبر من الإناث، حيث تبلغ نسبة الذكور 89% من مجموع المشاريع الممولة في مقابل 11% للإناث، كما تبين لنا أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة موزعة على مختلف قطاعات النشاط مع إحتلال قطاع الخدمات للمرتبة الأولى ب109564 مشروع منها 91268 مشروع لصنف الذكور و 18296 مشروع لصنف الإناث، أما نسبة تمويل المشاريع في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب قطاع النشاط وحسب الجنس منذ التأسيس لغاية 30 جوان 2021 فهي مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): نسبة تمويل الذكور والإناث حسب قطاعات النشاط للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ الإنشاء لغاية 30 جوان 2021

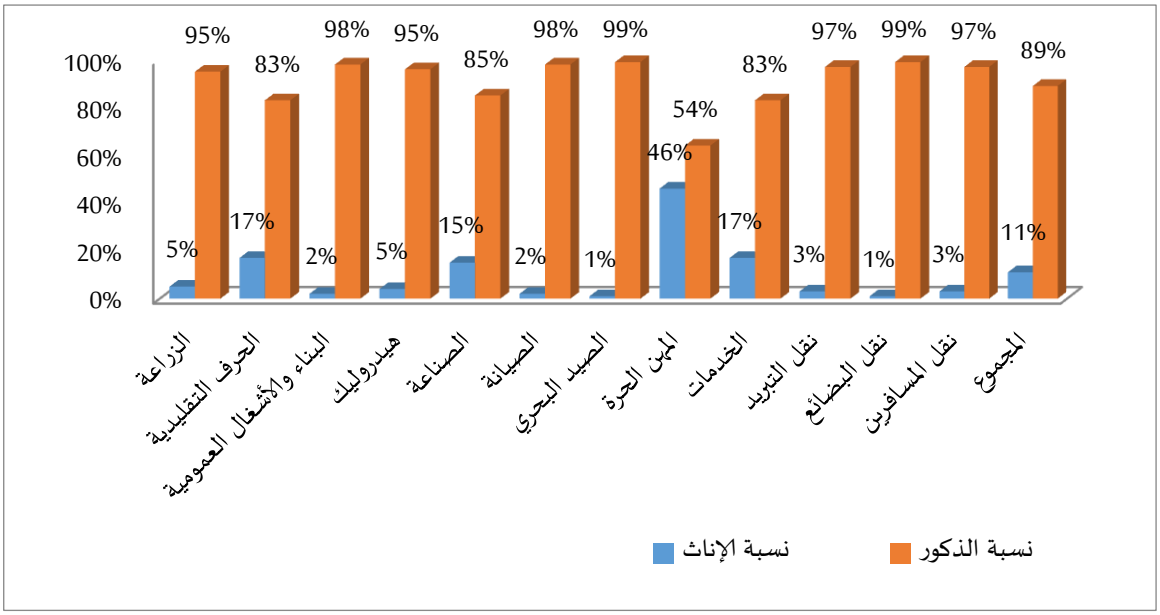

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات الجدول رقم 11

من خلال الشكل نلاحظ أن نسب المشاريع الممولة ذكور أعلى من نسب تمويل المشاريع إناث على مختلف قطاعات النشاط منذ التأسيس لغاية 30 جوان 2021.

المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي جزء من آليات النهوض بالتنمية الإجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة ومن بين هيئات الدعم المقاولاتي في الجزائر.

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا - التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM:

القرض المصغر هو قرض يمنح لفئات المواطنين دون دخل /أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم ويهدف إلى الإدماج الإقتصادي والإجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، وتعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الجهة المسؤولة عن تسيير ومتابعة جهاز القرض المصغر في الجزائر، ولقد أعطيت لها جميع الصلاحيات اللازمة ضمن عدة نصوص تشريعية، وتنظيمية للقيام بالمهام المخولة لهم وضعت الدولة الإطار العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبالأسس المنظمة لها ضمن سلسلة نصوص تشريعية، والتي تم نشرها سنة 2004[1].

ثانيا- نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

طبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 يناير سنة 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، تحدث هيئة ذات طابع خاص، تسمى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتدعى في صلب النص ب "الوكالة"، و توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل والمتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ويكون مقرها بمدينة الجزائر و يمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني يمكنها أن تحدث فروعا على المستوى المحلي بناءا على قرار مجلسها التوجيهي[2].

ثالثا- مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تضطلع الوكالة بالإتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية[3]:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.

- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الإستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.

- تدعم المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.

---

[1]- صبرينة مانع، فضيلة بوطورة، **المرافقة القاولاتية آلية داعمة لإنشاء وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث ، العدد الأول، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر، جوان 2018، ص157-158.

[2]- المواد 01، 02،03، 04 من المرسوم الرئاسي رقم 04 – 14 المؤرخ في 22 يناير 2004، **يتعلق بجهاز القرض المصغر**، الجريدة الرسمية رقم 06، الصادرة في 25 يناير 2004، ص08.

[3]- المادة 05 من المرسوم الرئاسي رقم 04 – 14 المؤرخ في 22 يناير 2004، **يتعلق بجهاز القرض المصغر**، الجريدة الرسمية رقم 06، الصادرة في 25 يناير 2004، ص ص08 – 09.

- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدين مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدهم عند الحاجة.

- تقدم الإستشارة و المساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي و رصد القروض.

- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع.

- تبرم إتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم و ذلك لحساب الوكالة.

- تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة و المستفيدين من الجهاز.

- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وإستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في أجالها.

المطلب الثاني: أشكال التمويل المطبقة والإمتيازات الممنوحة من طرف ANGEM

أولا - أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:

يمكن نلخيص أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالتالي[1]:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية.

- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الإقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.

- تنمية روح المقاولتية، لتحل محل الإتكالية، وبالتالي تساعد على الإدماج الإجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.

- دعم توجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الإستغلال.

- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الإتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمشاريع الجديدة الصغيرة.

الموقع الإلكتروني الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

[1] - https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/

تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022.
الموقع الإلكتروني الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/ بيع.

ثانيا - شروط التأهيل للإستفادة من القرض المصغر:

تتمثل شروط التأهيل للإستفادة من القرض المصغر في النقاط التالية[1]:

- بلوغ سن 18 فما فوق.

- عدم إمتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة و غير منتظمة.

- إثبات مقر الإقامة.

- التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.

- عدم الإستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما.

- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر ب 1% من الكلفة الإجمالية للنشاط.

- دفع الإشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

- الإلتزام حسب جدول زمني محدد بتسديد: القرض للبنك، مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ثالثا - الإعانات و الإمتيازات المقدمة:

تتمثل الإعانات والإمتيازات المقدمة من طرف الوكالة في المرافقة والتمويل، الإمتيازات الجبائية الآتية[2]:

المرافقة والتمويل:

- تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم، يمنح القرض البنكي بدون فوائد،

- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي، لإقتناء عتاد صغير و مواد أولية للإنطلاق في النشاط، و التي لا تتجاوز 1.000.000 دج،

- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100.000دج، و قد تصل هذه الكلفة الى مائتا وخمسين ألف دينار جزائري 250.000دج.

[1] - https://www.angem.dz/ar/article/les-conditions-d-eligibilite-au-micro-credit/

تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022.

الموقع الإلكتروني الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

[2] - https://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit/

تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022.

الإمتيازات الجبائية:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات.

- إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات.

- تعفى من رسم نقل الملكية، الإقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.

- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون.

- يمكن الإستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص بالإنشاء.

- تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، و ذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، و يكون هذا التخفيض كالتالي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪.

- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪.

- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪.

- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الإستثمار بتطبيق نسبة 5٪.

رابعا - الخدمات الممنوحة:

تتنوع الخدمات الممنوحة المقدمة من طرف الوكالة ما بين خدمات مالية وأخرى غير مالية وهي[1]:

الخدمات المالية:

يمنح الجهاز صيغتين من التمويل، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس (05) بنوك العمومية الشريكة:

*** الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة - مقاول)**

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد اولية لا تتجاوز 100،000 دج، وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا، وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

الموقع الإلكتروني الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

[1] - https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/

تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022.

*** الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة- بنك- مقاول)**

هي قروض ممنوحة من قبل البنك و الوكالة بعنوان إنشاء نشاط، تكلفة المشروع قد تصل إلى 100.000.000 دج، التمويل يقدم كالتالي:

- قرض بنكي بنسبة 70%.

- سلفة الوكالة بدون فوائد 29%.

- مساهمة شخصية 1%.

و قد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

للإشارة، فإن قيم التمويل قد إرتفعت من 30.000 دج إلى 100.000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250.000دج بالنسبة لولايات الجنوب و الهضاب العليا، و من 400.000 دج الى 1.000.000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، و ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011.

الخدمات غير المالية:

إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين، والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن، و إستمرارية الأعمال لهذا فالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر توفر لهم:

- الإستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.

- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط.

- متابعة جوارية جدية لإستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها.

- دورات تكوينية لإنشاء و / أو تسيير المشروعات الصغيرة و التربية المالية

- إختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة.

- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر.

- وضع موقع في الأنترنت لإشهار و بيع المنتجات و تبادل الخبرات.

المطلب الثالث: حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا - القروض الممنوحة ومناصب الشغل المستحدثة:

- حصيلة مناصب الشغل المستحدثة خلال ثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2021:

جدول رقم (12): حصيلة مناصب الشغل المستحدثة خلال ثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2021

صيغ التمويل	عدد المناصب المستحدثة
تمويل لشراء المواد الأولية	77864
تمويل ثلاثي " الوكالة، البنك، المستفيد"	19748
المجموع	97612

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

https://www.angem.dz/ar/article/emplois-crees/

تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المناصب المستحدثة عند التمويل لشراء مواد أولية يمثل ب 77864 من إجمالي عدد المناصب المستحدثة، وأن تمويل ثلاثي لا يتعدى 19748 من إجمالي عدد المناصب المستحدثة، وذلك خلال ثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2021، وهذا يعود إلى إهتمام المستفيدين بالتمويل لشراء المواد الأولية.

- حصيلة الخدمات المالية لثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2021:

1- توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل:

الجدول رقم (13): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	68411	86,02
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	11120	13,98
المجموع	79531	100

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022. https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد القروض الممنوحة بدون فوائد لشراء المادة الأولية تمثل نسبة 86,02% من إجمالي عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة، وأن عدد القروض الممنوحة بدون فوائد لإنشاء مشروع لا يتعدى 13,98% من إجمالي عدد القروض الممنوحة، وذلك خلال ثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2021، وهذا يعود إلى

إهتمام المستفيدين بقروض شراء المواد الأولية من أجل الحصول على المواد الأولية للقيام بنشاطاتهم (صناعات صغيرة وتقليدية).

2- توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس:

الجدول رقم (14): توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

جنس المستفيد	العدد	النسبة %
نساء	51237	64,42
رجال	28294	35,58
المجموع	79531	100

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022. https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القروض الممنوحة حسب الجنس تقدر ب 64,42 **% لجنس النساء**، وأن نسبة الرجال تقدر ب 35,58 % ، أي أن النساء هم النسبة الكبيرة المستفيدة من القروض الممنوحة من طرف الوكالة.

3- توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم (15): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	العدد	النسبة %
الفلاحة	8715	10,96
الصناعة الصغيرة	33346	41,93
البناء والأشغال العمومية	9028	11,35
الخدمات	12657	15,91
الصناعة التقليدية	14031	17,64
تجارة	1609	2,02
الصيد البحري	145	0,18
المجموع		100

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022. https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

من خلال جدول توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط، نلاحظ أن نسبة القروض الممنوحة لقطاع الصناعة الصغيرة تقدر ب 41,93 %، وبليه قطاع الصناعة التقليدية ب 17,64%، ثم قطاع الخدمات ب 15,91% ثم يليه قطاع الفلاحة بنسبة 10,96 % وقطاع بناء الأشغال العمومية بنسبة 11,35%، أما القطاعات التي تمثل أضعف نسب القروض الممنوحة من طرف الوكالة هي قطاع التجارة وقطاع الصيد البحري بنسبة 2,02% و 0,18% على التوالي.

4- توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم:

الجدول رقم (16): توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد	النسبة %
دون مستوى	7409	9,32
متعلم	705	0,89
إبتدائي	9838	12,37
متوسط	41287	51,91
ثانوي	16904	21,25
جامعي	3388	4.26
المجموع	79531	100

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022. https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

نلاحظ كم خلال جدول توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم أن مستوى التعليم المتوسط حقق أكبر نسبة تقدر ب 51,91 %، ويليه المستوى الثانوي بنسبة 21,25%، ثم مستوى الجامعي ب 4,26%، أما أضعف نسبة فهي لمستوى المتعلم التي قدرت ب 0,89%.

5- القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية:

الجدول رقم (17): القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة %
18 – 29 سنة	23730	29,84
30 – 39 سنة	23612	29,69
40 – 49 سنة	17609	22,14
50 – 59 سنة	10100	12,70
60 سنة فما فوق	4480	5,63
المجموع	79531	100

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022. https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

من خلال الجدول الموضح أعلاه القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية، فنلاحظ أن الفئة العمرية ما بين 18 – 29 سنة هي أكبر نسبة قدرت ب 29,84% وتليه الفئة العمرية ما بين 30 – 39 سنة بنسبة 29,69%، أما أقل نسبة مستفيدة من القروض الممنوحة من طرف الوكالة فهي الفئة العمرية من 60 سنة فما فوق التي قدرت ب 5,63%.

6- حصيلة تمويل خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني:

الجدول رقم (18): حصيلة تمويل خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني

الفئات	العدد
خريجي الجامعات	1587
خريجي التكوين المهني	7548
المجموع	9135

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022. https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

من خلال الجدول الموضح لحصيلة تمويل خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني نلاحظ أن عدد خريجي التكوين المهني قدر ب 7548 وهي الفئة الكبيرة من المستفيدين من التمويل الممنوح من طرف الوكالة، وأن عدد خريجي الجامعات قدر ب 1587 مستفيد فقط.

7- توزيع القروض للفئات الخاصة:

الجدول رقم (19): توزيع القروض للفئات الخاصة

الفئات	العدد
الأشخاص ذوي إعاقة	128
المحبوسين المفرج عنهم	120
المجموع	248

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022. https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/

تتمثل المهام الرئيسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة الفئات الهشة من خلال التمويل، وذلك بمساعدة أكبر عدد ممكن من الفئات الضعيفة الموجودة في المجتمع، ومن بين هذه الفئات نجد الفئات الخاصة أي الأشخاص ذوي الإعاقة المحرومين والذين يعيشون في وضع إجتماعي خاص من حيث التمويل المالي والمعنوي، والتي لم تهمشه الوكالة، حيث تشير الإحصائيات فئة الأشخاص ذوي الإعاقة إستفادت من 128 قرض، يليه المحبوسين المفرج عنهم ب 120 قرض، وهذا ما يفسر رغبة السلطات الوطنية في إعادة إدماج هذه الفئات في المجتمع وتحسين وضعيتهم حتى لا تهمش أكثر.

- حصيلة الخدمات غير المالية لثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2021:

جدول رقم (20): حصيلة الخدمات غير المالية لثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2021

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة	22257
التكوين في مجال التعليم المالي العام	22972
التكوين حسب برنامج GET AHEAD	415
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير نشاط	2178
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	47822
إختيارات المصادقة على المكتسبات المهنية	18378
صالونات عرض/ بيع	6019
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	72219

المصدر: الموقع الإلكتروني الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

https://www.angem.dz/ar/article/services-non-financiers/

تاريخ الإطلاع 29 ماي 2022.

نلاحظ من خلال جدول حصيلة الخدمات غير المالية لثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2021 أن العدد الإجمالي للمقاولين المكونين قدر ب47822 مستفيد وهي أعلى قيمة، ثم يليه التكوين في مجال التعليم المالي العام قدرت ب22972 مستفيد، ثم التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة ب 22257 مستفيد، وأن أقل عدد من المستفيدين هو نشاط التكوين حسب برنامج GET AHEAD قدر ب 415، حيث أن العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية قدر ب 72219 مستفيد.

ثانيا - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و خدمة المرافقة المقاولاتية:

لا تقتصر خدمات الوكالة الوطنية للقرض المصغر على تقديم المساعدات المالية فقط بل تشمل أيضا خدمات المرافقة و التوجيه من خلال إنجاز الدراسة التقنية و الإقتصادية للمشروع، التكوين في المجال المالي و التسييري، بالإضافة إلى إمكانية المشاركة في المعارض مما يزيد من فرص المقاولين في الإندماج في العديد من الشبكات و إكتساب الخبرة، و كذلك ما يميز هذه الوكالة عن غيرها من الأجهزة هو توفرها لخلايا مرافقة على مستوى الدوائر مما يقرب الوكالة بشكل كبير من المقاول، و يضمن له إمكانية الإستعلام و إيداع ملفاته و متابعتها، وترتكز إستراتيجية المرافقة فيها على ثلاث أنماط:

-GERM : Gérer Mieux Votre Entreprise.

- CREE : Comment Créer votre ldée D entreprise.

- TRIE : Trouvez votre ldée D entreprise.

والجدير بالذكر هو إعتماد طريقة التكوين "الأندراغوجي" و هي طريقة أكاديمية ترتكز على المقاربة بالمشاركة من خلال تبادل الخبرات بين المدرب و المتكونين وفقا لأسلوب علمي قائم على معايير دولية، و تتمثل أهم مواد التكوين في:

بالنسبة لTRIE: (كيفية خلق و إنشاء فكرة مؤسسة، إنجاز مخطط عمل، التأكد من صحة الفكرة).

بالنسبة لGREEو GERM: (أساسيات التسيير الأفضل للمؤسسة، المؤسسة والعائلة، العمال الإنتاجية، التسويق، التمويل، المحاسبة و التخطيط).

- بالإضافة إلى إختبارات المصادقة مكتسبات المهن.

هذا وقد عمدت الوكالة لتكملة المجهودات المبذولة لا سيما فيما تعلق بتحفيز المرأة المقاولة بالقيام بالنشاطات التالية:

- إقتراح مجالات قابلة للإستثمار من خلال تقديم كل الشروح والمعلومات الوافية المتعلقة بالمشروع.

- التعبئة والتحسيس بضرورة المشاركة في صنع عملية التنمية بنماذج واقعية من خلال تبني فكرة إنجاز وتحقيق المشروع.

- إنجاز مخطط المشروع وشرح كل الخطوات والمراحل لتنفيذه، مرافقة المرأة بتوعية أفراد أسرتها وكل الفاعلين المحيطين بها لتقديم الدعم لها لإنجاح مشروعها، فتح منافذ وفضاءات إتصالية دائمة للإجابة عن كل الإستفسارات و الإنشغالات[1].

[1]- أمال بعيط، مرجع سبق ذكره، ص170.

المبحث الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

لوضع حد لتفاقم مشكلة البطالة ومواجهة مشكلة الإختلالات الموجودة في الأسواق، أنشأت السلطات العمومية الجزائرية الصندوق الوطني للتأمين على البطالة cnac وذلك لإنجاز نشاطات للبطالين ذوي المشاريع التي تتراوح أعمارهم بين 25 و 50 سنة.

المطلب الأول: تقديم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

أولا - النشأة و التعريف بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 1/94 المؤرخ في 11 ماي 1994، يتمتع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المنصوص عليه في المادة 30 من المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في في 26 ماي 1994 و يسمى "الصندوق" بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، تحكمه قوانين وتنظيمات المعمول بها، يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي، يكون مقر الصندوق في مدينة الجزائر ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني[1].

ثانيا - مهام الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة:

يمكن إيجاز أهم مهاه الصندوق فيما يلي:

1- التأمين عن البطالة:

لبس بالضرورة أن ينحصر نظام التأمين عن البطالة في دفع تعويض للأجير الذي فقد منصب عمله بصفة لا إرادية فقط و إنما أيضا في بعث إجراءات إحتياطية لتكثيف فرص رجوعه إلى العمل و ذلك بـ[2]:

- دعم العمل الحر.

- المساعدة على البحث عن الشغل.

- التكوبن بإعادة التأهيل.

- ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به.

- يمكن ذات النظام الأجراء السابقين من تحصيل تعويض التأمين عن البطالة للإدماج في الحياة المهنية.

---

[1]- المادة 01 ، 02، 03 من المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، **يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، الجريدة الرسمية رقم 44، الصادرة في 07 جويلية 1994، ص ص05 - 06.

[2]- سارة ريغي، **إستعمال آلية التسويق الإبداعي لتوجيه خريجي الجامعات نحو المقاولاتية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2018- 2019، ص ص 89-90.

- يسمح نظام التأمين عن البطالة المستخدمين العمومين والخواص بحيازة آلية لمواجهة الصعوبات الإقتصادية، التقنية والمالية التي تعرض مصير مؤسساتهم للخطر بتقليص تعدادها وإضمحلال وظائفها المأجورة.

2- دعم و إحداث و توسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و50 سنة:

تكمن الخدمات الموجهة لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصصة في المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الإنتقاء والإعتماد، تراكز الإستثمارات المنجزة في الميدان على أساس نمط تمويلي ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتكلفة إستثمارية لا تتعدى 10 ملايين دينار جزائريا فضلا عن ذلك، تم تقرير مساعدات وإمتيازات مالية وجبائية لصالح كل شخص يستوفى شروط الإلتحاق بالجهاز بما في ذلك السن والبطالة والمهارة المكتسبة والتأهيل في النشاط المراد إنجازه والقدرة على المساهمة في تمويل المشروع (المرافقة) بخصوص عملية تقويم خبرات أصحاب المشاريع المهنية، فإنها تتم بتمويل من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وإسهام من وزارة التعليم المهني و باقي القطاعات المعنية، علاوة على ذلك خصص لأصحاب المشاريع والمؤهلين مجموعة من الإمتيازات المتمثلة في تخفيض نسب الرسوم الجمركية، وتخفيض نسب فوائد القروض البنكية، والإعفاء الضريبي وشبه الضريبي، والإستفادة من قرض غير مكافئ ممنوح من طرف الصندوق[1].

3- تشجيع و دعم ترقية الشغل:

يحدد الإجراءات التحفيزية لترقية التشغيل من خلال تخفيف الأعباء الإجتماعية لصالح أرباب العمل، وتطبق هذه الإجراءات على أرباب العمل التابعين للقطاع الإقتصادي، ويمكن أن تشمل أيضا أرباب عمل القطاعات الأخرى بإستثناء أولئك الذين ينشطون في مجال تنقيب و إنتاج المحروقات، ومن الإمتيازات الممنوحة لصاحب العمل نجد : مستويات مختلفة خاصة بخفض حصة رب العمل، الإعفاء من الإشتراك الإجمالي للضمان الإجتماعي الخاصة بصاحب العمل، إعانة شهرية للتشغيل[2].

ثالثا - شروط التأهيل للإستفادة من دعم الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة:

تتضمن الإستفادة من دعم الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة شروط التأهيل التالية[3]:

- أن يبلغ الشخص ما بين ثلاثين(30) و خمسين(50) سنة.

الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتأمين على البطالة

[1]- https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx

تاريخ الإطلاع يوم 14 ماي 2022.

الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتأمين على البطالة

[2]- https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx

تاريخ الإطلاع يوم 14 ماي 2022.

الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتأمين على البطالة

[3] - https://www.cnac.dz/p1a/pr%C3%A9sentationa.htm

تاريخ الإطلاع بوم 14 ماي 2022.

- أن يكون من جنسية جزائرية.

- أن لا يكون شاغلا لمنصب عمل مأجور أو قد مارس نشاطا لحسابه الخاص حين إيداعه للملف.

- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل(و.و.ت) بصفة طالب عمل.

- أن يتمتع بمؤهل مهني و/أو يملك مؤهلات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.

- أن يكون قادرا على تجنيد إمكانيات مالية للمساهمة في تمويل مشروعه.

- أن لا يكون قد إستفاد من تدبير إعانة الدولة في مجال إحداث النشاط: (من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار، الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية...إلخ).

المطلب الثاني: أشكال التمويل المطبقة والإمتيازات الممنوحة من طرف CNAC وإنجازاته

أولا – أشكال التمويل المطبقة من طرف CNAC:

يمول الصندوق الوطني للتأمين على البطالة النشاطات المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات لإقتناء التجهيزات، وفي هذا المجال يستخدم التمويل الثلاثي على مستويين، فالمستوى الأول يحدث عند حد إستثماري تساوي قيمته أو تقل عن 5 ملايين دج، و المستوى الثاني حد إستثماري تزيد قيمته عن 5 ملايين دج وتقل أو تعادل 10 ملايين دج، الجدول التالي يوضح ذلك[1]:

جدول (21): صيغ التمويل المطبقة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

المستوى	تكلفة المشروع	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة	القرض البنكي
1	المبلغ الإجمالي للإستثمار أقل أو يساوي 5 ملايين دج	%1	%29	%70
2	المبلغ الإجمالي للإستثمار ما بين 5 ملايين و 10 ملايين دج	%2	%28	%70

المصدر: الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتأمين على البطالة

https://www.cnac.dz/p1a/pr%C3%A9sentationa.htm

تاريخ الإطلاع يوم 14 ماي 2022.

الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتأمين على البطالة

[1]- https://www.cnac.dz/p1a/pr%C3%A9sentationa.htm

تاريخ الإطلاع يوم 14 ماي 2022.

الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة القرض البنكي 70 بالمئة وتبقى ثابتة مهما إختلف القرض، في حين تتراوح نسبة المساهمة الشخصية بين 1 بالمئة و 2 بالمئة، أما الصندوق فما بين 28 بالمئة و 29 بالمئة، و هذا حسب قيمة الإستثمار.

ثانيا - الإمتيازات الممنوحة من طرف CNAC :

تمنح مساعدات وإمتيازات في مرحلتي إنجاز وإستغلال المشروع الصغير[1]:

عند مرحلة الإنجاز:

مساعدات مالية:

- قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة(100%).

- قرض بدون فائدة أو سلفة غير مكافأة (س.غ.م) متباينة حسب مجموع الإستثمار.

- سلفة غير مكافأة (س.غ.م) إضافية عند الإقتضاء.

* قرض بدون فائدة خاص بورشات متنقلة: هو عبارة عن مساعدة في شكل سلفة غير مكافأة(س.غ.م) إضافية بقيمة 500.000دج قابلة للتسديد بغرض إقتناء ورشات متنقلة لممارسة النشاطات (الترصيص، كهرباء العمارات، التدفئة، تكييف الهواء، تركيب الزجاج، دهن العمارات، ميكانيك السيارات)، المستفيدون هم البطالين ذوي المشاريع المتخرجين من مراكز التكوين المهني، يمنح هذا القرض شرط إعداد وثيقة "التبليغ بمنح قرض بدون فائدة خاص بورشات متنقلة"، طريقة التسديد تتم من خلال جمعه ضمن آجال الإستحقاقات المقررة (أجل إستحقاق القرض بدون فائدة المقرر+ أجل إستحقاق القرض بدون فائدة الإضافي الخاص بالورشة المتنقلة = أجل إستحقاق واحد).

* قرض بدون فائدة خاص بكراء محل: هو عبارة عن مساعدة في شكل سلفة غير مكافأة (س.غ.م) إضافية بمجموع 500.000دج للتكفل بكراء محل موجه لإحداث نشاط إنتاج سلع و خدمات بإستثناء النشاطات غير المستقرة، شروط و كيفيات منح القرض (طلب منح قرض بدون فائدة خاص بكراء محل موقع من طرف صاحب المشروع، وثيقة "الصندوق الوطني التأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) الموثق" معدة بتاريخ التوقيع على شهادة القابلية لمدة سنتين(2) على الأقل تتضمن كلفة الكراء، إعداد وثيقة "التبليغ بمنح قرض بدون فائدة خاص بكراء محل"، توقيع صاحب المشروع على دفتر الأعباء المتعلق بـ"القرض بدون فائدة الخاص بكراء محل")، يتم تسديد القرض بدون فائدة الخاص بكراء محل من خلال جمعه ضمن آجال إستحقاقات القرض الإعتيادي بدون فائدة المخصص لشراء تجهيزات و معدات جديدة.

* قرض بدون فائدة خاص بالمكاتب الجماعية: هو عبارة عن مساعدة في شكل سلفة غير مكافأة (س.غ.م) إضافية تمنح، عند الإقتضاء، لذوي شهادات التعليم العالي بمبلغ يصل إلى 1.000.000دج للتكفل بكراء محل لإيواء مكاتب

الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتأمين على البطالة

[1] - https://www.cnac.dz/p1a/pr%C3%A9sentationa.htm

تاريخ الإطلاع يوم 14 ماي 2022.

جماعية، ويتمثل مجال النشاطات الخاصة بالمكتب الجماعي في(الطب، المساعدة القضائية، خبرة المحاسبة، محافظة الحسابات، محاسبة معتمدة، مكاتب دراسات و متابعة خاصة بقطاع البناء و الأشغال العمومية و الري)، شروط و كيفيات منح القرض (طلب منح قرض بدون فائدة خاص بكراء محل لإيواء مكتب جماعي موقع من طرف ذوي المشروع، وثيقة (نموذج (ص.و.ت.ب)) معدة لاحقا بتاريخ التوقيع على شهادة القابلية لمدة سنتين(2) على الأقل تتضمن كلفة الكراء، معاينة لتثبيث عنوان المكتب"محضر معاينة المراقب"، إعداد تبليغ جماعي واحد خاص بمنح قرض بدون فائدة لكراء محل يأوي مكتب جماعي يشمل أصحاب المشاريع المعنيين، توقيع ذوي المشاريع على دفتر الأعباء المتعلق ب " القرض بدون فائدة الخاص بكراء محل لإيواء مكتب جماعي ")، يتم تسديد القرض بدون فائدة الخاص بالمكتب الجماعي من خلال جمعه ضمن آجال إستحقاقات القرض بدون فائدة "الإعتيادي".

إمتيازات جبائية:

عند مرحلة إنجاز المشروع:

- الإعفاء من رسم التحويل بالنسبة للإقتناءات العقارية الموجهة لإحداث النشاطات الصناعية.

- الإعفاء من رسوم تسجيل عقود تأسيس الشركة.

عند مرحلة إستغلال المشروع:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و لواحقها طيلة ثلاث(3)، ست(6) أو عشرة(10) سنوات حسب موقع المشروع، إبتداء من تاريخ إنجازه، بمقتضى المادة252-4 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم الشبيهة(CIDTA).

- الإعفاء الإجمالي من الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) طيلة ثلاث(3)، ست(6) أو عشرة(10) سنوات حسب موقع المشروع، إبتداء من تاريخ إستغلاله، بمقتضى المادة282 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم الشبيهة(CIDTA).

عند إنقضاء هذه الفترة، يمكن تمديدها إلى سنتين(2) في حالة إلتزام صاحب المشروع بتوظيف ثلاثة(3) عمال لمدة غير محددة، بمقتضى المادة13-1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم الشبيهة(CIDTA).

يتعين على المستثمرين، بصفتهم أشخاص طبيعين، إستيفاء حد أدنى من الضرائب تعادل خمسين(50)% من مبلغ 10.000دج عند كل سنة مالية و ذلك مهما يكن رقم الأعمال المحقق في ذات الفترة.

- تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) عند إنقضاء فترة الإعفاء طيلة السنوات الثلاثة(3) الأولى:

- السنة الأولى: تخفيض بنسبة سبعين(70)%.

- السنة الثانية: تخفيض بنسبة خمسين(50)%.

- السنة الثالثة: تخفيض بنسبة سبعين(25)%.

يتم تمديد فترة الإعفاء إلى سنتين(2) إضافيتين في حالة إلتزام صاحب المشروع بتوظيف ثلاثة(3) عمال بعقد عمل لمدة غير محددة، وتقوم مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بعمليات مراقبة طيلة مسار إحداث المشروع الصغير.

ثالثا- إنجازات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي[1]:

الجدول (22): إحصائيات ملفات الصندوق الوطني للبطالة إلى غاية 30 جوان 2021

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	نسبة تمويل المشاريع النسوية بالمئة %	عدد الوظائف	قيمة التمويل (مليون دج)
الزراعة	26130	11	62150	109599.01
صناعات التقليدية	15898	22.5	41291	52710.49
البناء والأشغال العمومية	8907	2.6	28393	36882.67
الري	363	5.2	1234	2558.65
صناعة	12339	22	35819	58245.08
صيانة	984	2.1	2385	3125.03
الصيد البحري	521	0.4	1876	3642.95
مهن حرة	1602	48.3	3471	7057.81
الخدمات	31985	17.3	68063	115915.82
نقل البضائع	45123	1.5	70053	120260.26
نقل المسافرين	12275	1.2	18625	29279.92
المجموع	157133	10.6	333360	539277.66

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°39 Edition novembre 2021, P 30

https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_No_39.pdf Consulté le 11/05/2022.

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع المشاريع الممولة من طرف الصندوق بلغت لغاية 30 جوان 2021 حوالي 157133 مشروع، حيث وصلت نسبة تمويل العنصر النسوي 10.6 بالمئة في مقابل 89.4 بالمئة مشروع ممول للذكور، أما قيمة التمويل الكلية فقد وصلت إلى 539277.66 مليون دينار جزائري ،وقد حصد قطاع المهن الحرة أعلى نسبة لعدد المشاريع الممولة ب 48.3 بالمئة من مجموع المشاريع الممولة بقيمة 7057.81 مليون دينار جزائري، في حين إحتل قطاع الصناعات التقليدية المرتبة الثانية ب 22.5 بالمئة من مجموع المشاريع الممولة بقيمة 52710.49 مليون دينار جزائري، و إحتل المرتبة الثالثة قطاع الخدمات ب 17.3 بالمئة بقيمة 115915.82 مليون دينار.

[1] - https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf تاريخ الإطلاع يوم 14 ماي 2022

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و خدمة المرافقة

تمر المرافقة المقاولاتية عبر مجموعة من المراحل تكمن في الإعلام وإعداد المشروع وتجهيز المؤسسة المستحدثة وتستمر في نشاطها على النحو التالي[1]:

- تتمثل المرحلة الأولى من المرافقة في إعداد المشروع يقوم الصندوق خلالها بمساعدة المقاول على إنجاز الدراسة التقنية الإقتصادية التي تتجلى في عرض المشروع، المنتج، السوق، وسائل الإنتاج، تمويل المشروع، و ملفه المالي.

- بعد الإنتهاء من الدراسة التقنية تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة عرض المشروع على لجنة الإنتقاء والإعتماد الذي تبحث في مصداقيته، ففي حالة قبولة تبدأ المرحلة الثالثة، أما في حالة رفضه فيبلغ البطال صاحب المشروع بالنقائص المسجلة في مشروعه حتى يتسنى له إشتراك ذلك المشروع من جديد.

- ثم تأتي مرحلة إنجاز المؤسسة التي تسلم فيها شهادة القابلية مع التبليغ بالموافقة المبدئية فيما يخص منح السلفة غير المكافأة، و يتم الإنخراط في صندوق الكفالة المشتركة بشكل إجباري.

- بعدها يودع البطال طلب القرض لدى البنك المخول له تمويل المشروع الذي ينبغي له أن لا يتجاوز 3 أشهر للفصل في طلبه، و في حالة قبوله تسلم شهادة القابلية في شأن الإمتيازات الضريبية مع إصدار قرار نهائي خاص بمنح السلفة غير المكافأة، و يمنح تقرير مفصل مع الأسباب في حالة الرفض.

- مرحلة ما بعد إنطلاق المؤسسة و متابعتها، و يهدف من خلالها الصندوق إلى ضمان ديمومة المؤسسة و استمرارها، يتم فيها تكليف مستشار مرافق بمتابعة نشاطها لمدة 3 سنوات عن طريق الإستشارة في مجال الضرائب و المحاسبة و تسيير الموارد البشرية، كما يوفر الصندوق أيضا فرصا للتكوين يستفيد منها المقاول بهدف تلقي مبادئ التسيير التي يحتاجها في تسييره للمؤسسة.

[1]- أمال بعيط، مرجع سبق ذكره، ص ص173- 174.

خلاصة الفصل الثالث:

وفي الأخير يمكن القول أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يمكن أن تنشط في معزل عن الدعم والمرافقة، الذي يأتيها من هيئات وآليات الدعم المخصصة من طرف الدولة لهذا الغرض، ANADE، ANGEM، CNAC لقد سمحت هذه الوكالات وعن طريق الإمتيازات والإعانات المختلفة المقدمة للشباب أصحاب المشاريع في فتح باب واسع أمام هدف الدولة الجاد في دعم الإنعاش الإقتصادي وفتح المجال للمبادرة الخاصة ومحاربة البطالة وذلك وسط مجموعة معتبرة من الهياكل والبرامج التي وضعتها السلطات العمومية في الجزائر، ويعزز بذلك القناعة بأن عودة الدولة إلى دعم الإستثمار لا مناص منه في سياسة الإنعاش الإقتصادي، أصبح أثر هذه السياسة واضحا بدعم المقاولاتية وإنشاء المشاريع الخاصة لا سيما المصغرة.

خاتمــة

- **تمهيد:**

إن تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها قد أصبح من أهم روافد التنمية الإقتصادية والإجتماعية في جميع البلدان لا سيما بالنسبة للجزائر بشكل خاص، وذلك لما تحققه من مردود إقتصادي كبير على مستوى كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، فالمقاولاتية وإنشاء المشاريع هي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، وعلى رأسها هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد حاولنا في هذه الدراسة إبراز أهمية المرافقة المقاولاتية في دعم وتنمية وتنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعرض لدور هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر والمتمثلة في ANADE و ANGEM و CNAC وقد تبين لنا مدى الأهمية التي يحظى بها أسلوب المرافقة حيث يبقى الهدف الأساسي للمرافقة هو دعم المقاول.

- **النتائج وإختبار الفرضيات:**

- **الفرضية الأولى:** أشارت الدراسة في شقها النظري والتحليلي إلى أن مفهوم المقاول أصبح أوسع بكثير مما جاء في الفرضية القائلة بأن المقاول هو الفرد الذي يتعاقد مع الدولة كي يقوم بنشاطات معينة مثل أعمال الإنجاز والبناء أو تحصيل الإيرادات، أو إدارة البنوك، أو تقديم الخدمات التجارية مقابل عائد معين، فقد أصبح هذا المفهوم جد تقليدي ولا يمثل إلا جزء يسير جدا من المفهوم الحديث والواسع للمقاول، فقد بينت الدراسة أن الرغبة في الإبداع وخلق الأفكار هي جوهر المقاولاتية، و أن المقاول هو الشخص المبادر وهو الشخص الذي لديه فكرة ويسعى لتجسيدها في أرض الواقع، ويقرر إنشاء وإدارة مشروع لتحقيق الربح، ولديه القدرة على مواجهة المخاطر التي تهدد مشروعه، و أن ما يميز الدور الأساسي والحقيقي للمقاول أو المقاولاتية هي القدرة على الإبتكار وتجسيد الأفكار على أرض الواقع، وهذا ما ينفي صحة الفرضة الأولى.

- **الفرضية الثانية:** بينت الدراسة أنه لا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية والمالية لتحقيق النجاح للمشروع إذ توجد معوقات كثيرة تعترض أصحاب المشاريع، كما أشارت الدراسة الى أن المرافقة المقاولاتية لا يقتصر عملها فقط على المرافقة المالية لأصحاب المشاريع، فهي تضم مجموعة من التقنيات الخاصة التي تأخذ أبعادا متعددة منها المرافقة الفنية التي تساعد أصحاب المشاريع في دراسة جدوى المشروع والمرافقة المعنوية التي تتعلق بتقديم النصح والتوجيه والإرشاد، حيث تعمل على بلورة الأفكار وضبطها وتجسيدها على أرض الواقع، بالإضافة إلى المرافقة بتوفير التدريب والتكوين والمرافقة التكنولوجية التي تشجيع المشاريع الصغيرة على التكنولوجيا الحديثة وإستخدامها ،زيادة عن المرافقة الإعلامية: تتمثل في المساعدات التي يقدمها المرافق لصاحب المشروع، وهي أن يوجهه للطرق التي تمكنه من إقامة أنظمة المعلومات والإتصال داخل مؤسسته، وأخيرا المرافقة الإدارية المتمثلة التسهيلات التي المتعلقة بالإجراءات الإدارية، كتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص والتسجيل، إجراءات الحصول أو إمتلاك العقار...إلخ، وعليه فالتأثير الإيجابي للمرافقة المقاولاتية لا يقتصر فقط على المرافقة المالية لأصحاب المشاريع وهذا ما ينفي صحة الفرضة الثانية.

- **الفرضية الثالثة:** أشارت الدراسة أن موضوع المرافقة المقاولاتية في الجزائر يحضى بإهتمام كبير لدى السلطات العليا للبلاد ودليل ذلك خلق العديد من هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر على غرار ANADE و ANGEM و CNAC،

والتي إرتبطت بالأصل بظهور عدة مشاكل وصعوبات تعيق تمويل و إنشاء وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى خلق العديد من الآليات التي تهدف إلى دعم المقاولاتية، وقد بينت الدراسة أن مختلف هيئات المرافقة المقاولاتية و منذ نشأتها قد عكفت على تمويل العديد من المشاريع في إطار دعم وتنمية المشروعات الصغيرة المقاولة برغم الصعوبات والمشاكل التنموية الخاصة بالبيئة الإستثمارية في الجزائر، كما قدمت مساهمة وتسهيلات كبيرة لأصحاب المشاريع سواء من خلال تنوع أشكال التمويل المطبقة واثرائها وتسهيلها لتشمل توليفة كبيرة من الإعفاءات الجبائية وتقليل الضمانات أو من ناحية المساعدات والإمتيازات الممنوحة والتي تشمل حتى المساعدات غير المالية كالتكوين والتدريب والإعلام ومن الأمثلة على ذلك ما تقدمة الإحصائيات حول حجم الإنجازات وعدد القروض الممنوحة وعدد المؤسسات التي تم إنشاءها في مختلف القطاعات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

بالإضافة إلى النتائج السالفة الذكر الخاصة بإختبار الفرضيات، خلصت الدراسة إلى نتائج أخرى جد مهمة وتتمثل في:

- المرافقة المقاولاتية عملية تعليم، وليس المساعدة لفترة معينة فقط، بل يجب أن تكون المرافقة ضمن برنامج تكويني يصاحب المقاول في جميع مراحل المؤسسة.

- هيئات الدعم والمرافقة لا تعطي الحرية الكاملة للمقاولين حيث تفرض شروط لابد من الإلتزام بها.

- المقاولاتية ركيزة أساسية لبناء التنمية الإقتصادية، وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو القطاع الواعد الذي يحقق قيمة مضافة للإقتصاد الوطني.

- **التوصيات:**

بناء على ما ورد وما تم التوصل اليه خلصت الدراسة الى التوصيات التالية:

- لابد من تحسين القدرات المالية لهيئات المرافقة المقاولاتية حتى يتسنى لها تقديم الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع ضرورة الرقابة على هيئات المرافقة لمحاربة الفساد المالي والإداري.

- لابد للمقاولين الشباب التقرب من هيئات المرافقة المقاولاتية، حتى تساعدهم على تجاوز الصعوبات التي تواجههم منذ بداية المشروع.

- ضرورة التركيز على تمويل المشروعات الإنمائية التي تشكل أولوية للإقتصاد الوطني وتعطي قيمة مضافة عالية.

- ضرورة التعاون مع الجامعات فيما يخص تشجيع الفكر المقاولاتي لدى الطلبة.

- القيام بتنظيم الصالونات والمعارض لإكساب المقاولين خبرة فيما يخص إنشاء المؤسسات.

- ترويج المقاولاتية كخيار وظيفي مستقبلي للشباب وهذا يستوجب تصميم دورات وبرامج تدريبية تزيد من إمكانية ترجمة التوجه المقاولاتي إلى سلوك فعلي، بمعنى يصبح الدافع للمقاولاتية هو الفرص التي تقدمها وليس الحاجة أو الضرورة.

- ضرورة وجود قوة الإرادة السياسية العليا في البلاد من أجل ترسيخ ودعم الفكر المقاولاتي والروح المقاولاتية لدى الشباب المتخرج من الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الوطنية.

- **آفاق البحث:**

لقد إرتبط الموضوع بدراسة "دور برامج وآليات المرافقة المقاولاتية في تنشيط المشروعات الإستثمارية"، وبالنظر لتشعب وإتساع عناصر هذا الموضوع، فقد ظهرت لنا من خلال بحثنا هذا العديد من الجوانب المهمة ذات الصلة بالمقاولاتية والمرافقة المقاولاتية والجديرة بمواصلة البحث فيها، خاصة وأن هذا المجال لازال خصبا للبحث وواعد لإستقطاب إهتمام الدراسات العلمية والعملية، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر، دراسات حول المقاولة الإلكترونية، وريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، وكذلك حول العمل الحر و دوره في إنشاء وتطوير المشروعات الريادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- **الكتب:**

- أحمد بن عبد الرحمان الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك، ريادة الأعمال، الطبعة الأولى، شركة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2019.

- بشرى بنت بدير المرسى غنام، عبد الرحمان بن أحمد هيجان، أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، مبادئ إدارة الأعمال :الأساسيات والاتجاهات الحديثة، الطبعة الحادي عشر، شركة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2019.

- بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

- بن شلاط مصطفى، بودخيل محمد الأمين، الوالي فاطمة، الأساسيات النظرية والتطبيقية للمقاولاتية والتعليم المقاولاتي، كتاب جماعي من تأليف مجموعة من الباحثين" بعنوان المقاولاتية ورهان التنمية الاقتصادية الواقع والمأمول"، إصدار مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار، الجزائر، 2020.

- تقرير التمية العربية "المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة"، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الرابع، الكويت، 2019.

- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية،الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

- حكمت رشيد سلطان، محمود محمد أمين عثمان، الريادة منظور استراتيجي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021.

- حكمت رشيد سلطان، محمود محمد أمين عثمان، الريادة منظور استراتيجي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021.

- حيدر شاكر نوري، محمود حسن جمعة، دراسات في أثر المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في المنظمات، المطبعة المركزية في جامعة ديالي، العراق، 2015.

- خالد عبد الوهاب الياجوري، ريادة الأعمال مفتاح التنمية الإقتصادية في العالم العربي، إتحاد الغرف العربية، مصر، 2017.

- ديما مفيد علي حسن، إعتماد محمد علام، ريادة الأعمال والمشروعات الصناعية الصغيرة في الريف، مكتبة الأنجلوا المصرية، مصر، 2019.

- سعيد أوكيل، ريادة الأعمال أو المقاولاتية مقاربة شاملة وعملية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

- سمير العيادي، ميساء حبيب سلمان، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها التنموي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2017.

- سمير زهير الصوص، بعض التجارب الدولية في مجال وتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة: السياسات والتحليل والإحصاء، مكتب المحافظة قلقبلية، فلسطين، 2010.

- سمير عبد الحميد عريقات، المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة (سلسلة مذكرات خارجية)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، 2007.

- عاكف لطفي خصاونة، إدارة الإبداع والإبتكار في منظمات الأعمال، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

قائمة المراجع

- عامر خربوطلي، ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات الجامعة الإفتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.

- عبد الرحمان كساب عامر، جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار كتاب للنشر والتوزيع، مصر، 2016.

- عبد الله خباية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013.

- عبد المولى هايل طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

- عبير حسن رمضان، داليا محفوظ سويد، ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، مكتبة الاقتصاد للنشر، الإسكندرية، مصر، 2019.

- علي فلاح مفلح الزعبي، ريادة الأعمال، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي للنشر، بيروت، لبنان،2016 .

- عمرو علاء الدين زيدان، ريادة الأعمال القوة الدافعة للإقتصاديات الوطنية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2007.

- فاطمة الصيفي، علياء محمود جراد، ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، مكتبة الاقتصاد للنشر، الإسكندرية، مصر، 2019.

- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد علي، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

- كارميلا سالزانو، نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة العمل الدولية، الطبعة العربية، بيروت، لبنان، 2010.

- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن.

- مجيد عوض مبارك، الريادة في الأعمال، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2009.

- محمد عبد الله أبو عزلة، إدارة المشاريع الصغيرة، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2015.

- مصطفى يوسف كافي، ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، الطبعة الأولى، لبنان، 2006.

- هبة عبد المنعم، وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2009.

- يحي السيد عمر، ريادة الأعمال بين الموهبة والممارسة، الطبعة الأولى، دار الأصالة للنشر والتوزيع، إسطنبول، تركيا، 2021.

قائمة المراجع

- **المحاضرات:**

- فاتن باشا، المرافقة المقاولاتية، مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علم النفس وعلوم التربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020-2021.

- فوزية ساحي، محاضرة في مقياس المقاولاتية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر.

- محمد قوجيل، مطبوعة دروس في مقياس المقاولاتية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017.

- **الرسائل الجامعية:**

- إلياس طارق فؤاد، الوصول إلى خط النهاية، مركز الخبرات المهنية للإدارة " بميك"، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2017.

- أمال بعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017.

- بشير إبراهيمي، دور الإختيارات الإتصالية للمقاول في تجسيد الأفكار الإبداعية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 2011.

- حسين عليان إرشيد الخالدي، العوامل المؤثرة في إقامة الشركات المساهمة العامة للمشاريع الريادية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان، الأردن، 2007.

- حمزة لفقير، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.

- حنان جودي، استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

- سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008.

- فارس طارق، دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2017.

- فاروق بادة، واقع الكفاءات المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2015-2016.

- محمد شقرون، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة " دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

- نسرين غيتي، مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009.

- ياسر سالم المري، ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2013.

- **المجلات:**

- أحمد براهيم بحباح، فؤاد بن حدو، إستفادة المقاولاتية من التجارة الإلكترونية في نشاطها التجاري، مجلة البديل الإقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول، 2018، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر.

- سفيان فنيط، هشام بورمة، ثقافة وروح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي في ولاية جيجل "دراسة ميدانية: لعينة من الشباب الجامعي بجامعة جيجل"، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد الأول، أفريل 2018، جامعة محمد الصديق بن يحي "جيجل".

- صبرينة مانع، فضيلة بوطورة، المرافقة القاولاتية آلية داعمة لإنشاء وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث ، العدد الأول، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر، جوان 2018.

- عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تحدي المعوقات وضرورة دعم قدراتها التنافسية في ظل المنافسة الدولية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد الأول، 2012.

- عمر علي إسماعيل، خصائص الريادي في المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 4، 2010، العراق.

- فريدة حدادة، خالد بن جلول، دور المرافقة المقاولاتية في دعم وتطوير القطاع السياحي الجزائري، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06 . مارس 2019، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

- فضيلة بوضروة، وأخرون، أسلوب المرافقة كأداة لمتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس بالمدية، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد 08، العدد 15، 2021.

- فؤاد نجيب الشيخ، يحيى ملحم، وجدان محمد العكاليك، صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن: سمات وخصائص، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 04، 2009، الأردن.

- لويزة فرحاتي، هيئات المرافقة المقاولاتية واستراتيجياتها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 377.

- محمد جودت ناصر، غسان العمري، قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع، 2011، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

- محمد رسلان، عبد الكريم نصر، واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تطويرها في الاقتصاد الفلسطيني، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد 23، 2011.

قائمة المراجع

- ياسر عبد الرحمن، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء الإقتصاد والتجارة، جامعة جيجل - محمد الصديق بن يحي-، الجزائر، العدد الثالث، 2018.

-هشام زروقي، المرافقة المقاولاتية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى خريجي الجامعات، مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمنت، جامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2021.

- **ملتقيات ومنتديات:**

- أسامة عبدالعزيز الزامل، محمد عبدالله القويحص وأخرون، تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، منتدى الرياض الإقتصادي، الدورة السادسة، ديسمبر2013، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- علي الخضر، بيان حرب، إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2006.

- عمر فرحاتي، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الجزائر، 2017.07.06.

- كمال زيتون، كريم جابر، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي 'آفاق التوسع الدولي للمؤسسات الجزائرية'، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

- محمد الأمين كروش، عائشة عمري، مداخلة بعنوان: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية و الاجتماعية – الأهمية والدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -، يوم دراسي حول " دور المؤسسات الصغيرة في دعم التنمية المحلية"، 2016.04.25.

- ناصر مراد، دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر، الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانة، الجزائر، 2007.

- وسيلة سعود، فرحات عباس، مدخل إلى المقاولاتية وأساليب دعمها في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية المستدامة- بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار- ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2017.

- **القوانين والمراسيم:**

- المادة 05 من المرسوم الرئاسي رقم 04 – 14 المؤرخ في 22 يناير 2004، يتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية رقم 06، الصادرة في 25 يناير 2004.

- المادة 01 من المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

- المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 54، الصادرة بتاريه 10 سبتمبر 2003.

- المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية رقم 70، الصادرة في 25 نوفمبر 2020.

- المواد 01، 02،03، 04 من المرسوم الرئاسي رقم 04 – 14 المؤرخ في 22 يناير 2004، يتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية رقم 06، الصادرة في 25 يناير 2004.

- المادة 06 من نص المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية رقم 70، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2020.

- **المواقع الإلكترونية:**

Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de la PME, N°39 Edition novembre 2021.
- https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_No_39.pdf Consulté le 11/05/2022.

Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°36 Edition , 2020.
- https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf le 11/05/2022.

- الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لد عم و تنمية المقاولاتية.

-
https://promoteur.anade.dz/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf

تاريخ الإطلاع يوم 11 ماي 2022.

الموقع الإلكتروني الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/

تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022

الموقع الإلكتروني الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- https://www.angem.dz/ar/article/les-conditions-d-eligibilite-au-micro-credit/

تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022.

الموقع الإلكتروني الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- https://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit/

تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022.

الموقع الإلكتروني الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/

قائمة المراجع

تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022.

الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- https://www.angem.dz/ar/article/emplois-crees/

تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022.

: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/ تاريخ الإطلاع يوم 13 ماي 2022.

الموقع الإلكتروني الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- https://www.angem.dz/ar/article/services-non-financiers/

تاريخ الإطلاع 29 ماي 2022.

الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتأمين على البطالة

- https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx

تاريخ الإطلاع يوم 14 ماي 2022.

الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتأمين على البطالة

- https://www.cnac.dz/p1a/pr%C3%A9sentationa.htm

تاريخ الإطلاع بوم 14 ماي 2022.